الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

كلية الآداب واللغات– جامعة قاصدي مرباح– ورقلة

قسم اللغة والأدب العربي

منهج التّحليل النّحوي عند فخر الدّين قباوة من خلال كتابه:"التّحليل النّحوي أصوله وأدلّته" بين النّظرية والتّطبيق

مذكرة تخرج مقدمة لنيل درجة الماجستير

التخصص : الفكر النحوي واللسانيات

إعداد الطالب :

كرموش محمد خير الدّين

إشراف الدكتور:

بوجملين لبوخ

أعضاء لجنة المناقشة:

– أ. د. أبو بكر حسيني، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة.................. رئيسا.

– أ. د. بوجملين لبوخ، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة...............مشرفا ومقرّرا.

– أ. د. أحمد بلخضر، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة.....................مناقشا.

– أ. د. عبد المجيد سالمي، جامعة الجزائر 2 ....مناقشا.

السنة الجامعية :2011–2012

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ٢٧ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي ﴾

طه: 27– 28.

مُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلواتُ ربي وسلامُه على خير خلقه، سيدنا محمد وعلى آله وصحابته ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعدُ:

فإنّ موضوع التحليل النحوي عظيمُ الفائدة، يَهدي إلى دَرْكِ معاني الكلام، وفقه أسراره والكشف عن نظامه. وهو بهذا إجراءٌ لا غِنًى للناظر في التركيب العربي عنه. والتحليل النحوي الذي نحن الآن بصدد ملامسةِ القولِ فيه هو: "تمييز العناصر اللفظية للعبارة وتحديدُ صيغها ووظائفها والعلاقات التركيبية بينها، بدلالة المقام والمقال". وقد شدَّنا هذا الموضوعُ لما له من أهمية بالغة في مجال الدراسات النحويةِ، فآثرنا بحثه، كما تجلى عند الباحث فخر الدين قباوة. إذْ عرض هذا الباحث منهجا في التحليل النحوي ضَمَّنَهُ كتابه "التحليل النحوي أصوله وأدلته"، وقد ادّعى أنّ هذا المنهج العربي الأصيل كفيلٌ بإغناء الدرس النحوي العربي عن اجتلاب المناهج الغربية، وقَمِنٌ بالتعاهد والاهتمام، دون تلك المناهج المنتزعة من سياقاتها الفكرية والفلسفية.

ومن هنا كانت الإشكالية الكبرى في بحثنا هذا اختبارُ دعوى الباحث وكشفُ صحتها من عدمها. فهل حقًّا استطاع فخرُ الدين قباوة تقديم منهج نحوي متكامل، يقوم بديلاً عن هذه المناهج المجتلبة لتحليل النصوص؟، ثم تتفرَّعُ عن هذه الإشكالية الكبرى إشكاليات صغرى أُخَرُ، وهي: هل وُفق قباوة في التنظير لمنهجه التحليلي؟، وهل استطاع الالتزام بكل ما نظر له؟، وهل حقق تفردا في منهجه هذا؟ أم أنه كرّر القول وأعاده؟.

وقد حاولت الإجابة عن كل هذه الإشكالات في بحثي المعنون ب:منهج التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة من خلال كتابه "التحليل النحوي أصوله وأدلته" بين النظرية والتطبيق.

وقد اخترت الكتاب المذكور مدونةً لبحثي لأمور أهمها: جِدَّةُ الكتاب، فهو من أواخر أعمال قباوة، ومن أكثرها نُضْجًا، ثم إنّ هذا الكتاب جمع بين التنظير والتطبيق، ويضاف إليه تنوُّعُ النماذج التطبيقية التي أوردها الباحث وثراؤها، إذ توزعت على القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والنثر.

وإذا أردت ذكر الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التحليل النحوي فإنها قليلة، ولم يأت منها بهذا العنوان تحديدًا- في حدود اطلاعي- إلا كتابُ "التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية دراسة في المبادئ والأصول والمنهج" لمحمد عدنان جبّارين، ومقالان للباحث محمود حسن الجاسم، الأول بعنوان "أسباب التعدد في التحليل النحوي" والثاني "تعدد الأوجه في التحليل النحوي"، ورسالتان مرقونتان الأولى رسالة دكتوراه بعنوان "نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي" لوليد حسين محمد عبد الله، والثانية رسالة ماجستير بعنوان "التحليل النحوي وتوجيه الدلالة قراءة في كتاب أمالي ابن الحاجب" للزايدي بودرامة. هذا مع ذكر "الإبداع الموازي" لمحمد حماسة عبد اللطيف، و"اللغة العربية معناها ومبناها" لتمام حسان، وبالتحديد في فصل النظام النحوي، عند الحديث عن نظرية القرائن.

وقد انتهجت في معالجة هذا الموضوع الخطةَ التاليةَ: وهي: مدخل ففصلان فخاتمة.

أما المدخل فقد تضمن مبحثين اثنين، فكان المبحث الأول بعنوان: تاريخ التحليل النحوي في الدرس اللغوي العربي القديم، ذكرت فيه ارتباط التحليل النحوي بالنص القرآني، وأنّ أوَّلَهُما وليد التدبر في الثاني، ثم عرّجت على ذكر أهم مظان الممارسات التحليلية، من كتب نحو وتفسير وإعراب قرآنٍ كريمٍ وحديثٍ شريفٍ، ثم ذكرت جملة من الخصائص التي اختصت بها هذه الممارسات. أما المبحث الثاني فقد مَحَّضته للحديث عن حياة فخر الدين قباوةَ وأعمالِهِ، فذكرت له ترجمة موجزة، وجانبا من جهوده في علوم العربية، وصولا إلى تَعداد مؤلفاته وتحقيقاته.

ثم جاء الفصل الأول المعنون ب"الأطر النظرية لمنهج التحليل النحوي"، ليتكفل بالحديث عن التحليل النحوي، في شقه النظري، عند الدارسين المحدثين وفي الدرس اللغوي الغربي بإيجاز، ليتمَّ التوقف مليا عند فخر الدين قباوة، حيث بدأت الفصل بمبحث ضُبِطَت فيه بعض المفاهيم الرئيسة، كمفهوم المنهج والتحليل النحوي، ثم انتقلت إلى المبحث الثاني الموسوم ب"مرتكزات التحليل النحوي"، حيث وقفت على الأصول التي يقوم عليها التحليل النحوي، والتي توزّعت في حقلين هما: المعارف العامة والمعارف الخاصة، ثم ختمت المبحث بذكر شروط النص المحَلَّلِ.

ثم جاء آخرُ مبحثٍ في الفصل الأول موسوما بـ"أدلة التحليل النحوي"، وقد تم فيه التعريف بأدلة التحليل النحوي، والتفريق بينها وبين الأصول، مع الحرص على تفريع الأدلة إلى أدلة تحليل إعرابي، وأدلة تحليل صرفي، وأدلة تحليل لمعاني الأدوات، مع ذكر النماذج الموضحة لكل مستوى. ثم خُتِمَ المبحث بمصطلح وثيق الصلة بالأدلة ألا وهو مصطلح القرائن.

أما الفصل الثاني التطبيقي فقد جاء موسوما بـ"الممارسةُ التحليليةُ وخصائصُها عند فخر الدين قباوة"، وقد توزع على أربعة مباحث، خُصِّصَ الأول للتحليل الصرفي، حيث أوردت فيه بعض النماذج التي حلّلها فخر الدين قباوة، مع مناقشتها بالرجوع إلى كتب المتقدمين والمتأخرين، ممن تعرضوا لتلك النماذج بالتحليل.

ثم عرضت في المبحث الثاني، المعنون بالتحليل الإعرابي طائفةً من الممارسات الإعرابية، مع مناقشتها أيضا، ورد الآراء والأقوال إلى أصولها، ثم ختمت الممارسة التحليلية بمبحثٍ ثالثٍ، كان بعنوان: تحليل معاني الأدوات، عرضت فيه بعض الحروف والأدوات، ضمن سياقاتها، ثم راقبت قباوة في تحليله لها، مع المناقشة والنقد والتقويم.

هذا لأحُطَّ الرِّحَالَ عند مبحث رابع أخيرٍ موسومٍ بـ"خصائص التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة، ذكرت فيه ميزات وخصائص اختص بها منهجه التحليلي، من مرجعية تراثية وغايات تيسيرية، مرورا بطبيعة الممارسة والتمثيل، وغير ذلك مما دُوِّنَ في موضعه من هذا البحث، ثم أنهيت البحث بخاتمة، تضمَّنت أهم النتائج التي توصلت إليها.

وقد اتبعت في بحثي هذا المنهج الوصفي مع الإجراء التحليلي، وذلك بوصف أقسام منهج التحليل النحوي، والآراء التي تَضَمَّنَتْهَا، وعرضها كما تجلت في مدونة البحث، ثم التوجه إليها بعد ذلك بالتحليل والنقد والتقويم. كما تم اللجوء في بعض الأحيان إلى الموازنة بين آراء فخر الدين قباوة وغيره من الباحثين.

كما تَمَّ الرجوعُ بكثرة إلى أربعة كتب، هي "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"لابن هشام الأنصاري، و"الكشاف" للزمخشري، و"تفسير البحر المحيط" لأبي حيان الأندلسي، و"الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" للسمين الحلبي. وذلك لاختصاصها بموضوع البحث – التحليل النحوي – تنظيرا – بالنسبة للكتاب الأول – وتطبيقا بالنسبة لبقية المؤَلَّفَاتِ.

وقد أحلت كثيرا من النصوص الداعمة للأقوال إلى الهامش، طلبا للاختصار ودفعا للتشويش والاستطراد، كما ترجمت لبعض الأعلام ممن ظننت أنهم غير معروفين، وأوردت الآياتِ القرآنيةَ جميعًا بالرسم العثماني، برواية حفص عن عاصم، مستعينا ببرنامجِ مُصحَف النشر الإلكتروني. كما تعمّدت التنويع في الأمثلة والنماذج الموضحة، حيث استللتها من الكتب القديمة والحديثة على حد سواء.

وقد درست منهج التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة دراسة علمية موضوعية، فلم يمنعني إجلالي لهذا الباحث أن أُوجّه إليه نقدا يستحقه، ولم يدفعني إكباري لجهوده أن أبوِّئَه مكانة لا يستحقها، فإنه من آفاتِ البحث العلمي — كما يقول أحد الباحثين – العصبيةُ الطائشة للشخصية المدروسة. ثم لست ممن يقول بأنّ "كُلَّ الصيد في جوف الفَرَا"، وأنّ قباوة قد استوفى جوانب الموضوع درسا وفحصا، وإنما عالج أشياءَ وغابت عنه أشياءُ، نبَّهَ عليها بعضُ الدارسين ممن عالجوا هذا الموضوع.

هذا ولا أغادر هذه المقدمة حتى أسجل خالص تقديري وشكري وامتناني لكل من كانت له يدٌ بيضاءُ على هذا البحث الضئيل، وفي مقدمتهم الأستاذ فخر الدين قباوة — حفظه الله وأمتع به — فقد ثنى إليَّ عِطفه، وأعطاني من وقته، وتفضل بالإجابة عن كل سؤال وجّهته إليه، عبر البريد الكَتْرُونِي –كما يُسمّيه – فله مني خالصُ الشكر والتقدير.

والشكرُ موصولٌ إلى أساتذتي الأفاضل وزملائي الأكارم، كِفاء ما أسدوه من صنائع المعروف.

ولا يسعني في آخر هذه المقدمة إلا أن أقول: قد اجتهدت في إنجاز هذا البحث وإخراجه على أحسن وجه، ولم آلُ جهدا في ذلك. فما كان فيه من خير وصواب فمن الله، وما كان فيه من خطإ وتقصير فمن نفسي ومن الشيطان. وإنّ الأمر على ما قال القائلُ:

مَنْ ذا الذي ما ساءَ قطْ   ومَنْ لهُ الحُسنَى فقطْ

ومُبْلِغُ نَفْسٍ عُذرَهَا مثلُ مُنْجِحِ. والله ولي التوفيق.

مدخل

مدخل:

المبحث الأول: التحليل النحوي في الدرس اللغوي[1] العربي القديم:

أ- التحليل النحوي والنص القرآني:

إن الناظر في تاريخ التحليل النحوي، وبوادره الأولى عند العرب لا يجد مناصا من التوقف عند ظاهرة فريدة في الحياة الأدبية واللغوية، وهي نزولُ القرآن الكريم، واستقطابُه لأنظار واهتمامات الناس إذ ذاك، فقد غدا – ومنذ بداية تَنَزُّلِهِ – موضوعًا للدرس والنظر، وما ذلك إلا لبديع لفظه، واتساق نظمه، فقد كان ديدنُ، العربي وهِجِّيراهُ أن يتأمّلَ هذا النظم بُغية فهم معانيه، واستكشاف أسرار ألفاظه وتراكيبه، تمهيدًا للعمل به.

وقد كان من أشكال هذا النظر بعضُ التفسيرات اللغوية المرتكزةُ على المعرفة النحوية، فالقرآن عربي لا يُفهَم إلا بامتلاك أدوات فهم العربية، وعلى رأسها علمُ النحو، أو المعرفةُ النحويةُ الفطريةُ في ذلك الزمن. فالتحليل النحوي – من غير كبير مبالغة – وليدُ التدبر والتأمل في النص القرآني، وهذا استنادًا إلى شواهدَ وأدلَّةٍ، سترد فيما يأتي حين الحديث عن مظانِّ التحليل.

وليس التحليل النحوي في هذا بمنأىً عن قانون نشأة العلوم والمعارف في تاريخ العرب، فقد كانت نشأةُ جُلِّ العلوم العربية وثيقةَ الصلة بالقرآن الكريم، فهمًا وتدبُّرًا وخدمةً له، وهذا الدرس النحوي النظري كما يرى كثير من الباحثين، قد تأسس بنيانه هو أيضا على النظر في القرآن الكريم، وكان من أهم الغايات الدافعة على البحث فيه "الرغبةُ القويةُ في معرفة أسرار التركيب القرآني".[2]

---

[1]- آثرنا مصطلح اللغوي على النحوي، لأن التحليل لم يكن حكرا على النحويين، فقد مارسه إلى جانب النحاة علماء من مختلف التخصصات، كشراح الشعر والمفسرين.

[2]- محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي-الدلالي، ط 1، دار الشروق، القاهرة، 1420هـ/2000م، ص 26.

وهذا الذي ذهبنا إليه من ربط ظهور التحليل النحوي بالنص القرآني لا ينفي اهتمامَ العرب واحتفاءَهم بالشعر، كيف ذلك وهو ديوانهم، ومَجْمَع أيامهم وعاداتهم وحِكَمِهِم، فقد كانت لهم عليه تحاليلُ ذهنيةٌ، وتعليقاتٌ خاطفة مُوجَزة، تكتفي بالإشارة والتلميح، وتبتعد عن التفسير والتعليل، [1] بيدَ أنَّ هذه الممارساتِ التحليليةَ كانت أظهر وأغزر مع القرآن الكريم.

ب- أهمُّ مظانِّ الممارساتِ التحليليةِ:

سبق التنبيهُ إلى أنَّ التحليل النحوي قد مارسه كثير من العلماء كالمفسرين وشراح الشعر فضلاً عن النحويين، فهو مُتَوَغِّلٌ في نسيج الثقافة العربية لا يكاد يخلو منه فرعٌ من الفروع، وسنحاول التوقف عند أهم الطوائف التي مارسته، لنرى ما لأصحابها من جهود ومشاركات في هذا الميدان، مُدَلِّلِين على ذلك بأمثلة من كتبهم، نعرضُها مع التعليق عليها، لِنَخْلُصَ إلى خصائص الممارسة التحليلية عندهم.

ب.1- المدوّنات النحوية وكتب الشواهد:

كانت المدونات النحوية القديمة تمزِجُ بين التنظير والتطبيق في معالجة المسائل والأبواب النحوية، فتجد النحويَّ ينتقل من تقرير قاعدة إلى توضيح مصطلح إلى توجيه لفظ أَشْكَلَ إعرابُهُ، تجد كلَّ ذلك متداخلا، يُؤازر بعضُه بعضًا، وتُوَضِّحُ فيه معالجةُ الشاهد والمثال بالتحليل ما أُرِيدَ من معنى أو قُرِّرَ من قاعدة.

وإنَّ الناظرَ في كتب النحاة الأوائل يلحظ ما ذكرناه جليًا واضحًا، فسيبويهِ حين تحدَّثَ عن انتصاب بعض الأسماء بأفعالٍ مُضْمَرَةٍ، قال: "ومما يَنتصبُ على إضمار الفعلِ المستعمَلِ إظهارُهُ، [2] أن ترى الرجلَ قد قَدِمَ من سفر فتقولَ: خيرَ مَقْدَمٍ. أو يقولَ الرجلُ: رأيتُ فيما يرى النائمُ كذا وكذا، فتقولَ: خيرًا وما سَرَّ، وخيرًا لنا وشرًّا لعدوِّنا. وإن شئت قلت: خيرُ مَقْدَمٍ، وخيرٌ لنا وشرٌّ لعدوِّنا.

[1]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة، 2002م، ص 40.

[2]- أي أنّ العرب تستعمل هذا الفعل ظاهرا في الكلام، وإنما جاز إضماره في بعض الحالات لدلالة السياق عليه، فيحذفونه في اللفظ، ويُبقون عمله، وهو نصبه للاسم الواقع عليه.

أمّا النصبُ فكأنَّهُ بناه على قوله [أي القادم]: قَدِمْتُ، فقال:[أي الرّائي]: قَدِمْتَ خيرَ مَقْدَمٍ، وإنْ لم يُسْمَعْ منه هذا اللفظُ، فإنَّ قدومَهُ ورؤيتَهُ إيّاهُ بمنزلة قوله: قدمتُ...وكذلك إذا قال: رأيتُ فيما يرى النائم كذا وكذا، فتقول: خيراً لنا وشراً لعدوّنا. فإذا نصبَ فعَلَى الفعلِ.

وأمّا الرفعُ فعلى أنه مبتدأ أو مبنيٌّ على مبتدإ، ولم يرد أن يحمله على الفعل، ولكنَّهُ قال: هذا خيرُ مَقْدَمٍ، وهذا خيرٌ لنا وشرٌّ لعدونا، وهذا خيرٌ وما سَرَّ".[1]

فسيبويهِ هنا يُقرِّر قاعدةً، وهي جواز انتصاب الأسماء بأفعال مُضْمَرَةٍ، لدلالة السياق عليها، وللتدليل على ذلك يسوق أمثلةً، ويُحللها مبينا الأوجهَ الجائزةَ فيها من رفعٍ ونصبٍ. فإنَّه جاز لمن رأى شخصا قادمًا من سفر أن يقول: خيرَ مَقْدَمٍ، لأنه يضمر في نفسه فعلا. وأصل التركيب: قَدِمْتَ خيرَ مَقْدمٍ، فخيرَ: مفعول به للفعل المِضْمَرِ قَدِمْتَ، ويجوز له الرّفعُ بتقديرٍ آخرَ.

ومن الكتب النحوية التي عُنِيت بالتحليل النحوي ما عُرِفَ بكتب شرح الشواهد وإعرابِهَا، فبعد ظهور كتاب سيبويه، واحتوائه على طائفة كبيرة من الشواهد الشعرية، قام جماعةٌ من النحويين على هذه الشواهد شرحًا وتفسيرًا وإعرابًا، ثم توالى التأليف في هذا الجانب من الدرس النحوي، حتى اجتمعت مكتبةٌ ضخمةٌ في كتب الشواهد، ومن هذه الكتب تمثيلاً لا استقصاءً: شرح الأبيات المشْكِلَةِ الإعراب لأبي علي الفارسي(ت 377هـ)، الحلل في شرح أبيات الجمل للبطليوسي (ت 521هـ)، شرح شواهد الإيضاح لابن بري (ت 582هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني (ت 855هـ)، شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي (ت 1093هـ)، شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي (ت 1271هـ).[2]

ومن أمثلة التحليل النحوي في كتب شرح الشواهد وإعرابها ما جاء في كتاب "شرح الأبياتِ المشكلةِ الإعرابِ" لأبي علي الفارسي، يقول في باب حذف خبر المبتدإ: "قال الفرزدق:

---

[1]- سيبويه: الكتاب، ج 1، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط 3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ/1988م، ص 270-271.

[2]- ينظر: حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (دون تاريخ)، ج1، ص 154 و603.

وإنيّ مِن قومٍ بهم يُتَّقَى العِدَى   ورَأْبُ الثَّأي والجانِبُ المتَخَوَّفُ

قوله: رَأْبُ الثَّأي لا يستقيم أن يُحْمَل على "يُتَّقَى"، فإذا لم يستقم ذلك أضمرتَ له خبرًا، وجعلتَه مبتدأً.

ولا يستقيم أن تُضْمر "بهم" لِتَقَدُّمِ ذكر "بِهِم"، ولكن تُضْمر "لَهُم"، فيكون: رأبُ الثَّأي لهم، ودلَّ على ذلك قولُه: بهم يُتَّقَى العِدَى، لأنَّ هذا الكلام يدلُّ على: لهم البأسُ والنجدةُ، فأضمرتَ "لهم" لذلك.

فأمّا قولُه: "والجانبُ المتَخَوَّفُ" فيستقيم أن تحملَه على "يُتَّقَى"، فيكون: بهم يُتَّقَى العِدَى والجانبُ المتخوَّفُ".[1]

فالفارسي هنا في تعليقه على بيت الفرزدق يمارس تحليلاً نحويًا ظاهرًا، فقد تحدَّث في البداية عن الوظيفة النحوية لرأب الثأي، فامتناع حمله على يُتَّقَى، أي جعله معطوفا على نائب الفاعل (العِدَى)، لفساد المعنى يوجب جعله مبتدأً وتقديرَ خبر له. ثم ذكر أن التقدير الأولى في الخبر أن يكون بلفظ:"لهم" لا "بهم" لتقدُّمِ ذكرها، ولكون تقدير "لهم" أنسب وأوفق لسياق الكلام. وذلك بخلاف "الجانب المتخوف" فيجوز حمله على يُتَّقَى كما هو ظاهر من كلام أبي علي.

ومما يُلحَظ على هذا التحليل ارتكازُهُ القويُّ على المعنى، فلا يمكن للّفظ أن يَتَلَبَّسَ بوظيفة نحوية يأباها عليه معنى البيت، كما حدث مع "رأب الثأي"، وامتناع حمله على يُتَّقَى.

وقد تتابع حضورُ التحليل النحوي في المدونات النحوية وكتب الشواهد، غير أنَّ حضوره كان في شكل معالجات تطبيقية تطولُ حِينًا وتَقْصُرُ في أحايينَ كثيرةٍ، غُفْلاً من التنظير، إلى أن جاء ابنُ هشام الأنصاري في القرن الثامن الهجري وبسط القول في قضية التحليل النحوي تنظيرًا

---

[1]- أبو علي الفارسي: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ/1988م، ص 275.

وتطبيقًا في أبواب رائدة من كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"،[1] مثلُ باب "ذكر أحكامٍ يكثر دورها ويَقبُحُ بالمعْرِب جهلُها وعدمُ معرفتها"، وباب "ذكرِ الجهات التي يدخل الاعتراضُ على المعرب من جهتها"، وبابٌ "في ذكرِ أمورٍ كليةٍ يَتَخَرَّجُ عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية"، وغيرها من الأبواب.

يذكر ابنُ هشام في باب الجهات التي يدخل الاعتراض على المعْرِبِ من جهتها:

- "أن يُراعيَ المعْرِبُ معنىً صحيحًا، ولا ينظر في صحته في الصناعةِ، وذلك كقول بعضهم في الآية الكريمة : ﴿ وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ ﴾ النجم:51، إنَّ ثمودَ مفعولٌ مقدَّمٌ، وهذا ممتنعٌ، لأنَّ لِ "ما" النافيةِ الصدرَ، فلا يعملُ ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوفٌ على عادًا، أو هو بتقدير: وأهلك ثمودَ".[2]

فعلى الرغم من أنّ المعنى صحيحٌ (ما أبقى ثمودَ أي أهلكَهُم) إلا أنَّ الصناعة تأباهُ وتَرُدُّهُ، فلا يمكن لِمَا بعد "ما" أن يعمل فيما قبلها. فابنُ هشام هنا يُقدِّمُ أصلاً نظريًّا، وهو ضرورةُ توافق المعنى مع ما تقتضيه الصناعةُ النحويةُ، وعدمُ اختلافِهِما، ثم يمثل له بمثال يُحَلِّلُهُ ويبين موطن الشاهد فيه، جامعًا في ذلك بين التنظير والتطبيق.

ب.2- كتب التفسير:

كان شغفُ الصحابة رضوان الله عليهم بالقرآن الكريم، ورغبتُهم القويَّةُ في تَفَهُّمِ معانيه باعثةً لهم على مدارسة ألفاظه وتراكيبه، ومن ثَمَّ كانوا يُقبلون عليه، تدبرًا وشرحًا وتفسيرًا، يستندون في ذلك إلى بصيرة نافذة في لغتهم، ودراية مُوغِلة بأسباب نزول ذكرِهِم، وقد كانت تفسيراتهم اللغوية وتحاليلهم النحوية مُوجَزة مقتضبة، تكتفي بتوضيح المعنى وتجلية المغزى.

---

[1]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص3.

[2]- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 6، تحقيق وشرح: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دون تاريخ، ص 48. وسياق الآية قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴿٥٠﴾ وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ ﴿٥١﴾ ﴾ النجم: 50،51.

وكان من أوائل من أُثِرت عنهم بعض التحاليل عبدُ الله بن مسعود (ت 32 هـ) وعلي بن أبي طالب (ت 40 هـ) وعبد الله بن عباس (ت 68 هـ) وأبو الأسود الدؤلي (ت 69 هـ)، ثم من جاء بعدهم من التابعين، [1] فمِمَّا يُروى عن ابن مسعود وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما عند قراءتهما للآية الكريمة: ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ الزخرف: 77 أنَّهُما قرآها: يا مالِ، بحذف الكاف ترخيمًا، وقد ردّ ابن عباس رضي الله عنهما على هذه القراءة قائلا: ما أشغل أهل النار عن الترخيم.[2]

وهذا عبدُ الله بن مسعود يُعلِّقُ على الآيات الكريمة من سورة البروج:﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ﴾ البروج: 1 و﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ البروج: 12 قائلاً: هذا قَسَمٌ على إنَّ بطشَ ربِّكَ لشديدٌ. [3] وكثير من مثل هذه الروايات تُروى عن كبار الصحابة والتابعين.

إنَّ المتأمل في هذه الروايات يلحظُ حضورَ التحليل عَملِيًّا في تناولهم للآيات، وبمصطلحات قريبة مما هو متداوَلٌ في ميدان التحليل النحوي، وإن كانت تحاليلهم تتسم بالجزئية وعدم الشمول.

ولما جاء عصرُ التدوين وجد أصحاب الكتب الأولى في التفسير، في هذه الروايات خيرَ مَعينٍ ينهلون منه، في تفسيرهم للآيات وتحليلهم لتراكيبها، فنمت هذه التحاليل واتسعت، وضُبِطت بمصطلحات أكثرَ دقةٍ لنضج علم النحو واستقراره على أيدي نحاة أفذاذ، فاستعان المفسرون الأوائل بما عند الفريقين، ما أُثِرَ عن الصحابة والتابعين، وما هو مبثوثٌ في كُتُبِ النحاة ومجالسهم.

---

[1]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 10.

[2]- الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج 5، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، ط 1، مكتبة العبيكان، السعودية، 1418 هـ/ 1998 م، ص 456.

[3]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص42.

ولعل خيرَ مثال على ما نحن بصدده ما حواه تفسيرُ ابن جرير الطبري من توجُّهَاتٍ لغوية ومُمارسات تحليلية، ففي تفسيره للآية الكريمة: ﴿ شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ ﴾ البقرة: 185. يقول:"وقد بَيَّنْتُ فيما مضى أنّ "شهر" مرفوع على قوله:"أيامًا معدودات"، هُنَّ شهرُ رمضان. وذلك في الآية التي قبلها، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٨٣ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖ ﴾ [البقرة: 183- 185].

وجائز أن يكون رفعه بمعنى: ذلك شهرُ رمضانَ، وبمعنى: كُتِبَ عليكم شهرُ رمضانَ. وقد قرأه بعضُ القراء "شهرَ رمضانَ" نصبًا، بمعنى: كُتِبَ عليكم الصّيامُ أن تصوموا شهرَ رمضانَ... وقد يجوز أيضا نصبُهُ على وجه الأمر بصومِهِ، كأنَّهُ قيل: شهرَ رمضانَ فصومُوهُ".[1]

فبعد أن شرح ابنُ جرير بعض المفردات، وبَيَّنَ المقصود من الآية، عَرَّجَ على ذكر الأوجه الإعرابية في لفظ "شهر"، وجواز الرفع والنصب على تقديرين مختلفين، يحتملهما المعنى المرادُ من الآيات.

ولم تتوقف الممارسات التحليلية عند هذا الحد بل أخذت تتوسع باتساع الدرس النحوي، إلى أن صارت منهجًا في التناول، ومهيعًا في التأليف، فيما يعرف بالتفسير النحوي للقرآن الكريم، كما استقر عند العلامة أبي حيان الأندلسي، في البحر المحيط، فقد أقام أبو حيان تفسيره كُلَّهُ على مسائل اللغة والنحو، يرتكز على القضايا النحوية واللغوية في شرح وتفسير الآيات، فجاء تفسيره عمدةً في بابه، حاويًا من النِكَاتِ النّحوية والبلاغية ما لا يُحْصَى.

يقول أبو حيان في التعليق على الآية الكريمة: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ النحل: 24 :"وقرأ الجمهور برفع "أساطيرُ" فاحتمل أن يكون التقدير: المذكور أساطيرُ، أو المنَزَّلُ أساطيرُ، جعلوه [أي كفارُ قريش] مُنَزَّلاً على سبيل الاستهزاء، وإن

[1]- ابن جرير الطبري: تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج 3، حققه وعلق حواشيه: محمود محمد شاكر- راجعه وخرج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، دون تاريخ، ص 445.

كانوا لا يؤمنون بذلك". [1] ويمكن توجيه الآية على أنّ كفار قريش برفعهم لكلمة "أساطير" قد فرُّوا من النصب لأنهم لو قالوا: أساطيرَ (بالنصب) لأقرُّوا بالإنزال، لأنّ التقدير: أنزل أساطيرَ، ومعلوم أنهم لا يؤمنون بذلك.

أما في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرًا﴾ النحل: 30، فيقول: "وقرأ الجمهور "خيراً" بالنصب، أي أنزل خيراً". [2] وذلك أنّه جواب المؤمنين الذين اتقوا ربَّهُم، وآمنوا بإنزال القرآن من عند اللهِ.

ففي هذا التفسير ما لا يخفى من التعويل على المعرفة النحوية في تجلية المعاني، والتفريق بين دلالات الآيات، فللرفع دلالة وللنصب دلالة مُخالِفة أيضًا، وفيه من التحليل النحوي صميمُهُ ولبُّه منهجًا ومصطلحاً، فحُقَّ لهذا الكتاب أن يُشكِّل قاعدةً في بناء التحليل النحوي للنصوص، يقتفي أثرَهُ من جاء بعده، واحداً تلو آخرَ.

ب.3- كتب إعراب القرآن الكريم:

إذا كان التحليل النحوي في كتب التفسير يأتي في ثنايا شرح وإيضاح معاني الآيات، غيرَ مقصودٍ لذاته، فإنه في كتب إعراب القرآن الكريم يُطلَبُ لذاته، فيُمَحِّضُ معربو القرآن مضامينَ كتبهم لتحليل الآيات، و"تخريج تراكِيبها على القواعدِ النحويةِ المحَرَّرَةِ". [3]

وقد عُرِفَ درسُ إعراب القرآن الكريم منذ القرن الأول للهجرة، في شكل مجالسَ، فإنَّهُ يُروى أنَّ أبا الأسود الدؤلي كان له مجلس لإعراب القرآن، وأنه أمضى أربعين سنة في إعراب القرآن الكريم مع الحُرِّ بن

---

[1]- أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ج 5، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: الدكتور: زكريا عبد المجيد النوتي والدكتور: أحمد أحمد النجولي الجمل، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413هـ/1993م، ص 470.

[2]- نفسه، ص 473.

[3]- يوسف بن خلف العيساوي: علم إعراب القرآن الكريم تأصيل وبيان، ط 1، دار الصميعي، الرياض، 1428 هـ/2007م، ص 27. ويُعَرِّفُ العيساوي علم إعراب القرآن الكريم قائلا:"هو علم يَبحَثُ في تخريج تراكيبه [أي تراكيب القرآن الكريم] على القواعد النحوية المحررة.

عبد الرحمن النّحوي، [1] ثم تَجَلَّى الدرس الإعرابي التحليلي في نَقْطِ المِصْحَف، نَقطَ إعرابٍ، على يد أبي الأسود الدؤلي.

ونصُّ رواية النقط مشهور، حين قال أبو الأسود لكاتبه:"خُذِ المِصْحَف، ولونًا يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتها فاجعل النقطة في أسفله. فإن أتبعت شيئا من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين".[2]

ولا يخفى أنَّ في هذا الفعلِ – ضبطِ أواخرِ الكلماتِ بالشّكلِ – تحديدًا لوظائفها النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة وغير ذلك، وتحديدُ الوظائفِ لا يتم إلا باستحضار معطيات السياق المقامي والمقالي، وهذا هو جوهر التحليل النحوي.

ثم انتقل الدّرسُ الإعرابي مع بدايةِ القرنِ الثالث إلى الكتب والمدونات، وجاء مُضَمَّنًا في كتب معاني القرآن، إلى أن جاء أبو جعفر النحاس (ت 338هـ) فَفَصَلَ بين المعاني والإعراب، في مؤلَّفٍ له بعنوان"إعراب القرآن"، [3] ثم تتابع التأليف في إعراب القرآن وكثر حتى إنَّكَ لتكاد تجد لكُلِّ عالم من علماء العربية المبرِّزين مشاركةً في هذا الميدان، يَحْدُوهم في عملهم هذا إجلالُهُم للقرآن الكريم، وتفانيهم في خدمته، وطلبُهم الزلفى عند الله عز وجل.

ومن أشهر كتب إعراب القرآن الكريم المطبوعة: إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه (ت 370هـ)، مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، الملخص في إعراب القرآن للخطيب التبريزي (ت 502هـ)، نكت الإعراب في غريب الإعراب في القرآن الكريم للزمخشري (ت 538 هـ)، التبيان في إعراب

[1]- جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر، 1399هـ/1979م، ص 493.

[2]- يوسف بن خلف العيساوي: علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، ص 42.

[3]- نفسه، ص 63.

القرآن للعُكْبَري (ت 616 هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت 756 هـ).[1]

ثم إنّ تصانيفهم تنوعت بين مُختصَر ومُطوَّل، وبين مُعْرِبٍ للقرآن كُلِّهِ، ومُعْرِبٍ لِما أشكل من ألفاظه فقط. وسنُورِد هنا مثالين اثنين، أحدهما من كتاب مختصر هو"إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم" لابن خالويه، والآخر من كتاب مُطَوَّل هو"الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" للسمين الحلبي، تدليلاً على حضور التحليل النحوي وشيوعته، ولنتبين من خلالهما بعدُ طبيعة التحليل في هذه المؤلفات.

يقول ابن خالويه في إعراب أوائل سورة الليل:"والليلِ جَرٌّ بواو القَسَم، علامةُ جرّه كسرةُ آخره، وشُدِّدَت اللاّمُ لأنّهما لامانِ.

إذا يَغْشَى إذا حرفُ وقتٍ غيرُ واجبٍ. ويغشَى فعلٌ مضارع. والمصدرُ غَشِيَ يَغْشَى غِشْيَانًا فهو غَاشٍ.

والنّهارِ نسقٌ على اللَّيلِ. فَمَنْ أمال فمِنْ أجل الرّاء، لأنّ الرّاءَ حرفٌ فيه تكريرٌ، فالرّاء مكسورةً بمنزلةِ حرفين مكسورَيْن، ومَنْ فتحَ وفَخَّمَ فَعَلَى أصل الكلمة.

إذا حرفُ وقتٍ غيرُ واجبٍ.

تَجَلَّى فعلٌ ماضٍ. وهذه التاء تدخلُ في الماضي مثلُ تذكَّرَ وتجبَّرَ. والمصدرُ تَجَلَّى يَتَجَلَّى تَجَلِّيًا فهو مُتَجَلٍّ".[2]

---

[1]- حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج 1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د ت)، ص 121.

[2]- ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، طبع تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية في عاصمة حيدر آباد الدكن، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1360هـ/1941م، ص 107.

فابنُ خالويهِ هنا يُحَلِّلُ الآيات تحليلاً مختصرًا مُبَسَّطًا، مع التنبيه على كيفية تأدية الألفاظ صوتيًا، وكذا التنبيه على تَصَرُّفِ الأفعال، ومن هنا فمعالجةُ ابن خالويه تمزج بين مستويات مختلفة، نحوية وصوتية وصرفية.

ويقولُ السّمينُ الحلبي في تحليله للآية الكريمة: ﴿ وَمِن قَبۡلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحۡمَةً ﴾ الأحقاف: 12 :"العامَّةُ على كسرِ ميمِ "مِنْ" حرف جرٍّ. وهي مع مجرورِها خبرٌ مقدمٌ. والجملة حاليةٌ أو خبرٌ مستأنفٌ.

وقرأ الكلبيُّ بنصبِ "الكتابَ" تقديرُه: وأنزلَ من قبلِهِ كتابَ موسى. وقُرِئَ "ومَنْ" بفتح الميم "كتابَ موسى" بالنصبِ على أنَّ "مَنْ" موصولةٌ، وهي مفعولٌ أولُ لآتينا مقدَّراً، وكتابَ موسى مفعولُهُ الثاني. أي: وآتينا الذي قبلَهُ كتابَ موسى.

قولُهُ:"إمامًا ورحمةً" حالان مِنْ "كتاب موسى". وقيل منصوبان بمقدّرٍ أي: أنزلناهُ إمامًا. ولا حاجةَ إليه. وعلى كونهما حالينِ هما منصوبان بما نُصِبَ به "مِنْ قبل" من الاستقرار".[1]

فالسمين يذكر الإعراب الأشهرَ مقَدَّما، ثم يتبعه بأقوال أخرى لبعض العلماء في المرتبة الثانية مرجوحةً، بدليل تمريضها، بالبناء للمجهول: قِيل وقُرِئ.

فكلمة "كتاب" مثلاً عند عامَّةِ القراء مبتدأٌ مؤخَّرٌ للخبر المحذوف المتعلق بالجار والمجرور (مِنْ قَبْلِهِ)، وهي على قراءة الكلبي مفعولٌ به لفعل مقدَّرٍ هو: أنزل، وكذلك "من" تحتمل أن تكون حرفية جارة أو اسمية موصولة، وكذا الأمر في "إماما ورحمة" فيحتملان الحالية من لفظ الاستقرار المتعلق بـ "من قبله"، ويحتملان النّصبَ، بتقدير أنزلناهُ.

والتحليلُ النحويُّ عند السمين هُنَا تحليل مُطَوَّلٌ، مبنيٌ على بسط الأقوال الراجحة والمرجوحة، مع نقدها والحكم عليها، ويَتَبَدَّى نقده في تعليقه على من قال إنَّ إمامًا يجوز أن يكون منصوبا بأنزلناه مقدَّرًا،

[1]- السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 9، تحقيق الدكتور: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، دون تاريخ، ص 665.

قال السمينُ: ولا حاجة إليه، أي لا حاجة لهذا التقدير، مع إمكان عدمِ التقديرِ، فالقاعدةُ تقولُ: إذا استوى التقديرُ وعدمُ التقدير فعدمُ التقدير أولى.

ب.4- كتب إعراب الحديث النبوي الشريف:

من المؤلفات التي عُنِيت بالتحليل النحوي كتبُ إعراب الحديث الشريف، حيث يمم طائفةٌ من علماء العربية شطر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، يُحلّلون تراكيبَه ويُوَجِّهُون ما أشكل من إعراب ألفاظِهِ، مساهمةً منهم في خدمة السنة النبوية، بعد أن تَحَمَّلَ الرواةُ الأوائل عبء جمع الحديث النبوي وتدوينه، في كتب مستقلة، ثم انبرى له الفقهاء يستنبطون منه الأحكام والضوابط، فكان أن خُدِمَ الحديثُ خدمةً جليلةً، كلٌّ جماعة من موقعِها ومن جهة اختصاصِها.

هذا، وإنّ كتب إعراب الحديث قد فارقت كتب إعراب القرآن – وإن مَحَّضَا جهودَهما لممارسة التحليل النحوي – في أمور أهمُّها:

– قِلَّةُ كتب إعراب الحديث مقارنة بأعاريب القرآن، فلا تكاد تُحصي منها في القديم إلا ثلاثةَ كتب: أولها: إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العُكْبَرِي، وثانيها: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك (ت 672هـ)، وثالثها: عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي للسيوطي (ت 911هـ).[1]

ويَرْجِعُ ذلك عند بعض الدارسين كعبد الإله نبهان إلى كثرة الأحاديث وكتبها، وتعدّد رواياتها، واختلاف النحاة حول الاستشهاد بالحديث،[2] فكانت هذه الأمور حائلةً دون تَوَجُّهِ العلماء نحو التأليف في إعراب الحديث.

–ومن الأمور التي تميزت بها كتب إعراب الحديث عدمُ شمول تحليلها كُلَّ الأحاديث، لِمَا أسلفنا من كثرتها وتعدّد رواياتها، خلافًا لأعاريب القرآن، فقد وجدنا منها من أعرب القرآنَ كاملاً.

[1]- حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج 1، ص 123.

[2]- أبو البقاء العكبري: إعراب الحديث النبوي، تحقيق: عبد الإله نبهان، ط 2، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1407هـ/1986م، ص 25.

-وآخرُ ما افترقت فيه كتب إعراب الحديث عن كتب إعراب القرآن أنها كانت تُعْنَى بتوجيه الألفاظ المشْكِلِ إعرابُها فقط، لا تحليل الحديث كُلِّهِ.

ولتأكيد ما سبق نورد مثالا لأبي البقاء في كتابه السالف الذكر. ولعل هذا المثال يُغني عن تتبع الكتابين الآخرين، لضيق مجال البحث، وتشابه إجراءات التحليل إلى حدٍّ بعيدٍ.

يقول أبو البقاء في إعرابه لِحديثِ:"يَغْفِرُ اللهُ للمُؤَذِّنِ مَدَّ صوتِهِ": الجيد عند أهل اللغة مَدَى صوتِهِ، وهو ظرف مكان، وأما (مَدَّ صوتِهِ) فله وجهٌ، وهو محتمل شيئين:

أحدهما: أن يكون تقديره: مسافةَ مَدِّ صوتِهِ.

والثاني: أن يكون المصدر بمعنى المكان أي: مُمْتَدَّ صوتِهِ، وهو منصوب لا غيرُ. وفي المعنى على هذا وجهان:

أحدهما معناه: لو كانت ذنوبه تملأ هذا المكانَ لَغَفَرْتُ لَهُ، وهو نظير قوله عليه السلامُ إخبارًا عن الله تعالى: (لو جئتني بقُرابِ الأرضِ خطايا) أي ما يَمْلَؤُها من الذنوبِ.

والثاني: معناه: يغفر له من الذنوب ما فعلهُ في زمانٍ مقدَّرٍ بهذه المسافةِ".[1]

والنّاظر في هذا التحليل يجد أنّ أبا البقاء ركّز اهتمامه على لفظ واحد في الحديث هو"مدَّ"، وذلك أنَّه اللفظُ المشْكِلُ، أمَّا بقيةُ الألفاظ فلا إشكالَ ولا خفاءَ في إعرابها. ثم شرع في حَلِّ الإشكال الواقع في هذا اللفظ فإنّ نصبَهُ مُشْكِلٌ، ولم يسبقهُ ناصبٌ بَيِّنُ العملِ فيما بعدهُ، وهو ما يستدعي التقدير والتأويل، فإمّا أن يكون أصل التركيب: مسافةَ مَدِّ صوتِهِ، ثم حُذِفَ المضافُ (مسافةَ) وأُقِيمَ المضافُ إليه (مَدِّ) مُقامَهُ، وانتصبَ انتصابَهُ، وإمَّا أن يكون المصدرُ (مَدَّ) مُؤَوَّلاً باسم المكان (مُمْتَدَّ)، ولكُلِّ وجهٍ معنى مقبولٌ في العربية مرضيٌّ.

ب.5- كتب شرح الشعر:

تَبَوَّأَ الشعر منزلةً رفيعةً في تاريخ العربية، فقد حاطه العلماء بالرعاية والاهتمام، جمعًا وروايةً وحفظًا وشرحًا، وكان من وجوه هذا الاهتمام ظهورُ تآليفَ خاصَّةٍ، عُرِفَت بكتب شرح الشعر.

---

[1]- المرجع السابق، ص 124-125.

حيث عمد أصحابُ هذه الكتب إلى دواوين الشعراء والمختارات الشعرية يشرحون ما في أبياتها من مفردات غريبة، ويُوَجِّهُون ما في تراكيبها من ألفاظٍ مشكلةٍ، ويُوَضِّحُون ما فيها من أوجه جائزة أو ممنوعة، ويُبْرِزون ما في معانيها من إبداعاتٍ أو اقتباساتٍ أو سرقاتٍ.

وقد تفرَّدَ في معالجاتهم للنصوص الشعرية احتفاؤُهم بالجانب النحوي وتعويلُهم عليه، فلا يكاد يمضي بيتٌ إلا وللشارحِ فيه تنبيهٌ على مسألة إعرابية أو صرفية. يُجَلِّي بها المعنى، ويَتَوَصَّلُ من خلالها إلى المعنى المقصود.

يقول محمود محمد الطناحي، في سياق حديثه عن الاهتمام بالنحو في القديم:"ثم تَجَلَّى الاهتمامُ بالنحو أيضًا في شروح الشعر الجاهلي والإسلامي، وقد عُنِيَت هذه الشروح عناية فائقة بالنحو، مثل شروح الأصمعي، وأبي نصر الباهلي، وابن السكيت، وأبي العباس ثعلب، وأبي العباس الأحول، وأبي البركات الأنباري، وأبي سعيد السكري".[1]

وللتدليل على ما سبق بيانُهُ، نورد نموذجًا تطبيقيًا من كتاب "شرح ديوان الحماسة لأبي تمام" لأبي علي المرزوقي. يقول أبو علي في تحليله لبيتِ أبي الغُولِ الطُّهَوِي بعد أن شرح مفرداتِهِ:" قال أبو الغُولِ الطُّهَوِي:

فَوَارِسُ لا يَمَلُّونَ المَنَايَا إذا دَارَتْ رَحَى الحَرْبِ الزَّبُونِ

يجوز الرفعُ في فوارِسَ على أن يكون خبرَ ابتداءٍ مُضْمَرٍ، كأنَّهُ قال: هُمْ فَوارِسُ. ويجوز النصبُ فيه على أن يكونَ بدلاً من فوارِسَ الأولى [وذلك قولُهُ قبل هذا البيتِ:

فَدَتْ نفسِي وما مَلَكَتْ يَمِينِي فَوَارِسَ صَدَّقُوا فيهم ظُنُونِي]

ولا يَمَلُّونَ في موضع الصفة للفوارس".[2]

---

[1]- محمود محمد الطناحي: مقالات العلامة الدكتور محمود محمد الطناحي صفحات في التراث والتراجم واللغة والأدب، ج 2، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، 1422هـ/2002م، ص 451-452.

[2]- أبو علي المرزوقي: شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، علق عليه وكتب حواشيه: غريد الشيخ- وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ/2003م، ص 33.

فالمرزوقي يذكرُ الأوجهَ الإعرابيةَ الجائزةَ في لفظة "فوارس"، واحتمالها للخبرية والبدلية، ثم يُبَيِّنُ الموقع الإعرابي للجملة "لا يملون المنايا"، وأنَّهَا في موقع صفةٍ مرفوعةٍ على الوجه الأول، أو منصوبةٍ على الوجه الثاني، وفي هذا إعراب للمفردات والجمل.

ثم يُورِد تحليلاً صرفيًا دقيقًا لكلمة المنايا الواقعة في البيت قائلا:"ومَنِيَّةٌ ومَنَايَا كصحيفة وصَحائفَ، والأصل مَنائِيُ فاستُثْقِلَت الضمةُ في الياء فحذفت ثم فرُّوا من الكسرة وبعدها ياءٌ إلى الفتحة فانقلبت الياءُ ألفًا فصار مَنَاءَا، فأَبدَلُوا من الهمزة لِتَوَسُّطِهَا ألفينِ ياءً فصار مَنَايَا".[1]

ومن خلال هذا النموذج في التعامل مع الشعر – وهو مُطَّرِدٌ على مَدِّ الكتابِ، وفي عُظْمِ الشروحِ الأخرى – يَتَبَيَّنُ لنا مدى اهتمام شُرَّاحِ الشعر بالتحليل النحوي، وتعويلهم عليه في إبرازِ مكنون الشّعرِ واستكناهِ خَفِيِّهِ.

ويبقى أنَّ للتحليل النحوي في القديم حضورًا في ميادينَ غيرِ التي ذكرنا، ككتب القراءات الصحيحة والشاذة، وكتب النقد والبلاغة، يَسْتَعْلِنُ عند طائفة من أرباب هذه التصانيف ويَخْفُتُ عند بعضِهم الآخرِ.

أمَّا في العصر الحديث فقد استقلَّ التأليفُ فيه، ورأينا كثيرًا من الدارسين يُخَصِّصُون كتبًا برأسِها لبحث مسائلِهِ وقضاياهُ تنظيرًا وتطبيقًا.[2]

وقد تشعَّبَت بهم السُّبُلُ في اتجاهاتٍ شَتَّى، فمِنَ الدارسين من دَرَجَ على النهج الذي خَطَّهُ النحاةُ الأوائلُ مع شيء من التشذيبِ والتبويبِ والبسطِ في التنظيرِ، ومنهم من طلبِ أدواتِ التحليلِ من الدرس اللساني الحديث، وتَوَسَّلَ بما عندهُ، تاركًا الدرسَ النحويَّ دَبْرَ أُذْنَيْهِ، فغدا تحليلُهُ كالذي يقولُهُ المتنبي: غريبَ الوجهِ واليدِ واللسانِ !.

1- المرجع السابق، ص 33.

2- ومما يلفت الانتباهَ هنا اهتمامُ الباحثين السوريين عموما، والحلبيين خصوصا بموضوع التحليل النحوي، وأعمالُ فخر الدين قباوة، ومحمود حسن الجاسم، والباحثة زهرة الشيخ عبود، في رسالتها للدكتوراه "التحليل النحوي للآيات الكريمة حتى نهاية القرن الثاني الهجري" خيرُ دليلٍ على ذلك.

ومنهم من حاول الجمعَ بين الاتجاهين، والاستفادةَ من الفريقين لتشكيلِ اتجاهٍ ثالثٍ معتدلٍ، يستفيد من التراث اللّغويّ الذي خلّفَهُ الأوائلُ، ولا يُفَرِّطُ في الجديد النافع الذي تحويهِ اللسانياتُ الحديثةُ.

وقد آثرنا التوقف عند واحدٍ من هؤلاءِ الدارسين المحدَثين، وهو الأستاذ فخر الدين قباوة، لنبحثَ قضيةَ التحليل النحوي عنده، وكما تَجَلَّتْ في كتابِهِ – مدوَّنَةِ بحثِنا – "التحليلُ النحويُّ أصولُهُ وأدلَّتُهُ".

ج– خصائصُ التحليلِ النحويِّ في القديمِ:

أشرنا في تعليقنا على نماذجَ من الممارساتِ التحليليةِ إلى بعض الخصائص التي تميزت بها هذه الممارسات، إلا أنها جاءت متناثرة، لا تُعطي صورةً واضحةَ المعالمِ، ولذا آثرنا أن نُفْرِدَ لها حديثًا خاصًّا يجمع شتاتها، ويضم مُتَفَرِّقَهَا.

والمتأمل في هذه التحاليل النحوية يلحظ اتِّسَامَها بجملة من الخصائص، تكاد تشترك فيها كلُّ المعالجات التطبيقية، سواء أكان التطبيق على النص القرآني أم على النص الشعري. وسنذكر أهم الخصائص المستخلصة من هذه النماذج التحليلية دون إعادة ذكر الأمثلة، فقد تقدم ذكرُها، ثم إنّ ذلك من شأنه أن يؤدي إلى التطويل والإسهاب، والسياق سياق إيجاز.

فمن أهم هذه الخصائص ما يلي:

– التعويلُ الكبير على المعنى، مُنْطَلَقًا وغايةً، فقد لا حظنا أنّ المعرِبين لا يبدؤون الإعراب إلاّ بعد فهم معنى ما يُعربون، ثم هم يبتغون بإعرابهم وتحليلهم للأبيات الشعرية أو الآيات القرآنية إيضاحَ المعاني وكشفَ الدّلالات، فهذا ابن هشام الأنصاري يقول: "أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يُعرِبُه مفردا ومركبا".[1]

– التركيزُ على التوافق والانسجام بين المعنى وما تقتضيه الصناعة النحوية، فكم من إجراء تحليلي ملائم للمعنى إلاّ أنه يخالف الصناعة وبالعكسِ، وذلك أنّ الاسم المنصوب قبل "ما" النافية مثلاً يَصِحُّ معنىً أن يكون مفعولاً مقدَّمًا للفعل بعدها لكنَّ الصناعة النحوية ترفضُهُ، لأنَّ ما بعد "ما" لا يعمل فيما

[1]- ابن هشام الانصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 6، ص 7.

قبلها، لذا وجب على المعرِب أن يراعيَ الأمرين معًا. وقد وضّح هذا الأمرَ ابنُ هشام ببيانٍ شافٍ، حين ذكر الجهات التي يَدْخُلُ الاعتراضُ على المعْرِبِ من جهتها، وساق أمثلةً وفيرةً على ذلك.[1]

- اتِّسَامُ تحاليلهم بالجزئية وعدم الشمول في الغالب، وهذا بَيِّنٌ واضحٌ من خلال كثير من النماذج التطبيقية التي سقناها قبلُ، فإنّ المفسرين ومعربي القرآن الكريم وشراحَ الشعر، يُوَجِّهُونَ في الغالب ما أشكل من ألفاظ الآيات والأبيات فقط، ولا يحللون الآياتِ والأبياتَ كُلَّهَا.
- كانت تحاليلهم في أكثرها تمزج بين مستوياتٍ مختلفةٍ، صوتيةٍ وصرفيةٍ ونحويةٍ ودلاليةٍ، فتوردها مُجْتَمِعَةً، لا فاصل بينها، كما رأينا في تحليل ابن خالويه للآيات الأولى من سورة الليل، وهذه خاصية من خصائص الدرس اللغوي القديم، فالنّاظر في كتب النحو الأولى يجدها محشوَّةً بالمسائل الصوتية والصرفية وحتَّى البلاغية.
- خلوُّ الكتب المتَضَمِّنَةِ للممارسات التحليلية من التنظير لِمَا سيُباشِرُونَهُ عمليًا، اللهمّ إلاّ ما صنعهُ ابنُ هشام في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، حيث إنَّهُ خَصَّصَ جانبًا من كتابه هذا لأمور تنظيرية، وخاصةً البابَ الذي عقده بعنوان: ذكرُ أمورٍ كليةٍ يَتَخَرَّجُ عليها ما لا يَنحصِرُ من الصُّورِ الجزئيةِ.

ومِمَّا يُلْحَظُ على التحليل النحوي في القديم عدمُ اقترابه من النص النثري– دون الحديث عن القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف – فلم نجد من ألّف كتابًا لتحليل الأمثال أو الخطب أو الرسائل مثلاً.

[1]- المرجع السابق، ص 7، وينظر: السعيد شنوقة: دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 1430هـ/2009م، ص 131.

المبحث الثاني: فخر الدين قباوة حياته وأعماله.

أ- حياته:[1]

أ.1- اسمُهُ ومولدُهُ:

هو فخرُ الدّينِ بنُ نجيبِ بنِ عُمَرَ قباوةَ، ولد سنة: 1352هـ، الموافق لسنة: 1933م، بمدينة حلب، بسورية، من أسرة متواضعة.

أ.2- تكوينُهُ:

بدأ فخر الدين قباوة تعلُّمَهُ أوَّلَ نشأتِهِ في مساجد حلب، ثم دخل المدرسة وأمضى فيها خمس سنوات، فنال الشهادة الابتدائية، بيدَ أنه اضطُرَّ إلى مفارقة الدراسة بعد مدة يسيرة ليشتغل بالمهن الحرة كالنِّجارة والحِدادة والنِّساجة والنِّعالة والقِصابة والخِبازة، ثم عاد إلى الدراسة الليلية بعد بضع سنوات، مُتابِعًا تكوينَه وتحصيلَه، وعن طريقها نال شهادة التعليم المتوسط والثانوي، حوالَي سنة:1951م و1952م.

ثم دخل دار المعلمين فنال أهلية التعليم الابتدائي، ما مكّنه من التدريس في المدارس الابتدائية، وفي سنة 1954م التحق بكلية الآداب بجامعة دمشق، ومكث بها خمس سنوات، نال على إثرها الإجازة في علوم اللغة العربية سنة: 1958م، وأهلية التعليم الثانوي سنة: 1959م، ومن ثم مارس التعليم في المدارس الثانوية، ثم واصل الأستاذُ تكوينَهُ طالبًا في أقسام الدراسات العليا، في كل من جامعتي دمشق والقاهرة، فنال شهادة التخصص "الدبلوم الخاصة" في الإدارة والتفتيش التربوي، من كلية التربية بجامعة دمشق، سنة: 1960م.

كما نال من جامعة القاهرة شهادةَ الباحثِ "الماجستير" سنة: 1964م، بموضوع عنوانه "تحقيق ديوان سَلامةَ بنِ جَنْدَلٍ السَّعْدِيّ"، بإشراف الأستاذ يوسف خليف، وكذا رسالة العالِميّة "الدكتوراه" من

---

[1]- اعتمدنا في صياغة هذه الترجمة على السيرة الذاتية التي أرسلها إلينا الأستاذ فخر الدين قباوة ، بالإضافة إلى ما نشره الأستاذ من شذرات عن حياته، في بعض كتبه. ينظر على سبيل المثال: فخر الدين قباوة: النهج الإسلامي للتعليم العالي ونموذجان بالتبريزي والمهارات النحوية، ط1، دار الرفاعي للنشر- دار القلم العربي، حلب، 1429هـ/2008م، ص 215، 216.

الجامعة نفسها سنة: 1966م بموضوع عنوانه "شرحُ المفَضَّلِيَّات للخطيب التبريزي"، بإشراف الأستاذ شوقي ضيف.

أ.3- عطاؤة:

وفي هذه السنةِ – سنةِ: 1966م – بدأ الأستاذ مرحلة جديدة في حياته العلمية، سيمحض لها جُلَّ سِني عمره، وهي مرحلة التدريس في الجامعة، حيث باشر التعليم بكلية اللغات بحلب التي صارت فيما بعدُ كليةَ الآدابِ، فدَرَّسَ في هذه الكلية: الأدبَ القديمَ، والنّحوَ والصّرفَ إلى سنة: 1979م، أين ذهب للتدريس في جامعة محمد بن عبد الله بمدينة فاس بالمغرب، ومكث هناك إلى سنة: 1983م، ثم رجع إلى جامعة حلب، مستأنفًا عملَه وتدريسَه إلى أن كانت سنة: 1989م، حيث قصد المملكة العربية السعودية للتّدريس في جامعة الإمام محمد الإسلامية بالقَصِيم، ثم رجع مرة أخرى إلى جامعة حلب سنة: 1992م مواصلا مسيرةَ التّعليمِ الجامعي، مركِّزًا اهتمامَهُ على محاورَ ثلاثٍ:

- الأدب القديم.
- الدراسات اللغوية والنحوية.
- منهج البحث والتحقيق.

فواصل الأستاذُ عطاءَهُ في التعليم الجامعي بحلب إلى غاية: 2005م. ففي هذه السنة أُحيلَ على التقاعد، ليتفرغ لأبحاثه ومشروعاته التأليفية والتحقيقية التي كانت تنتظر الإتمام والإخراج، وهو إلى يومنا هذا يُتابِع البحث والتأليف والتحقيق.

هذه هي المحطات الكبرى في تعليمه الجامعي، غير أنه كانت تَتَخَلَّلُهَا بعض الأسفار إلى دول عربية وإسلامية وآسياوية لبضعة أشهر، لتأطير دورات علمية، أو لالتزامات بحثية وتعاونية مع بعض الجامعات، كما أنّ له بالإضافة إلى ذلك أعمالاً دعوية، ومجالسَ للإعراب والتفسير والتدريس بحلب، ومشاركاتٍ في الندوات والملتقيات الوطنية والدولية، وحضورًا في لجان التحكيم لبعض الجوائز العربية، وعضويةً في بعض المجالس العلمية، على غرار المجلس العالمي للغة العربية بلبنان.

وله مع هذا الجهد التعليمي الأكاديمي، والنشاط الدعوي ما يربو على ثمانين كتابًا بين تأليف وتحقيق، سنأتي على ذكرها في ثَبَتِ مؤلفاته وتحقيقاته. وهذا ما جعل الأستاذ قباوة معروفا في الأوساط العلمية بالنشاط والمثابرة والعمل الدؤوب. يقول الأستاذ محمود محمد الطناحي في سياق حديثه عن نشر التراث في سورية: "أما الدكتور فخر الدين قباوة، فقد اندفع إلى نشر النصوص، غداة حصوله على الدكتوراه من جامعة القاهرة، وهو من أنشط الناشرين الجامعيين وأدأبهم".[1]

[1]- محمود محمد الطناحي: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي مع محاضرة عن التصحيف والتحريف، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1405هـ/1984م، ص 164.

أ.4- أساتذتُهُ:

حظي فخر الدين قباوة بالتلمذة لجِلَّةٍ من المبرِّزين في الدراسات الشرعية والأدبية واللغوية في كُلٍّ من الشام ومصر، ومن هؤلاء: عبد الفتاح أبو غدة [1]، سعيد الأفغاني [2]، عبد الرحمان باشا [3]، شكري فيصل [4]، محمد المبارك [5]، صبحي الصالح [6]، عمر فرّوخ [7]، شوقي ضيف [8]، يوسف خليف [9]، حسين نصّار [10]، محمد الياقتي، وعبد الوهاب التونجي [11].

---

[1]- عبد الفتاح أبوغدة (1917-1997م): عالم ومحقق ومحدث سوري، من كبار المحدثين في العصر الحديث، له عدد كبير المؤلفات والتحقيقات، أغلبها في علم الحديث.

[2]- سعيد الأفغاني (1909-1997م): نحوي ومحقق سوري، من أبرز النحاة المعاصرين، كان عضوا في كل من مجمع اللغة العربية بالقاهرة وبغداد، له العديد من الدراسات والتحقيقات، جلها في اللغة والنحو.

[3]- عبد الرحمان باشا (1920-1986م): باحث وأديب إسلامي سوري، له عدد كبير من الدراسات الإسلامية، واللغوية والأدبية.

[4]- شكري فيصل (1918- 1985م): باحث ومحقق سوري، كان عضوا بمجمع اللغة العربية بدمشق، له العديد من الدراسات والتحقيقات، أغلبها في ميدان الأدب.

[5]- محمد المبارك (1912-1981م): عالم ومفكر إسلامي سوري، من أصل جزائري، كان عضوا بمجمع اللغة العربية بدمشق، له عدد من الدراسات الدينية الإصلاحية.

[6]- صبحي الصالح (1926-1986): عالم ومفكر إسلامي لبناني، كان عضوا بعدة مجامع لغوية، له العديد من الدراسات الإسلامية وبعض التحقيقات.

[7]- عمر فرّوخ (1909-1987م): باحث وناقد لبناني، كان عضوا في عدد من المجامع اللغوية من البلاد العربية، له أكثر من خمسين مؤلفا في الأدب والتاريخ والفلسفة.

[8]- شوقي ضيف (1910-2005م): كاتب موسوعي ومحقق مصري كبير، كان رئيسا لمجمع اللغة العربية بمصر مدة طويلة، له ما يربو على خمسين كتابا في اللغة والأدب، وله عدد من الكتب المحققة.

[9]- يوسف خليف (1922-1994م): باحث وشاعر وناقد مصري، له عدد كبير من الدراسات الأدبية، تمحورت جلُّها حول الشعر العربي القديم.

[10]- حسين نصار (ولد سنة:1925م): كاتب ومحقق ومترجم مصري، له العديد من التآليف في مجال الأدب واللغة، وله كذلك عدد من التحقيقات والكتب المترجمة.

[11]- محمد الياقتي وعبد الوهاب التونجي: لم أقف لهما على ترجمة في كتب التراجم التي بين يديَّ، ولما بعثت إلى الأستاذ فخر الدين قباوة، أسأله عنهما رد بما نصه: "أما الشيخ محمد الياقتي – رحمه الله – فهو فقيه كانت له مجالس في نصف القرن=

أ.5- تلامذته:

للأستاذ تلاميذُ كثرٌ في كل من سورية والمغرب والمملكة العربية السعودية، وفي كل بلاد زارها، تاركا فيها أثره، تلمذةَ دراسةٍ مباشرةٍ عليه أو إشرافًا على رسائلَ علميةٍ، ويبقى أنّ للأستاذ عددًا لا يُحصى ممن تتلمذ له تلمذة غير مباشرة، بقراءة كتبه ودراستها، نفع الله الجميع بكتبه وآرائه وفكره.

ب- خلاصة بحوثه النحوية:

ليس غرضُنا من عقد هذا المبحثِ استيفاءَ الكلام عن البحوث النحوية للأستاذ، فهذا عمل أوسع وأرحب من أن يحتمله هذا البحثُ، أو تسمحَ به مدةُ إنجازه. ولعل بحثا آخرَ يتولى النهوض بهذا العمل، فيصرف الهمة إلى تتبع جهود الأستاذ النحوية، ويوفيها حقها من البحث والدراسة. أما نحن هنا فحسبنا أن نعطي صورة موجزة مجملة عن بحوثه النحوية، محاولين نظمها في أهم المحاور التي سخَّر لها الأستاذ قباوة كتاباته، لنفسح المجالَ بعدُ إلى ما رُمناه من تتبع قضية التحليل النحوي عنده، فهي قطب الرّحى، ومَربِط الفرس في دراستنا هذه.

وقد كَسَّرْنَا الحديثَ عن بحوثه النحوية على ستة أقسام، ينضوي تحت كل قسم كتبٌ ودراساتٌ وأعمالٌ، وهي بالإجمال قبل التفصيل:

- مشروع "من الإعراب إلى التّحليل النّحوي"
- الاهتمام بعلم الأدوات النّحوية
- توظيف الحديث الشّريف في الدّراسات النّحوية الأكاديمية
- تكوين المهارات النّحوية
- دراسات رائدة مثمرة
- تحقيق بعض الكتب النّحوية.

=الماضي بمساجد حي الكلاّسة في مدينة حلب، وهو يتحرى مذهب السلف في العقيدة والعبادة. ولذلك آذاه أرباب التصوف، وضيقوا عليه الحياة ومنعوا عنه كثيرا من الرزق ومجال العمل. وأما الشيخ عبد الوهاب التونجي – رحمه الله – فكان القاضي الشرعي الأول في منتصف القرن الماضي أيضا بمدينة حلب، وله وعظ في بعض مجالس العلم.

ب.1- مشروع "من الإعراب إلى التحليل النحوي":

بدأ الأستاذ هذا المشروع سنة: 1971م، بكتاب"المورد النحوي" وهو عبارة عن كتاب عَمَلي تطبيقي، ضمّنه الأستاذ مجموعة من المختارات الشعرية المنتمية إلى العصر الجاهلي وصدر الإسلام، فضبطها بالشكل وعزاها إلى أصحابها ومظانها، وشرح بعض الكلمات الغريبة فيها، ثم شرع في الممارسة الإعرابية، فأعرب هذه النماذج إعراب مفرداتٍ وجملٍ، ثم حلَّلَ ألفاظها تحليلا صرفيا دقيقا، ملتزما منهجا موحَّدا، وذلك عن طريق الاكتفاء بالوجه الإعرابي والصرفي الأيسر، والتزام المصطلح الموحد، تيسيرًا على الطلاب والمدرسين.[1]

وبعد سنة، جاءت الحَلْقة الثانية من هذا المشروع، بكتاب تحت عنوان "المورد الكبير" [2] أراده الأستاذُ داعمًا للكتاب الأول ومستدركا بعض ما فاته من المسائل والقضايا، فاختار له أيضًا بعض النصوص الشعرية من القديم – العصر الجاهلي وصدر الإسلام والعصر العباسي – ثم صنع الأستاذ فيها صنيعه في الكتاب الأول، فضبطها بالشّكل وشرحها، ورَدَّها إلى مظانّها، ثم بسط القول في إعراب المفردات والجمل وأشباه الجمل والمصادر المؤولة، وحلّل معاني الأدوات كخطوة جديدة رائدة، وتتبع بعض القضايا الصرفية والصوتية بالتحليل المسْهَبِ المطوّل، مُبيِّنًا كيفية تأدية المفرداتِ صوتيًا، والأوجه التي تعرض لها، من أحكام الوقف والابتداء والروم والإشمام والإمالة وتحقيق الهمز وتخفيفه، [3] فكان هذا الكتاب مع سابقه خير مُعِين للطلاب والمدرسين والباحثين في ميدان التطبيق النحوي.

1- فخر الدين قباوة: المورد النحوي نماذج تطبيقية في الإعراب والصرف، ط1، دار الأصمعي، حلب، 1971م، ص 3، 4.

2- خرج الكتاب في طبعته الأولى بعنوان "المورد الكبير نماذج تطبيقية في الإعراب والصرف ومعاني الأدوات"، ثم عُدِّلَ العنوان تعديلا يسيرا، ابتداءً من الطبعة الرابعة، حيث صار بعنوان "المورد النحوي الكبير نماذج من التحليل النحوي في الإعراب والأدوات والصرف"، وأضاف إليه مقدمة نظرية، تبين طبيعة التحليل النحوي، وتوضح خطوات العمل فيه.

3- فخر الدين قباوة: المورد النحوي الكبير نماذج من التحليل النحوي في الإعراب والأدوات والصرف، ط 4، دار طلاس، دمشق، 1987م، ص 11.

ثم لم يلبث الأستاذ أن أخرج كتابا فردا، شاملا، مستوعبا لقضايا الجمل وأشباه الجمل، توَّجَ به الأستاذ جهود عشرين سنة من البحث والتنقيب، في كتب النحاة المتقدمين والمتأخرين، فجاء الكتاب – على حد عبارة مؤلِّفه – مُفَصَّلاً يَشفِي الغليل ويُوضِّح السبيل.[1]

وذلك أنّ الأستاذ قباوة لحظ قصورا من الدارسين في التأليف في هذا الجانب من الدرس النحوي – إعرابِ الجملِ – فكان هذا حافزا وباعثا للبحث، فأَجْرى الأستاذ قلمه مُبَيِّنا عديد القضايا، كأقسام الجمل، وتَعداد الجمل التي لها محل من الإعراب والتي ليس لها محل، مُستدرِكًا على النحاة، مستحدثا جملة الشرط غير الظرفي، ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب، [2] ثم عرض لأشباه الجمل، وأتبعها ببحث مطوّل في التعلّق والتعليق، مُستقِيًا الشواهد والأمثلة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، والنصوص الأدبية الرفيعة شعرًا ونثرًا.

كلُّ ذلك بفكرٍ مسائِلٍ، لا يقبلُ ولا يعرِضُ الرَّأي إلا بدليله، غير متَّبعٍ مدرسةً بعينِها، جاعلاً مقولةَ أبي حيان الأندلسي نبراسًا له. إذْ يقولُ: "ولسنا مُتَعَبَّدِينَ بقول نحاة البصرة، ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حُكْمٍ ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حُكمٍ ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون".[3]

ومما يندرج تحت هذا المشروع كتاب "تصريف الأسماء والأفعال"، فقد محَّضه الأستاذ لتصريف الأسماء والأفعال، وكُلِّ ما يتعلق بهما من حيث اللفظُ والمعنى، فتحدث عن أوزانهما ومعاني صيغهما، والزيادة والإعلال والإبدال والقلب فيهما، وكل ما يطرأ عليهما من تغيرات، بعبارة ميسورة بسيطة، خالية من تعقيدات بعض المتون والأنظام والحواشي، وكان الأستاذ يهدف في معالجة مباحث التصريف إلى الشمول والدقة واليسر، وسَدِّ ثُغْرَةٍ في كتب الصرف التي ما فتئت ضئيلة مقارنة بكتب الإعراب.[4]

---

[1]- فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط5، دار القلم العربي، حلب، 1409هـ/1989م، ص 5.

[2]- نفسه: ص 44-67.

[3]- أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ج3، ص 167.

[4]- فخر الدين قباوة: تصريف الأسماء والأفعال، ط3، مكتبة المعارف، بيروت، 1998م، ص 5-9.

وفي سنة: 2002م أصدر الأستاذ كتابه "التحليل النحوي أصوله وأدلته" جامعًا بين التنظير والتطبيق، وعلى هذا الكتاب كان تعويلُنا، فاخترناه نموذجًا لبحث التحليل النحوي عند الأستاذ، وسنفصِّلُ القول فيه بعدُ إن شاء الله تعالى.

ولم تتوقف جهود الأستاذ ضمن هذا المشروع، بل تتابعت مُيَمِّمَةً شطر كتاب الله، فقد أخرج إعرابا للقرآن الكريم في أقراص مضغوطة، ثم أخرج كتابا أراده دليلا عمليًّا يسير عليه المعربون، وهو "الإعراب المنهجي للقرآن الكريم سورتا الفاتحة والبقرة نموذجًا"، وكذا كتاب "فتاوى في علوم العربية" الذي ضمَّنه الأستاذ إعراب الكثير من آيات الذكر الحكيم، والكتاب ثَمَرَةٌ مباركة من ثمار مجالسه في إعراب القرآن الكريم في مسجد عبد الله بن عباس بحلب، [1] ومما يتصل بهذا الموضوع إعرابه المفصل للقرآن الكريم، ضمن تحقيقه وإخراجه لكتاب "تفسير الجلالين المفصل"، ثم كان للأستاذ كتابٌ آخرُ في التحليل النحوي عنونه بـ: "جذور التحليل النحوي في المدرسة القرآنية القُدْمَى"، تأكيدًا على أنّ الممارسة التحليلية متأصلة في فكرنا العربي، فقد مارسها الصحابة والتابعون، والنحاة الأوائل، وخير دليل على ذلك ما تعج به المدونات القديمة من تحاليل وآراء منسوبة إليهم.

ب.2- الاهتمام بعلم الأدوات النحوية:[2]

اهتم الأستاذ فخر الدين قباوة بعلم الأدوات النحوية اهتمامًا بالغًا، وإن لم يؤلف فيه كتابا قائما برأسه، ويتجلى هذا الاهتمامُ في الأمور التالية:

-تحليله لمعاني الأدوات في كتب التطبيق النحوي التي أخرجها.

-عرضه للأدوات النحوية تنظيرا وتطبيقا في الفصل الثالث من كتاب "التحليل النحوي أصوله وأدلته".

---

[1]- فخر الدين قباوة: فتاوى في علوم العربية، ط1، دار الملتقى، حلب، 1427هـ/2007م، ص 5.

[2]- يرى الأستاذ قباوة أنّ موضوع الأدوات قد صار علما قائما بذاته، بعد القرن الثامن الهجري، على يد نحاة أفذاذ، مثل ابن أم قاسم المرادي صاحب "الجنى الداني في حروف المعاني"، وابن هشام صاحب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، وذلك بما بسطوا من أصول نظرية ومعالجات تطبيقية.

-تحقيقه لكتاب" الجنى الداني في حروف المعاني " لابن أم قاسم المرادي، وكذا اعتناؤه بكتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" قراءةً وإقراءً، ولا يخفى مدى اهتمام ابن هشام بمبحث الأدوات في كتابه المذكور.

- توجيهه طلبة الدراسات العليا إلى معالجة موضوع الأدوات النحوية، وتتبعها في مختلف ميادين الفكر العربي من كتب تفسير وحديث ونحو ولغة ونقد وأصول.[1]

ب.3- توظيف الحديث الشريف في الدراسات النحوية الأكاديمية:

شغلت هذه القضية حيزا جوهريا ضمن هموم الأستاذ العلمية، في سبيل خدمة الدرس النحوي المعاصر، والرقي به، فقد نادى الأستاذ في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بضرورة دخول الحديث الشريف ميدانَ الدراسات النحوية الأكاديمية، وذلك عن طريق توجيه طلبة الدراسات العليا إلى اختيار موضوعات مدوّناتُها أحاديثُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد نَجَزَت الكثير من الرسائل على هذا النمط.

وكان مما كتبه آنذاك – في سنة: 1988م تحديدا – مقال مُدَوٍّ بعنوان "افتحوا الأبواب لأفصح من نطق بالضاد"، عرض فيه الأدلة والحجج الدامغة لتحقيق ما يدعو إليه، وكان الأستاذ يدعم آراءه النظرية بخطوات تنفيذية عملية، عن طريق الاستشهاد بالأحاديث النبوية في دراساته النحوية، وتطبيق منهجه في التحليل النحوي على نصوص حديثيّة.[2]

ثم واصل الأستاذ البحث والتنقيب في الموضوع إلى أن أخرج كتابه "تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف بحث وثائقي للتأصيل" حسم فيه الأستاذ الخلاف، وأثبت جدارة الحديث النبوي الشريف باعتلاء ذروة سنام مدونات البحث النحوي مع القرآن الكريم.[3]

---

[1]- فخر الدين قباوة: النهج الإسلامي للتعليم العالي ونموذجان بالتبريزي والمهارات النحوية، ص 173- 176.

[2]- نفسه، ص 176-178.

[3]- فخر الدين قباوة: تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف بحث وثائقي للتأصيل، ط 1، دار الملتقى، حلب، 1425هـ/2004م، ص 351-353.

وكان مما دعا إليه أيضا في هذا السياق أن تتشكل لجنة من علماء الحديث وعلماء العربية، تجمع الأحاديث التي يمكن الاستشهاد بها في كتابٍ مُستقِلٍّ.

ب.4- تكوين المهارات النحوية:

اهتم الأستاذ بموضوع تكوين المهارات النحوية اهتماما كبيرا، تجلى في الأوراق البحثية التي ظل الأستاذ يقدمها إلى الندوات والملتقيات التي تعالج موضوع تيسير النحو وتعليم العربية.

وظهر هذا الاهتمام أيضا في تأليفه لكتابين وفصل مطوّل لبحث هذا الموضوع، أولهما كتاب "المهارات اللغوية وعروبة اللسان"، والثاني "تكوين المهارات النحوية"، وفصل "تكوين المهارات النحوية" ضمن كتاب "النهج الإسلامي للتعليم العالي". وقد عالج الأستاذ القضية من زوايا مختلفة، فَفَصَّل القول في الأسس التي تقوم عليها المهارات النحوية، فانقسمت بين يدي بحثِهِ إلى أسس تربوية ونفسية ومنطقية، تضمّنت آراءً وحلولاً شافيةً، كفيلة — إن عُمِلَ بها — أن تُيَسِّرَ اكتساب السّليقة اللغوية السليمة التي افتقدناها في عصرنا هذا.[1]

ب.5- دراسات رائدة مثمرة:

استطاع الأستاذ فخر الدين قباوة خلال مسيرته العلمية تأليف ثُلَّة من الدراسات الرائدة المثمرة، ارتادت مجاهيلَ، وعالجت موضوعاتٍ أبكارًا، وحسمت الخلاف في غير واحدة من القضايا المستعصية الشائكة، ومن أبرز هذه الدراسات دراسته الموسومة بـ: "مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء"، حيث تتبع في هذه الدراسة التفسيراتِ المختلفةَ لظاهرة العمل الإعرابي، وقسّمها إلى ثماني نظريات، وهي النظرية اللفظية والمعنوية والصوتية والخلافية والإلهية والإنسانية والتعليقية والاجتماعية.

ثم شرح كل واحدة منها على حدة، ثم أعقبها بالنقد ليصل في الختام إلى نظرية بديلة أطلق عليها "نظرية الاقتضاء"، حيث العامل هو "ما يقتضي كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"،[2] وأنّه

[1]- فخر الدين قباوة: النهج الإسلامي للتعليم العالي ونموذجان بالتبريزي والمهارات النحوية، ص 196-278.

[2]- فخر الدين قباوة: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ط2، دار الفكر، دمشق، 1430هـ، ص 133.

عنصر مساعد، وليس منتجا حقيقيا أو مُؤَثِّرًا طبيعيًّا، وأنه ذو طبيعة مزدوجة، وغالبا ما يكون ذا وظيفتين مختلفتين هما: العمل اللفظي في عناصر الكلام، والعمل المعنوي في دلالة التركيب.[1]

ومن البحوث الرائدة كتاب "تحليل النص النحوي منهج ونموذج"، وفيه بيّن الأستاذ المنهج القويم الأمثل في مدارسة كلام النحاة، واستكشاف خصائص نصوصهم، وقيمتها العلمية، فسرد خطوات التحليل نظريا، ثم طبَّقها على نص لإمام النحاة سيبويهِ، فحلَّله تحليلاً مستوعبًا، وَفق خطوات منهجية مضبوطة، من تعريف بصاحب النص وكتابه، مرورا بالعنصر الفكري.

حيث رسم الهيكل العام للنص، ثم تمييز الموضوعات الرئيسية فيه، فبيان طريقة النحوي في التعامل مع المادة النحوية، وكيفية استشهاده، وإلى أية مدرسة ينتمي، وما الجديد الذي أضاف إليها، ثم انتقل إلى العنصر التعبيري، وفيه عُنِيَ الأستاذ باستكشاف الوسائل اللغوية التي ثَبَّت بها المؤلف مقاصده، والمصطلحات الرائجة في النص، وصولاً إلى الحصيلة التقويمية، وفيها تم رصدُ النتائج المحصلة من العنصرين الفكري والتعبيري لبيان القيمة العلمية للنص.[2]

والكتاب الثالث هو "الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد"، وقد استفرغ الأستاذ الجَهْدَ في استكشاف قوانين الاقتصاد اللغوي في صياغة المفردات، فوضّح كيف أنّ العربية تتوسل بضروب من التغييرات والتبديلات والإسقاطات لتُحَقِّقَ خفة وسلاسة كَلِمِهَا، بَيَّنَ الأستاذ هذا مع الأمثلة الوفيرة، والتفسيرات الموضحة، فكان الكتاب فردا في بابه، متسما بالجدة والابتكار مع الدقة والوضوح.[3]

وآخر الكتب التي أردنا أن تكون نموذجًا لدراساته الرائدة المثمرة كتاب "وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب بحث إحصائي للتأصيل" استقرى الأستاذ أقوال علماء العربية في قضية المصدر، وأحصاها

---

[1]- المرجع السابق، ص 132.

[2]- فخر الدين قباوة: تحليل النص النحوي منهج ونموج، ط 1، دار الفكر، دمشق- دار الفكر المعاصر، لبنان، 1997م، ص 21-30.

[3]- فخر الدين قباوة: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ط 1، مكتبة لبنان ناشرون- الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، 2001م، ص 7.

فاهتدى إلى أنّ جمهور النحاة يرى أنّ أصل الاشتقاق هو المصدر إلا قليلا من الكوفيين، وبهذا تكون قد قطعت جهيزة قول كل خطيب.[1]

ثم بين وظيفته في الاشتقاق والتحليل الإعرابي، فثبت أنه يحتل البؤرة في التوليد والإنجاب والعمل الإعرابي غير مُنَازَعٍ في ذلك ولا مُدَافَعٍ.

ب.6- تحقيق بعض الكتب النحوية:

لم تمنع أعباء التدريس والتأليف الأستاذ فخر الدين قباوة من الالتفات إلى جانب مهم من جوانب الدرس النحوي، ألا وهو تحقيق كتب الأسلاف، وإخراجها إخراجا علميا دقيقا، يمكن الدارسين من الرجوع إلى نصوص مضبوطة مُعتَنًى بها، وبهذا تقوم دراساتنا الحديثة على أسس متينة.

وقد توزعت جهود الأستاذ في تحقيق الكتب النحوية بين تحقيق الكتب المختصرة المبسطة، والمستفيضة المطوّلة، وشمِلَت جوانب النحو المختلفة، من إعراب وصرف ومعاني أدوات، فكان مِمَّا حققه: الممتع في التصريف لابن عصفور، شرح قواعد الإعراب لمحيي الدين الكافيجي، فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية لعلي بن إبراهيم الحلبي، شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، الجنى الداني في حروف المعاني، وشرح الألفية لابن أم قاسم المرادي، مبرز القواعد الإعرابية للرّسموكي، كتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي.

ج- ثَبَتُ مُؤَلَّفَاتِهِ وتحقيقاتِهِ:[2]

ج.1- مؤلفاته:

1 - سلامة بن جندل الشاعر الفارس، المكتبة العربية، سنة: 1968م.

---

[1]- فخر الدين قباوة: وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب بحث إحصائي للتأصيل، ط 1، دار الرفاعي للنشر- دار القلم العربي، حلب، 1428هـ/2007م، ص 135.

[2]- رتبنا مؤلفات وتحقيقات الأستاذ قباوة حَسَب زمن صدورها، وَفق تسلسل زمني تصاعدي، من أول كتاب أخرجه إلى آخر كتاب، معتمدين في ذلك على تاريخ الطبعة الأولى إلاّ في الكتب التي تعذر علينا معرفة تاريخ أولى طبعاتها، فقد اعتمدنا على النسخة التي بحوزتنا أيًّا كان رقمُهَا.

2 - المورد النحوي، ط1، دار الأصمعي، حلب، سنة 1971م.

3 - ابن عصفور والتصريف، دار الأصمعي، حلب، سنة: 1971م.

4 - الأخطل الكبير: حياته وشخصيته وقيمته الفنية، دار الأصمعي، حلب، سنة: 1971م.

5 - المورد النحوي الكبير نماذج من التحليل النحوي في الإعراب والأدوات والصرف، ط 1، دار طلاس، دمشق، سنة:1392هـ-1972م.

6 - بوادر شرح الشعر، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1395هـ-1975 م.

7 - إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط5، دار القلم العربي، حلب، سورية، سنة: 1409هـ-1989م.

8 - تحليل النص النحوي منهج ونموذج، ط 1، دار الفكر، سورية- دار الفكر المعاصر، لبنان، سنة: 1997م.

9 - منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، ط2، دار الفكر، دمشق، سنة: 1997م.

10 - تصريف الأسماء والأفعال، ط3، مكتبة المعارف، بيروت، سنة: 1998م.

11 - نصوص نحوية، ط2، دار الفكر، دمشق، سنة: 1999م.

12 - تطور مشكلة الفصاحة والتحليل البلاغي وموسيقى الشعر، دار الفكر، دمشق، سنة: 1999م.

13 - إشكاليات في البحث والنقد النحويين، دار الملتقى، حلب، سنة: 1424هـ-2003 م.

14 - قراءة موجهة لنصوص التراث في المكتبة العربية مناهج ونماذج، دار الملتقى، حلب، سنة: 1424هـ-2003 م.

15 - الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ط 1، مكتبة لبنان ناشرون – الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، سنة: 2001م.

16 - أبواب ومسائل من الخصائص والإنصاف، ط2، دار الفكر، دمشق، سنة: 2001م.

17 - التحليل النحوي أصوله وأدلته، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، سنة:2002م.

18 - تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، بحث وثائقي للتأصيل، ط1، دار الملتقى، حلب، سنة: 1425هـ- 2004م.

19 - ولا يزالون يقاتلونكم في ميدان التعليم والبحث العلمي وعروبة اللسان، ط 2، دار الملتقى، حلب، 1426هـ-2005 م.

20 -علم التحقيق للمخطوطات العربية، دار الملتقى، حلب، سنة: 1426هـ-2005 م.

21 -فتاوى في علوم العربية، ط1، دار الملتقى، حلب، سنة: 1427هـ- 2007م.

22 -علامات الترقيم في اللغة العربية، ط1، دار الملتقى، حلب- سورية، سنة: 1428هـ- 2007م.

23 -وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب بحث إحصائي للتأصيل، ط 1، دار الرفاعي للنشر- دار القلم العربي، حلب، سنة: 1428هـ- 2007م.

24 -إحياء البحث العلمي الإسلامي ونشوء اللغات وتطورها نموذجا، دار هارون الرشيد، دمشق، سنة: 1428هـ-2007 م.

25 -جذور التحليل النحوي في المدرسة القرآنية القدمى، دار هارون الرشيد، دمشق، سنة: 1428هـ- 2007 م.

26 -تكوين المهارات النحوية، دار هارون الرشيد، دمشق، سنة: 1428 هـ-2007 م.

27 -النهج الإسلامي للتعليم العالي ونموذجان بالتبريزي والمهارات النحوية، ط1، دار الرفاعي للنشر- دار القلم العربي، حلب، سنة: 1429هـ- 2008م.

28 -مع الشعر والشعراء، ط 1، دار الرفاعي للنشر- دار القلم العربي، حلب، سنة: 1429هـ- 2008م.

29 -الأسباب الشرعية للمغازي وصدى الوحي والشعر فيها، دار الملتقى، حلب، سنة: 1429هـ- 2008 م.

30 -المهارات اللغوية وعروبة اللسان، ط2، دار الفكر، دمشق، سنة: 2009م.

31 -مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ط2، دار الفكر، دمشق، سنة: 1430هـ-2009 م.

32 -التصريف المشترك، دار الملتقى، حلب، سنة: 1430هـ-2009 م.

33 -أدب المقاومة بين الحقيقة والخيال، دار هارون الرشيد، دمشق، سنة: 1430هـ-2009م.

34 -أين قدسية اللغة العربية، دار هارون الرشيد، دمشق، 1430هـ-2009 م.

35 -النظرية الإسلامية في نشوء اللغات وتطورها، دار الملتقى، حلب، سنة: 1430هـ-2009 م.

36 -توظيف الحديث الشريف في البحث النحوي، دار الملتقى، حلب، سنة: 1430هـ-2009 م.

37 -الدكتور طه حسين في ميزان اللغة والأدب، دار الملتقى، حلب، سنة: 1430هـ-2009 م.

38 -التفسير الوافي المفيد لفهم القرآن المجيد، دار الملتقى، حلب، سنة: 1430هـ-2009 م.

39 -الإعراب المنهجي للقرآن الكريم سورتا الفاتحة والبقرة نموذجا، دار الملتقى، حلب، سنة: 1430هـ-2009 م.

40 -قراءة الفهرسة للمخطوطات العربية، دار هارون الرشيد دمشق، سنة: 1430هـ-2009 م.

41 -الدراسات العليا في النهج الإسلامي، دار الملتقى، حلب، سنة: 1430هـ-2009 م.

42 -أصول التفتيش التربوي وتطبيقاته في أوربة حتى منتصف القرن العشرين، دار الملتقى، حلب، سنة: 1430هـ-2009 م.

43 -التفتيش التربوي في البلاد العربية حتى عام الوحدة، دار الملتقى، حلب، سنة: 1432هـ-2011 م.

44 -منهجية التحليل النحوي للنصوص الأدبية منهج ونماذج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1432 هـ-2011 م.

45 -وله إعراب للقرآن الكريم في أقراص مضغوطة، دار الملتقى، حلب، سنة: 1424هـ-2004 م.

ج.2- تحقيقاته:

1 - ديوان سلامة بن جندل عن الأصمعي والشيباني للأحول، المكتبة العربية، سنة: 1968م.

2 - شرح القصائد العشر للتبريزي، المكتبة العربية، سنة: 1969م.

3 - شعر زهير بن أبي سلمى للأعلم الشنتمري، المكتبة العربية، سنة: 1970م.

4 - الممتع في التصريف لابن عصفور، جزءان، المكتبة العربية، سنة: 1970م.

5 - الوافي في العروض والقوافي للتبريزي، المكتبة العربية، سنة: 1970م.(وهو بالاشتراك مع الأستاذ عمر يحيى).

6 - شرح اختيارات المفضل الضبي للتبريزي، جزءان، مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة: 1971م.

7 - شعر الأخطل للسكري، جزءان، دار الأصمعي، حلب، سنة: 1971م-1972م.

8 - شرح شعر زهير بن أبي سلمى لثعلب، ط 1، دار الآفاق الجديدة، بيروت، سنة: 1402هـ-1982م.

9 - شرح مقصورة ابن دريد للخطيب التبريزي، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، سنة: 1994م.

10 -شرح قواعد الإعراب لمحيي الدين الكافيجي، ط4، دار طلاس، دمشق، سنة: 1996م.

11 -كتاب الألفاظ لابن السكيت، مكتبة لبنان، بيروت، سنة: 1998م.

12 -كتاب الاختيارين المفضليات والأصمعيات، للأخفش الأصغر، ط 3، دار الفكر، دمشق، سنة: 1999م.

13 -تهذيب الألفاظ للخطيب التبريزي، مكتبة لبنان، بيروت، سنة: 1424هـ-2004 م.

14 -تهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، سنة: 1999م.

15 -تفسير الجلالين الميسر للجلالين، مكتبة لبنان، بيروت، سنة: 1424هـ-2004 م.

16 -الإيضاح في شرح سقط الزند وضوئه للتبريزي، ط2، دار القلم، حلب، سنة: 2000م.

17 -شرح بانت سعاد للخطيب التبريزي، دار الملتقى، حلب، سنة: 1427هـ- 2007 م.

18 -إصلاح المنطق لابن السِّكِّيت، مكتبة لبنان، بيروت، سنة: 1427هـ-2007 م.

19 -شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ط3، دار الملتقى، حلب، سنة: 2006م.

20 -شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي، ط11، دار الفكر، دمشق، سنة: 2006م.

21 -شرح الألفية للمرادي، ط1، مكتبة المعارف، بيروت، سنة: 1428هـ- 2007م.

22 -شرح المقصورتين للخطيب التبريزي، دار الملتقى، حلب، سنة: 1428هـ-2007 م.

23 -فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية لعلي بن إبراهيم الحلبي، وزارة الثقافة، دمشق، سنة: 1428هـ-2007 م.

24 -القسطاس في علم العروض للزمخشري، ط3، دار هارون الرشيد، سنة: 2008م.

25 -الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ط 4، دار الملتقى، حلب، سنة: 2008م.(وهو بالاشتراك مع الأستاذ محمد نديم فاضل).

26 -مبرز القواعد الإعرابية للرسموكي، ط2، دار هارون الرشيد، سنة: 2008م.

27 -كتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، ط5، دار الفكر، دمشق، سنة: 2009م.

28 -شرح القصائد السبع الطوال للخطيب التبريزي، دار هارون الرشيد، دمشق، سنة: 1430هـ-2009 م.

29 -تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، ج11، مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة: 1430هـ-2009 م.

30 -المفصل في تفسير القرآن الكريم المشهور بتفسير الجلالين للإمام جلال الدين المحلي والإمام جلال الدين السيوطي، مكتبة لبنان ناشرون، سنة: 2008 م.

أما الكتب التالية فقد عَهِدَ مُحَقِّقُوها إلى الأستاذ قباوة بمراجعتها قبل نشرها:

1 - ديوان علقمة الفحل للأعلم الشنتمري، دار الكتاب العربي، حلب، سنة: 1389هـ-1969 م.

2 - ديوان طرفة بن العبد للأعلم الشنتمري، مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة: 1395هـ-1975 م.

3 - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز لفخر الدين الرازي، دار العلم للملايين، بيروت، سنة: 1985م.

4 - دليل كتابة البحوث العلمية لوليد سراج، مركز إيكارده، حلب، سنة: 1989م.

5 - بهجة النفوس وغايتها بمعرفة ما لها وما عليها، لابن أبي حمزة، دار العلم للملايين، بيروت، سنة: 1420هـ-1999 م.

6 - في موكب النور لفاطمة محمد شنون، ط6، دار الفكر، دمشق، سنة: 1418هـ-1997م.

ويضاف إلى هذه المؤلفات والتحقيقات إشرافُ الأستاذ على رسائلَ علميةٍ لطلاب الدراسات العليا، في سورية والمغرب والسعودية، وتقويمه لكثير من الموضوعات في الأدب واللغة والنحو مع كتابة تقارير عنها لزملاء من الجامعات العربية.

الفَصْلُ الأَوَّل

الفصل الأول: الأطر النظرية لمنهج التحليل النحوي

توطئة:

يتغيا هذا الفصل تقديم الأسس والمفاهيم النظرية التي يقوم عليها منهج التحليل النحوي، والأطر التي تحكمه، توضيحا للرؤية وتمهيدا للولوج إلى عالم التطبيق بيسر ونجاح، وذلك عن طريق ضبط المفاهيم التي يرتكز عليها هذا المنهج، كالتحليل النحوي، وأصوله وأدلته، مع توضيح المصطلحات القريبة منها، زيادةً في البيان، ورفعًا للَّبس، وذلك كتوضيح المقصود بالإعراب والقرينة وغير ذلك.

المبحث الأول: ضبط المفاهيم:

أ– مفهوم المنهج:

أ.1– لغةً:

يقال نهجت الطريق: أبنتُهُ وأوضحتُهُ، ونهجت الطريق سلكتُهُ. والنَّهْجُ: الطريق المستقيم، وطريق نَهْجٌ: بَيِّنٌ واضحٌ، ومنهج الطريق: وضَحُهُ، والمنهاج كالمنهج، [1] قال الله عز وجل: ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ المائدة: 48.

والمِنهاج بمعنى الخطة المرسومة مُحْدَثَةٌ، ومِنهُ مِنْهَاجُ الدّراسة والتعليم ونحوِهِمَا، والجمع مناهجُ. [2] فالمنهج لغةً يدل على الطريق المستقيم والواضح البين.

أ.2– اصطلاحا:

أمّا اصطلاحًا فله عدةُ تعاريفَ، تختلف صياغاتها باختلاف واضعيها إلا أنها متقاربة في جوهرها إلى حدٍّ كبير، لا تكاد تختلف عن بعضها البعض إلاّ في جزئيات يسيرة. فمن تعاريفه أنّه: "مجموعة من

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، دت، ص 4554.

[2]- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، 1425هـ/2004م، ص 957.

العمليات تنتظم في نسق متدرّج يُفضي إلى نتيجة ما"،[1] أو "هو الخطوات المحددة التي يجب أن تُتَّخَذَ ضمن نسق معين لتحقيق غاية معينة".[2]

ويُعَرِّفُهُ المعجم الفلسفي الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقوله:

- " بوجه عام: وسيلة محددة تُوصِل إلى غاية معينة.
- ثم ينعته بلفظ العِلْمِيّ ويُعَرِّفُهُ: المنهج العِلْمِيُّ: خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية بُغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها".[3]

نلحظ أنّ هذه التّعاريف وإنْ اختلفت صياغاتُها إلا أنها تجتمع في النظر إلى المنهج على أنَّهُ مجموعةٌ من الخطوات أو العمليات المنظمة المتتابعة، والمحكومة بنسق لكي تؤدي إلى نتيجة معينة. مع إضافة يسيرة يُوردها المعجم الفلسفي بقوله: أو البرهنةِ عليها [على الحقيقة]، وإنْ كانت البرهنةُ تروم أيضا الوصول إلى حقيقة تطابق الأولى [المبَرْهَنِ عليها] وتَشْهَدُ لها بالصِّحَةِ.

ومن هنا فقِوَامُ المنهج في هذه التّعاريف: خطوات (عمليات) + نسق متدرج ⟵ نتيجة معينة.

ب– مفهوم التّحليل النّحوي:

تفرض علينا الطبيعة التركيبية لهذا المصطلح – التحليل النحوي – أن نُقدّم بين يديه كلامًا عن مفهوم التحليل، ثم مفهوم النحو، لكي نَخلص بعدُ إلى مفهومه مُرَكَّبًا وصفيًّا.

ب.1– التحليل لغةً:

قال ابنُ فارس: "حلَّ: الحاء واللام له فروعٌ كثيرةٌ ومسائلُ، وأصلها كلها عندي فتح الشيء، لا يشذ عنه شيء".[4]

1- علاء نور الدين: عبد القاهر الجرجاني في قراءات البلاغيين المحدثين، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007، ص 26.

2- نفسه، ص 26.

3- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1403هـ/1983م، ص 195.

4- أحمد بن فارس: معجم مقاييس اللغة، ج 2، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ/1979م، ص 20.

فيُقَالُ: حلَلْتُ العقدة أحلها حلا إذا فتحتها فانحلت،[1] وحل العقدة نقضها. وكل جامد أُذِيب فقد حُلَّ. ومنه حَلَّلَ اليمين تحليلا وتحلة وتحِلاًّ كفَّرها.[2]

ثم استعيرت اللفظةُ وأطلقت على كل ما يكون فيه حلٌّ أي فتحٌ وفكٌّ ونقضٌ. فمِنَ الاستعمالات المحدَثة لهذا اللفظ (حلَّلَ) حلَّلَ الشيء: رَجَعه إلى عناصره، حلّل الدم، حلّل البول، وحلّل نفسية فلان: درسها لكشف خباياها.[3]

ب.2- التحليل اصطلاحا:

أمَّا في الاصطلاح فلهُ معنى واسعٌ فضفاضٌ، باعتباره "منهجًا عامًّا يُرادُ به تقسيم الكل إلى أجزائه، وردُّ الشيء إلى عناصره"،[4] ولا يستمِدُّ معناهُ الاصطلاحيَّ الدقيقَ إلاّ بنسبته إلى مجال معرفي محدد، فنقول مثلاً: التحليل النحوي أو التحليل النفسي أو التحليل الرياضي أو التحليل الاقتصادي... إلى غير ذلك من التراكيب الوصفية.

ب.3- النحو لغة:

أمّا النحو فهو لغة: القصدُ والطريقُ، يقال: نحوت نحوه قصدت قصده، ونحا الشيء: قصدهُ.[5] ويطلق أيضا ويراد به الجهة والمثل والنوع والمقدار والقسم.[6] وقد أحصى بعضُهم المعانيَ اللغويةَ لكلمة "نحو" فبلغت عشرة معانٍ، قال:

النَّحوُ في لُغَةٍ قصدٌ، كذا مَثَلُ   وجانبٌ، وقريبٌ، بعضُ، مِقْدَارُ

1- الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، ج 3، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، دت، ص 27.

2- الفيروزابادي: القاموس المحيط وبهامشه تعليقات وشروح، ج3، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1399هـ/1979م، ص 349.

3- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، ص 194.

4- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 12.

5- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، ص 908.

6- الفيروزابادي: القاموس المحيط، ج3، ص 386.

نوعٌ، ومِثْلٌ، بيانٌ، بعد ذا عقبُ عشرُ معانٍ لها في الكُلِّ أسرارُ[1]

ب.4- النحو اصطلاحا:

أمّا اصطلاحا فيُعرِّفُه ابن جني بقوله: "هو انتحاء سمتِ كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدَّ بهِ إليها".[2]

ويُعرِّفُه ابن عصفور بقوله: "هو العلمُ المستخرجُ بالمقاييسِ المستنبطةِ من استقراءِ كلامِ العربِ، الموصلةِ إلى معرفةِ أحكامِ أجزائِهِ التي ائتلف منها".[3]

وكلا التعريفين يعبرُ عن النظرة الموسعة للنحو، وهي تَكَفُّلُهُ بأحكام تركيب الكلام العربي، وتضمُّنُهُ لعلم الصرف، وهي نظرة علماء العربية القدامى الذين كان الدرسُ النحويُّ عندهم مزيجًا من المسائل الإعرابية والصرفية.

أمّا بعض المتأخرين فقد ضيقوا واسعًا، حين جعلوا اهتمام النحو ينصب على أحوال أواخر الكلم فقط، واعتبارهم إيّاهُ مرادفا للإعرابِ الذي هو قسيم الصرف. وعلى هذا فالنحو عندهم: "علم يُبْحَثُ فيه عن أواخر الكلم إعرابًا وبناءً".[4] فهذه النظرةُ، كما لا يخفى، قد ضيّقت مجاله وحرمته رحابةَ موضوعِهِ، حين حصرته في أواخر الكلم.

ويجدر بنا في هذا المقام، وقبل الانتقال إلى تبيان مفهوم التحليل النحوي أن نَذْكُرَ تصوّر فخر الدين قباوة لعلم النحو، وحدودِهِ ومُتَضَمَّنَاتِهِ عنده، فإنَّ هذا من شأنه أن يُجلِّيَ مفهوم التحليل، ويوضح لنا حدود الممارسة التحليلية بعدُ.

1- محمد بن الطيب الفاسي: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ج 1، تحقيق وشرح: محمود يوسف فجال، ط 2، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 229.

2- ابن جني: الخصائص، ج1، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دت، ص 34.

3- ابن عصفور: المقرّب، ج1، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط 1، (دون ناشر)، 1392هـ/1972م، ص 45.

4- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، دت، ص 218.

يقول فخر الدين قباوة في سياق تحديده لمجال علم النحو، وبعد أن أورد التعريفين المذكورين سابقا (تعريف ابن جني وتعريف ابن عصفور): "وإذا حللنا هذين المعنيين لمفهوم النحو تبين لنا أنه يضم أحكام صيغ المفردات متميزة، وأحكام تركيبها في كلام، ما يعرف بالعلمين: الإعراب والصرف".[1]

ففخر الدين قباوة من خلال هذا القول يتبنى رؤية القدامى التي أشرنا إليها آنفا، حين يجعل من النحو متضمّنا لقسمين: الإعراب والصرف، وسيكون لهذا التصور أثرُهُ فيما بعدُ تنظيرًا وممارسةً.

وبعد أن تعرفنا على مفهوم هذين المصطلحين – التحليل والنحو – نعرج على مفهوم التحليل النحوي.

قدّمنا فيما سبق عند الحديث عن المعاني اللغوية للتحليل أنها تعود في معظمها إلى الفتح والفك والنقض، وأنّ اللفظ قد ارتحل إلى مختلِف فروع المعرفة، حاملاً معه دلالته اللغوية، ثم أسبغ عليه كلُّ مجال من المجالات ما يتواءم وموضوعَهُ، دون أن يمحوَ دلالته الأولى ألا وهي الفتح والفك والنقض. وليس علم النحو بمنأًى عن هذا، فقد احتضن اللفظ، وأشربه دِلالة اصطلاحيةً موصولةً بالمعنى اللغوي.

ويحسن بنا أيضا، قبل أن نتبين مفهوم التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة، أن نعرج على مفهومه عند بعض الدارسين المحدَثين، ممن عُنُوا بهذا الموضوع، ثم نذكر مدلوله في الدرس اللغوي الغربي بإيجاز، أمّا علماء العربية القدامى فقد سلف الذكرُ في المدخل أنهم أغفلوا التنظير لهذا الميدان إلاّ شذراتٍ خاطفةً كانت تأتي في ثنايا كتبهم وممارساتهم، ثم ما خطّه ابنُ هشام الأنصاري، في أبواب من كتابه الرائد "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب".

ب.5- التحليل النحوي عند الدارسين المحدثين:

لعل من أوائل من حدَّ هذا المصطلح وعرّف به المعجم الوسيط، حيث أورد له بين ركام المعاني اللغوية تعريفًا اصطلاحيًّا، فقال:"تحليل الجملة: بيان أجزائها ووظيفة كل منها".[2]

---

[1]- فخر الدين قباوة: مشكلة العامل النحوي، ص 33.

[2]- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، ص 194.

وهذا التعريف عامٌّ مجمل يركز على الجانب الإعرابي بإبراز الوظائف النحوية التي تشغلها المفردات في التركيب، بعد تمييز أقسام الكلم بعضها من بعض، فهو إذا تعريف قاصر عن احتواء مدلولات هذا المصطلح.

ثم كان لبعض الباحثين محاولاتٌ في هذا المجالِ – مجالِ التّحليلِ النّحويِّ – بيد أنّ أكثرهم ركز جهوده على الجانب التطبيقي، [1] ثم لم يحتشد أغلبهم أيضا لتقديم مفهوم اصطلاحي دقيق لهذا التركيب الوصفي، فكانت تعاريفهم تفتقد الجمعَ والمنعَ المطلوبين في الحدود النحوية.[2]

---

[1]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 6.

[2]- من الدراسات الحديثة التي حاولت تقديم تعاريف للتحليل النحوي دراسة الباحث وليد حسين محمد عبد الله، المعنونة بـ"نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي"، حيث عرض الباحث لمفهوم التحليل النحوي عند كل من تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، وفخر الدين قباوة في كتابه "المورد النحوي الكبير" – وكان حقُّهُ أن يَعرض التعريف الموجز المتضمن في كتاب "التحليل النحوي أصوله وأدلته" لا التعريف الأول لقباوة – وعبد العليم إبراهيم في كتابه "النحو الوظيفي".

وبعد هذا العرض أورد الباحث مفهومه للتحليل النحوي، وهو يكاد يكون مطابقا للمفاهيم التي ساقها، وبخاصة عند تمام حسان وفخر الدين قباوة. حيث ذهب وليد حسين محمد عبد الله إلى أنّ التحليل النحوي هو "تجزئة النظام التركيبي لمعرفة العناصر التي يُبنى منها هذا النظام". وليد حسين محمد عبد الله: نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي (رسالة دكتوراه)، كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية، كانون الثاني، 2006 م، ص 22.

أما الدراسة الثانية المعنونة بـ"التحليل النحوي وتوجيه الدلالة" فقد تبنى صاحبها الزايدي بودرامة تعريف فخر الدين قباوة – وسيأتي بعدُ – مع محاولة شرحه وتفسيره بما يراه كاشفا عن مكنونه. الزايدي بودرامة: التحليل النحوي وتوجيه الدلالة قراءة في كتاب الأمالي لابن الحاجب (رسالة ماجستير)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007 م، ص 25.

وكذا الأمر عند الباحث محمد عدنان جبارين في دراسته "التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي"، إذ أشار بدوره إلى الدراسات التي عالجت موضوع التحليل النحوي في القديم والحديث، كابن هشام الأنصاري في "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، وفخر الدين قباوة في "التحليل النحوي أصوله وأدلته"، وعبد العليم إبراهيم، والزايدي بودرامة في الدراستين المذكورتين، وعبد الحميد مصطفى في مقال له بعنوان "التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري"، ثم اصطفى من بينها تعريفَ فخر الدين قباوة، واصفا إياه بالتعريف الدقيق. محمد عدنان جبارين: التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في "المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية" دراسة في المبادئ والأصول والمنهج، ط 1، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 1432 هـ/ 2011 م، ص 38.

فالأستاذ تمام حسان يَعرِض لموضوع التحليل النحوي دون أن يخصّهُ بتعريف محدد [1]، وإذا أردنا أن نبرز مفهوم التحليل النحوي عنده فلا نملك إلاّ أن نستخرجه من فحوى نصوصه، فنقول: إنّ التحليل النحوي عنده هو الكشف عن العلاقات السياقية في النص، بُغية فهمه فهمًا جيّدًا، استنادًا إلى قرائن التعليق الحالية والمقالية[2].

وهذا التعريف وظيفي يُعرِّفُ التحليل النحوي انطلاقا من الوظيفة المنوطة به، وهي الكشف عن العلاقات السياقية/ التركيبية التي تربط بين مفردات النسيج اللغوي، فالمحلل لا يصل إلى غايته المنشودة — فهم النص — إلا بالكشف عن العلاقات السياقية، كالإسناد والتبعية والإضافة وغير ذلك. ولا يمكنه تحديد هذه العلاقات بدقة إلا إذا اتّكأ على جملة من القرائن الحالية والمقالية، وسنأتي في المبحث الثالث من هذا الفصل على ذكرها.

وممن حاولوا تقديم تعريف للتحليل النحوي محمد حماسة عبد اللطيف، وهو يُطلق عليه مصطلح "التحليل النصي"، يقول:"التحليل هو عملية فك البناء لغويا وتركيبيا من أجل إعادة بنائه دلاليا، وهذا يستدعي ضرورة تحديد الأجزاء المراد تحليلها، وبيان دورها، وكشف العلاقات بينها".[3]

وما يُلْحَظُ على هذا التعريف أنه لا يختلف كثيرا عن تعريف تمام حسان، فهو أيضا يتوسل بالإجراءات السالفة الذكر، من كشف للعلاقات الرابطة بين المفردات، عن طريق تقسيم عبارات النص/ البناء اللغوي، وتحديد وظائف مفرداتها النحوية، إلا أنّ ما يجب ذكره في تعريف محمد حماسة عبد اللطيف هو اقتراب تحليله من التحليل الأسلوبي الصادر عن رؤية بنيوية، وهي النقطة التي يختلف فيها تحليلُ محمد

---

[1]- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ط 2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1979م، حيث يسميه أيضا: التحليل اللغوي، والإعراب.

[2]- نفسه، ص190، فالقرائن الحالية تعرف من المقام، أمّا المقالية فمنها المعنوية وهي: الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية، والمخالفة، ومنها اللفظية وهي: الإعراب، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداء، والتنغيم.

[3]- محمد حماسة عبد اللطيف: الإبداع الموازي التحليل النصي للشعر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م، ص 15.

حماسة عن تحليل تمام حسان، وعن تحليل قباوة، كما سنرى بعدُ،[1] وذلك حين يدعو إلى عدم الالتفات إلى الغرض الذي أُنْشِئت من أجله النصوص، وعدم التعويل على المناسبات التي قيلت فيها، وهو ما حاول تمثله وتطبيقه على طائفة من القصائد الحديثة[2].

ب.6- التحليل النحوي في الدرس اللغوي الغربي:

التحليل النحوي (l'analyse grammaticale) في الدرس اللغوي الغربي الكلاسيكي هو تحليل الجملة لاستكشاف طبيعة ووظائف المفردات المكونة لها.[3] وهو بهذا لا يختلف كثيرا عن مفهوم التحليل في الدرس النحوي العربي.

فإذا جئنا إلى الجملة التالية: une voiture bleue démarre

فالتحليل يكون كالتالي:

Voiture = nom / bleue = adjectif qualificatif / démarre = verbe

هذا تبيان لطبيعة هذه المفردات (la nature)، ثم تأتي المرحلة الثانية من التحليل بتحديد الوظائف التي تحتلها هذه المفردات والأدوار التي تقوم بها (les fonctions).

فتكون: voiture = sujet du verbe démarre / bleue = adjectif épithète / démarre = verbe

ثم يأتي تقسيم الجملة الكبرى إلى جملة اسمية وجملة فعلية، فتكون: voiture bleue = groupe sujet / démarre = groupe verbal

هذا هو مفهوم التحليل النحوي في الدرس اللغوي الغربي الكلاسيكي، بإيجاز شديد. وهناك مقاربات أفرزها الدرس اللساني الحديث الذي أسس بنيانه اللساني السويسري فردينان دو سوسير،

1- ومما يذكر أيضا من نقاط الاختلاف، أنّ التحليل النصي عند محمد حماسة عبد اللطيف خاص بالشعر، وذلك أنه يجوز لنا، حسب رأيه، أن نتوسل بالمناهج الغربية في تحليل الأجناس الأدبية غير الشعرية، لأنها متأثرة في نشأتها بالغرب، أمّا الشعر فهو عربي خالص، لا يستكشف أسراره إلا المنهج العربي الذي يشترطه حماسة على نفسه، تأصيلا لمنهج عربي في تحليل النصوص.

2- ينظر على سبيل المثال: قراءته النحوية في قصيدة "صلاة" للشاعر أمل دنقل، الإبداع الموازي، ص 46 وما بعدها.

3- dictionnaire de linguistique et des sciences du langage Jean Dubois et autres larousse p 33.

كالتحليل البنيوي والتحويلي التوليدي وكتحليل الخطاب، وصولا إلى الاتجاهات الحديثة في تحليل النصوص، في إطار ما يعرف بلسانيات النص. ومعظم هذه المقاربات تستند إلى النحو وتوظّفه آليةً للتحليل مع آليات أخرى، يوفرها الدرس الصوتي والمعجمي والدلالي.

ب.7- التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة:

أما مفهوم التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة فهو:"تمييز العناصر اللفظية للعبارة، وتحديد صيغها ووظائفها والعلاقات التركيبية بينها بدلالة المقام والمقال".[1]

وهذا التعريف آخِرُ ما وضعه فخر الدين قباوة، وكان قد حدّه في كتابه "المورد النحوي الكبير" بحدٍّ يتسم بالطول والتفريع، ثم شذبه وهذبه وأورده مركّزا موجزا، وهذا التعريف المطول كالتالي:"والتحليل النحوي الذي نريد هو تمييز العناصر اللفظية الدلالية والتشكيلية المكونة للعبارة، بعضها من بعض، بالاعتماد على أدلة المقام والمقال، وظواهر الصوت والشكل والتركيب، لدراسة تلك العناصر في إطار السياق المحيط بها، وتحديد أنساقها وأنماطها، وخصائصها ووظائفها، وما بينها من علاقات، وتبادل للمعاني الإعرابية والصرفية خاصة والنحوية عامة، وما فيها من تبدل في اللفظ والصيغة والدلالة والوظيفة ...بغية كشف صورة النظم الذي يسودها، والوظائف التي تقوم بها، والدلالات التي تؤديها متعاونة، في حيز التركيب الصرفي، والتركيب الإعرابي، والسياق العام للتعبير".[2]

وتعريف قباوة الذي أوردناه أولاً على وجازته دقيق مضبوط إلى حد بعيد، وليس ذلك تعصبا منا لصاحبه، بل مرده إلى أمور نراها موضوعية، تتلخص في كون فخر الدين قباوة قد عُنِيَ بهذا الموضوع ثلاثة عقود من الزمن، وفي تأليفه لعدة دراسات تطبيقية فيه، ثم كان أن توّج هذه الدراسات بكتاب يجمع شتات

---

[1]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 14.

[2]- فخر الدين قباوة: المورد النحوي الكبير نماذج من التحليل النحوي في الإعراب والأدوات والصرف، ص 8- 9.

القضية نظريِّها وتطبيقيِّها، فعنايته الكبيرة بالموضوع، وتقصيه لجوانبه وحواشيه، وتوغُّلُهُ في مباحثه جعله يضع تعريفا دقيقا له.[1]

وتدليلاً على هذا سنحاول تحليل تعريفه لنرى ما فيه من دقة وضبط، وما يعتريه من قصور هو لازمة كل حيٍّ.

فالتحليلُ النحويُّ عنده هو تمييز العناصر اللفظية للعبارة، أي تقسيم الجملة، وفرز الكلم بعضها من بعض أسماء وأفعالا وحروفا، وتحديد صيغها، أي تِبيان وضبط أوزان أسمائها وأفعالها، والتنبيه على ما يعتورها من تغيرات وتبدلات، وهذا من قبيل التحليل الصرفي، وقد كنا أسلفنا أنّ فخر الدين قباوة مُتَبَنٍّ لنظرة القدامى، حين يجعلون من النحو مُتَضَمِّنًا لعلم الصرف، ثم قال: وتحديد وظائفها، وذلك بالنص على الوظائف النحوية التي تتلبس بها المفردات في التركيب، من فاعلية ومفعولية وإضافة إلى غير ذلك، ثم قال: والعلاقات التركيبية بينها، أي النّصِّ أيضا على العلاقات المتعددة التي تربط بين أجزاء النظام اللغوي، كالإسناد والإضافة والتبعية، وبها يتحقَّقُ للنص ترابطُهُ وانسجامُهُ.

ثم قال: بدلالة المقام والمقال، أي أنّ كل هذه التحديدات إنما تتم في ضوء معطيات السياق اللغوي وغير اللغوي، وهو ما يصطلح عليه قباوة بمقتضى المقام والمقال. ثم إنّ إغفال أي معطى من معطيات السياق من شأنه أن يطبع التحليل بالقصور وعدم الدقة.

وما يُسجَّلُ على هذا التعريف، وقد حاز قسطا كبيرا من الدقة والضبط، إغفالُه الحديثَ عن معاني الأدوات، وتحليل معاني الأدوات مستوى من مستويات التحليل النحوي، فلو أنه قال: ... وتحديد صيغها ووظائفها ومعاني أدواتها ..." لبلغ التعريفُ الغايةَ دقةً وضبطًا.

ج- بين التحليل النحوي والإعراب:

يُعدُّ مصطلح الإعراب من أقرب المصطلحات إلى مفهوم التحليل النحوي، حتى لقد يتبادر إلى الذهن سؤالٌ، وهو لِمَ لَمْ يُسَمِّ فخر الدين قباوة عمله هذا إعرابا ؟، وهو يتناول تقسيم الجمل في النصوص

[1]- ينظر: محمد عدنان جبارين: التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية: دراسة في المبادئ والأصول والمنهج، ص 38.

الإبداعية، وتبيان الوظائف النحوية التي تشغلها المفردات، والعلاقات التركيبية بينها، وهو ما يتولاه الإعراب أيضا.

ولكن قبل أن نجيب عن هذا السؤال، يجدر بنا أن نُعرِّج على مفهوم الإعراب لغةً واصطلاحًا، ففي هذا العمل توضيح وكشف لسر إطلاق التحليل النحوي دون الإعراب.

ج.1- الإعراب لغة:

يقالُ: عَرِبَ فصُح بعد لُكْنَةٍ، وعرب الماء صفا، ويقال: عرُبَ عروبا وعروبة وعرابة وعروبية فصح، وأعرب الكلام بينه.[1]

وقال الأزهري: الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإبانة، يقال: أعرب عنه لسانه وعرّب، أي أبان وأفصح، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم:"الثيب تعرب عن نفسها" أي تفصح، وعرّب منطقه أي هذبه من اللحن.[2]

فالمعاني اللغوية للإعراب ترجع في مجملها إلى الإفصاح والإبانة والصفاء والتهذيب، وهذا دون الإشارة إلى معانٍ أخرى، تعمّدنا عدم ذكرها لبعدها عن المعنى الاصطلاحي للإعراب.

ج.2- اصطلاحا:

أما من حيث الاصطلاحُ فيعرفه بعضهم بقوله:"الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل"،[3] ويعرفه آخرون بالقول:" الإعراب هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظًا أو تقديرًا".[4]

1- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، ص 590- 591.

2- ابن منظور: لسان العرب، ص 2865.

3- فخر الدين قباوة: وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب بحث إحصائي للتأصيل، ص 147.

4- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 149. وقد أشار إلى أنه نقل هذا التعريف عن كتاب التعريفات للشريف الجرجاني، والذي في التعريفات:"الإعراب هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا وتقديرا".

الشريف الجرجاني: التعريفات، ص 31.

فالإعراب بلا خلاف يتناول أحوالَ أواخر الكلم، وتفسيرَ ما يتناوب عليها من حالات إعرابية ضمن الأداءِ اللغوي، تاركًا أمر بنية المفردات وهيئَتِها لِقَسِيمِهِ، علم الصرف، وقد تقدم أنهما مُتَضَمَّنَا علم النحو ودِعامتاه الأساسيتان.

وهنا نكون قد وصلنا إلى الإجابة عما سقناه في أول هذا المطلب، وهو لِمَ لَمْ يُسَمِّ فخر الدين قباوة عمله إعرابا وسماه تحليلا نحويًا ؟.

إذا كان التحليل النحوي عند قباوة هو"تمييز العناصر اللفظية للعبارة وتحديد صيغها ووظائفها والعلاقات التركيبية بينها بدلالة المقام والمقال"[1] فإنه – وقد أسلفنا هذا – يتناول جانبي النحو معًا الإعرابَ والصرفَ، بتقسيم عناصر العبارة وتحديد صيغها، والنص على وظائفها النحوية والكشف عن العلاقات التركيبية بينها، وكان الإعرابُ على ما قدَّمْنَا أيضًا يمثل جناحًا واحدًا لعلم النحو فإنه أخص من التحليل النحوي، وأضيق مساحة منه، ومن ثمَّ يكون إطلاقُ الإعراب على هذا العمل الموسع إطلاقًا غير دقيق، مُتَّسِمًا بالقصورِ وعدمِ الشّمولِ.

وهذا سر اتكاء لفظ الإعراب على ألفاظ أخرى حتى يعوض هذا النقص والضيق، فلفخر الدين قباوة على سبيل التمثيل كتابان تناولا التحليل النحوي ولكنه سمى الأول "الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل"، والثاني "الإعراب المنهجي للقرآن الكريم سورتا الفاتحة والبقرة نموذجًا". فلكأنَّ فخر الدين قباوة استشعر أنّ لفظ الإعراب لا يُغَطِّي كل ما يَرُومُه من عمل فأردفه بالوصف: المفصل/ المنهجي، ليصير في رتبة التحليل النحوي.

د– التعريف بكتاب"التحليل النحوي أصوله وأدلته":

د.1– موقع الكتاب من مؤلفات فخر الدين قباوة:

سبقت الإشارة عند الحديث عن مشروع قباوة "من الإعراب إلى التحليل النحوي" أنّ هذا الكتاب أصدره سنة:2002م بعد كتابين تطبيقيين، هما المورد النحوي والمورد النحوي الكبير، فجاء هذا الكتاب على خلاف الأوّلين جامعًا بين التنظير والتطبيق، فكان أَوَّلَ كتاب يعرض فيه الأستاذ منهجه في التحليل

[1]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 14.

النحوي بتوسع، بعد أكثر من ثلاثين سنة من الممارسة والتطبيق، إذ كان صدور أول كتاب له – المورد النحوي – سنة:1971م.

د.2- أسباب تأليف الكتاب:

يمكننا أن نجمل أسباب تأليفه لهذا الكتاب في ثلاثة أسباب رئيسة، أولها ينص عليه قباوة، أمّا الثاني والثالث فهما استنباط منا، ولم يذكرهما باللفظ الصريح، وإنما هُدِينَا إليهما بعد قراءة مباحث الكتاب.

الداعي الأول لتأليف هذا الكتاب هو سدُّ ثُغرة في موضوع التحليل النحوي، وبخاصة في شقه النظري، فقد توالت ممارسات النحاة قديما وحديثا غُفلاً من أي تنظير سوى ما صنعه ابنُ هشام الأنصاري في أبواب من كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، فكان هذا الإغفالُ دافعًا ومحركًا للبحث والكتابة في هذا الموضوع.

السبب الثاني الذي نُرجِّحُ أنه كان وراء تأليف قباوة لكتابه هذا هو ما رآه من سطوة المناهج الغربية في تحليل النصوص على عقولنا، وافتتان الدارسين بها، فكان أن رام عرض منهج بديل، يقلص من سطوة هذه المناهج.

السبب الثالث هو الرد على كثير من الآراء الواردة في كتاب"اللغة العربية معناها ومبناها" لتمام حسان، فقد أكثر قباوة تَعَقُّبه والرّدَّ عليه، وهو ما جعلنا نرجح أنّ الردَّ على الأفكار الواردة في هذا الكتاب، وبالأخص ما تبع فيه تمام حسان الدراساتِ اللغويةَ الغربيةَ كان من أبرز الأسباب الداعية لتأليف هذا الكتاب، ثم إنّ هناك أمرًا جديرًا بالذكر، وهو أنّ للأستاذ قباوة في كتابه هذا اصطلاحًا خاصًّا مطردًا على مدِّ الكتاب، فإذا قال: زعم بعض المعاصرين، أو قال بعض المعاصرين فإنه يعني تمام حسان تحديدا.[1]

د.3- خطة الكتاب:

اختط قباوة لكتابه خطة واضحة المعالم، ضمّت مقدمة وبابين وخاتمة، تضمن الباب الأول الذي هو بعنوان: التحليل النحوي وأصوله فصلين، الفصل الأول بعنوان: التحليل النحوي وبوادره، ضبط فيه الأستاذ

[1]- ينظر على سبيل المثال: ص 106، من "التحليل النحوي أصوله وأدلته"، وما يحيل إليه الرقم 159 في هوامش الكتاب.

ابتداءً المفهومَ الاصطلاحيَّ للتحليل، ثم تحدث عن طبيعة العمليات التحليلية، وخصائص التعبير التحليلي الدقيق، ثم ختم الفصل الأول بذكر نبذة تاريخية عن البدايات الأولى للتحليل النحوي عند العرب.

وفي الفصل الثاني المعنون بـ: أصول التحليل النحوي تعرّض لمفهوم أصول التحليل النحوي، ثم بسط القول في المرتكزات المنهجية التي يَتَّكِئُ عليها المحلل أثناء التحليل، وهو ما اصطلح عليه بـ: المعارف الخاصة والمعارف العامة، ثم ختم الفصل بنموذج تطبيقي وضّح من خلاله ما تم سردُه من أمور نظرية.

أما الباب الثاني فقد مَحَّضَهُ لأدلة التحليل النحوي، وجاء في ثلاثة فصول، الفصل الأول درس فيه أدلة التحليل الصرفي، وعدّد القرائن المعينة على تحديد أبنية ومعاني الصيغ الصرفية، مع نماذج من الاستدلال، وفي الفصل الثاني عرض المستوى الثاني من مستويات التحليل، وهو بعنوان: أدلة التحليل الإعرابي، وَضَّحَ فيه طبيعة هذا التحليل، وشموله المفرداتِ والجملَ وأشباهَ الجملِ والمصادرَ المؤولةَ، ثم عرَّج على الأدلة والقرائن المساعدة على تحديد الوظائف النحوية والعلاقات التركيبية بين المفردات، وختم الفصل بنماذج توضيحية.

أما الفصل الثالث والأخير فقد كان بعنوان: أدلة التحليل لمعاني الأدوات، قدم له بتفريق دقيق بين الحرف والأداة، يزيل الخلط واللَّبس الواقع فيهما في الدراسات الحديثة، ثم بسط منهجه في التحليل السياقي للأدوات، ليختمه بذكر الأدلة والقرائن المعينة على تحديد معاني الأدوات مع الاستشهاد والتمثيل.

أما الخاتمة فقد جاءت موجزة مقتضبة، مُذَكِّرَةً بما تمت معالجته، وما رام الباحث تحقيقه.

المبحث الثاني: مرتكزات التحليل النحوي:

بعد أن وقفنا على مفهوم التحليل النحوي عند بعض الدارسين المحْدَثين، وعند فخر الدين قباوة تحديدًا، نستكمل رحلة البحث مع الأصول والمرتكزات المنهجية لهذا التحليل، إذ لا يمكن لأي تحليل أن يَجني ثمارَه ويُؤتي أُكُلَهُ إلاّ إذا استند إلى جملة من الأصول اللغوية وغير اللغوية، يستمد منها الفهم والبيان والمقصود مما يروم تحليله.

يصطلح فخر الدين قباوة على تسمية هذه المرتكزات المنهجية التي يتكئ عليها المحللُ ب: أصول التحليل النحوي، وسنسعى في هذا المبحث إلى التعرف على مفهوم هذه الأصول، وتِبيان ما يندرج تحتها مع مناقشتها، وتوجيه بعض الأنظار إليها، تمحيصًا وإثراءً لها، مستعينين في ذلك بفِكَرٍ وآراءٍ لطائفة من الباحثين قديمًا وحديثًا، وَلجُوا غِمار هذا الميدانِ – ميدانِ التحليل النحوي – وكانت لهم فيه مساهماتٌ نظريةٌ أو تطبيقيةٌ.

أ– مفهوم أصول التحليل النحوي:

يحسن بنا قبل الشروع في تحديد أصول التحليل النحوي التعرُّفُ على دِلالة مصطلح الأصل.

أ.1– الأصل لغة:

يقالُ: أَصُلَ أصالة: ثبت وقوي، وأَصُلَ الرأيُ جاد واستحكم،[1] والأصل أسفل الشيء وجمعه أصول،[2] ويطلق الأصل على ما يُبنَى عليه غيرُهُ، وتسمى الأصول أيضا قواعدَ ومناهجَ وأعلامًا.[3]

---

[1]- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، ص 20.

[2]- الفيروزابادي: القاموس المحيط، ج3، ص 318.

[3]- أبو البقاء الكفوي: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش– محمد المصري، ط 2، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، 1419هـ/1998م، ص 122.

أ.2– الأصل اصطلاحا:

أمّا في الاصطلاح، فالأصل هو القاعدة التي تُبنَى عليها الأحكام، وأصول العلوم قواعدُها التي تُبنَى عليها الأحكام.[1]

فكل علم له أصولٌ أي قواعدُ وكلياتٌ ثابتةٌ راسخةٌ، تُبنى عليها أحكامه الجزئية، وتُخَرَّجُ عليها، ومن هنا فالأصول قواعدُ تقوم عليها الفروعُ، وأعلامٌ وصُوًى تستهدي بها، وتسير على ضوئها.

وإذ قد عرفنا مفهوم الأصل عموما، نأتي إلى مفهوم أصول التحليل النحوي، يقول فخر الدين قباوة:"أصول التحليل النحوي هي القواعد التي تُبنى عليها أحكامُ التحليل في الإعراب ومعاني الأدوات والصرف".[2]

فالأحكام الإعرابية والصرفية أحكام جزئية تصدر عن قواعد كلية تُسَمَّى أصولاً، وسنأتي إلى تفصيل القول فيها، عن طريق التعرف على طبيعة هذه القواعد وما تتضمنه فإنّها – أي كلمة القواعد – لا تزال مبهمة، مغلّفة بمسحة من غموض.

ويجدر التنبيه هنا إلى أنّ قباوة قد تفرد بهذا المفهوم "أصول التحليل النحوي"، والتفريق بينه وبين أدلة التحليل النحوي،[3] فلم نجد من الدارسين الذين عُنُوا بهذا الموضوع من استعمله، وإنما يطلقون مصطلح أدلة وقرائن التحليل،[4] أو قرائن التوجيه،[5] لتجمع بين ما هو مُتَضَمَّنٌ في أصول وأدلة التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة.

---

[1]- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ص 20.

[2]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 55.

[3]- نسجل هنا تفرد قباوة بهذا المصطلح "الأصول"، وإن كنا نرجح أنه اتكأ في تصور هذا المبحث وضبطه على ما أورده ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، وخاصة الباب الخامس، وهو في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها.

[4]- ينظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 191 وما بعدها.

[5]- ينظر: نشأت علي محمود عبد الرحمن: التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف دراسة في الصحيحين، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1432هـ/2011م، ص 38.

ب– طبيعة أصول التحليل النحوي:

أصول التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة تتوزع على محورين اثنين، أو هي مكونة من دِعامتين اثنتين هما المعارف العامة والمعارف الخاصة، ولا بد للمحلل أن يستند إليهما قبل البدء في أيّ تحليل.

ب.1– المعارف العامة:

وهي علوم وخبرات يجب على المحلل النّحوي أن يكون عارفًا بها، ضابطًا لها،كي يتسنى له السير في التحليل بنجاح، وتتمثل في إحاطته بعلوم اللغة، من قواعد إعراب وصرف وعروض ومعجم وقواعد رسم وعلامات ترقيم، وإحاطة بعلوم الأدب والنقد والبلاغة.[1]

وسميت هذه المعارف عامة لأنها لا تختص بنص معين، بل يُشترَط حصولُها ابتداءً عند كل مُحَلِّلٍ، وقبل أن يتعرض للنص بالتحليل، وهذا خلافا للمعارف الخاصة التي سنتطرق إليها بعدُ، فإنها تختص بالنص المرادِ تحليلُه، وذلك بمعرفة سياقه، وحال مُنشِئه ...إلى غير ذلك من المعارف الخاصة.

ثم إنّ هذه المعارفَ شروطٌ ينبغي للمحلل النحوي أن يتصف بها، ولا سبيل لدارس عَرِيَ منها أن يقترب من حَرَمِ النصوص، ولذا وجدنا العلماء قديما وحديثا يتورّعون من القول في القرآن الكريم تفسيرًا وإعرابًا وبيانَ أحكامٍ، ويُشدِّدُون النكير على من تصدر للقول في علومه، ومنها الإعرابُ، وهو لم يتأهل بعدُ، ولم يستجمع أدوات القول فيه، كالإحاطة بأسباب نزول الآيات، ومعرفة دلالات الألفاظ، إلى غير ذلك من المعارف اللازمة. فقد روي عن الإمام مالك أنه قال:"لا أُوتَى برجل غيرِ عالم بلغات العرب، يُفسِّرُ القرآن إلا جعلته نكالا".[2]

ويقول فخر الدين قباوة متحدثا عن متطلبات التحليل:"وعلى هذا فأنت مُطالَبٌ طِلاب إلزام أن تتقن علوم اللغة وأساليب القراءة والضبط والكتابة والفهم والوعي والتدبر لتتبصر في أبعاد النص، وتخلص منه بقول محمود في ميادين البحث والاستقصاء".[3]

---

[1]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 70.

[2]- يوسف بن خلف العيساوي: علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، ص 191.

[3]- فخر الدين قباوة: فتاوى في علوم العربية، ص 12.

وما ينبغي ذكره أيضا والتنبيه عليه في هذا السياق أنّ هذه الشروط شروط عامة من حيث المبدأُ، ثم تشتد الحاجةُ إلى بعضها دون بعض بِحَسَبِ النص المدروس، فمن تعرض لتحليل آيات القرآن الكريم مثلاً وجب عليه أن يَجمَع إلى تبحره في علوم العربية معرفةً بعلوم القرآن الكريم، وفقها بالشريعة وأحكامها،[1] ومن تصدى لتحليل أبيات شعرية أو مقطوعات أدبية توجب عليه أن يكون عارفا بمذاهب الشعراء والأدباء، مُطَّلِعًا على تفننهم في تأدية وجوه المعاني.

وسنسوق أمثلة مُوضِّحةً ترفع الحُجُبَ عمَّا تمَّ إجمالُه، بذكر نماذج تطبيقية لطائفة من النحاة، توفرت فيهم هذه الشروطُ/ الأصولُ فآمنتهم العِثار، ويسّرت لهم سبل التحليل الدقيق والإجراء الناجح، وتنكَّبَها آخرون، وأغفلوا بعضها فجانبوا الصواب وحادوا عن الجادة في تحليلهم.

فهذا ابن هشام يَعِيبُ على بعض النحويين إعرابَهم لكلمة "أعمالا" في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾ الكهف: 103 مفعولاً به، ثم ردّ عليهم مستندا إلى قاعدة إعرابية، وهي أنّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول به، فلفظ الأخسرين، وهو جمع أخسر (اسم تفضيل) لا يمكنه أن ينصب المفعول، والصواب أنّ أعمالا تمييزٌ.[2]

هذا في الجانب الإعرابي، ومثله يقع لمن غابت عنه قاعدة أو معرفة صرفية، كأن تلتبس عليه صيغة بأخرى، أو أن يجهلَ أصل الصيغة التي أمامه، فيبني حكمًا على ظاهرها، والصوابُ خلافُه، وذلك كمن يعتقد أنّ "تَتْرَى" صيغة فعلية، فيعربها فعلا مضارعا، والصواب أنها صيغة اسمية، فأصلها وَتْرى، من المواترة وهي المتابعة، ثم قلبت الواو تاءً فصارت تَتْرَى، وهذا على غرار تُراث إذ أصلها وُراث، فقولُنا: جاء القوم تترى، أي جاءوا متتابعين، فهي حال منصوبة، ودليل اسميتها قراءةُ ابن كثير وأبي عمرو لقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾ المؤمنون: 44، حيث قرآها بالتنوين (تترًا)، والأفعال لا يدخلها التنوين.[3]

---

[1]- يوسف بن خلف العيساوي: علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، ص 193 وما بعدها.

[2]- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج6، ص 69.

[3]- محمود محمد الطناحي: مقالات العلامة الدكتور محمود محمد الطناحي صفحات في التراث والتراجم واللغة والأدب، ج 2، ص 556.

أما علم العروض فمن أحاط به وبمباحثه فقد وُقِي شرًّا كثيرا، وسَهُلَت عليه كثير من الممارسات التحليلية، وخلافُه بالعكس، فمن أخلَّ به شقَّ عليه التحليل، ووقع في مطبات كثيرة، وسنضرب مثالا بتعقب العروضي الجزائري موسى الأحمدي نويوات [1] للنحاة في استشهادهم، في باب الاسم الذي لا ينصرف، على صرف لفظ "دعد" ومنعه، في بيت واحد لجرير.

فابنُ يعيش مثلا بعد أن أورد قول الزمخشري في مفصّله: "وما فيه سببان[2] من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين وقوم يُجْرُونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعهما الشاعر [جرير] في قوله:

لَمْ تتلفَّعْ بفضلِ مِئزرِهَا   دَعْدٌ ولمْ تُسقَ دَعْدُ في العلبِ"[3]

قال: [أي ابن يعيش]"اعلم أنّ ما كان ساكن الوسط من الثلاثي المؤنث إذا كان معرفة فالوجه منعه من الصرف لاجتماع السببين فيه وقد يصرفه بعضهم لخفته بسكون وسطه فكأنّ الخفة قاومت أحد السببين فبقي سبب واحد فانصرف عند هؤلاء وفيه رد إلى الأصل...والشاهد فيه صرف دعد وترك صرفها".[4]

فالزمخشري وابن يعيش، وبعض النحاة يرون أنّ الشاعر قد صرف دعدا الأولى، وترك صرف الثانية، والحقيقة أنّ هذا البيت يصح الاستشهاد به على منعهما من الصرف في الموضعين لأنّ الوزن يقبل ذلك، ولا يصح الاستشهاد به على صرف الأولى وترك الصرف في الثانية، لأنّ منعه في الثانية ضرورة، والشاعر غير مخير فيها، ومراد من أوردوا البيت شاهدا على ما ذهبوا إليه أنّ الشاعر صرف الأولى وكان مستطيعا أن

---

[1]- موسى الأحمدي نويوات: شاعر ولغوي وعروضي جزائري، ولد بالمسيلة في 15 جانفي 1900م، درس بالجامع الأخضر بقسنطينة، ثم بجامع الزيتونة، اشتغل بالتدريس مدة طويلة، وهو يعد من أبرز رجال جمعية العلماء المسلمين، توفي يوم 17 فيفري 1999م، له ديوان شعري والعديد من الدراسات.

[2]- والسببان هما: العَلَمِيّة والتأنيث.

[3]- ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د. ت)، ص 70.

[4]- نفسه، ص 70.

يمنع الصرف، وهذا صحيحٌ لأنّ الوزن يسمح به، ومنع الصرف في الثانية، وكان مستطيعا ألا يمنع، لأنّ الأمر جائز (جواز الصرف والمنع)، وهذا مردود، لأنّ الشاعر مضطر إلى المنع، وإلاّ اختل الوزن.[1]

وتقطيع البيت كالتالي:

لم تتلفّع بفضلِ مئزرِهَا　　دعدٌ ولم تُسق دعدُ في العُلَبِ

لَمْ تَتَلَفْ/فَعْبِفَضْلِ/ مِئْزَرِهَا　　دَعْدُنْ وَلَمْ/ تُسْقَدَعْدُ[2] / فِلْعُلَبِيْ

مستعلن / مفعلات/ مفتعلن　　مستفعلن/ مفعلاتُ/ مفتعلن

والبيت من بحر المنسرح.

وما يسجل بعد هذا المثال هو أنّ حنكة وخبرة العروضي موسى الأحمدي نويوات جعلته يوفق في تحليله، غيرَ منساق وراء الخطإ الذي وقع فيه بعض النحاة ممن استشهدوا بهذا البيت.

والأمر نفسه نلحظه في علم الرسم، فالتشبع به يعصم المحلل من السقوط في مزالقَ كثيرةٍ، ومن غابت عنه بعض الأصول في هذا الباب، لا يُؤْمَنُ أن يدخل عليه الخللُ جملةً واحدةً.

ومثال ذلك أنّ بعض المحللين ذهب إلى أنّ "كالوهم" في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ المطففين: 3، هي بمعنى: كالوا، يُوقفُ عليه، ثم يكون ابتداءٌ: أي هم يُخسرون، على أنّ "هم": مبتدأ، مفصول عمّا قبله، وفي هذا إغفال وذهول عن قاعدة أساسية في علم الرسم، وهي أنْ لو كان "كالوا"، و"هم" مفصولين لوجب دخول الألف على "كالوا"، وبما أنّها لم ترسم مع واو الجماعة فهذا دليل على أنها متصلة بما بعدها، فكالوا: فعل ماض، وهم: في محل نصبٍ مفعولٌ به، والتقدير: وإذا كالوا لهم أو وزنوا لهم يُخسرون.[3]

[1]- نجيب بن خيرة: الأديب موسى الأحمدي نويوات حياته وآثاره، دار البصائر للنشر والتوزيع،الجزائر، 2009م، ص 159، 160.

[2]- منع دعد الثانية من الصرف ضرورة، لأنّ (دعدُ) تقابل (لاتُ) من مفعلات، ولا يمكن لمفعلات أن تصير مفعلاتن.

[3]- يوسف بن خلف العيساوي، علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، ص 250 و251.

ومن شروطِ المحلل المطلوبةِ كما أسلفنا المعرفةُ الواسعةُ بعلوم البلاغة، والإحاطةُ بضروب إيراد المعاني والألفاظ عند الأدباء، والتبحرُ في فهم مقاصدهم ومرامي عباراتهم، فالمتأمل في بيت ابنِ الدُّمَيْنَةِ الذي يقول فيه:

تَعاللتِ، كي أَشجَى، وما بِكِ عِلَّةٌ   تُريدين قتلي، قد ظفرتِ بذلك

يلحظ أنّ الشاعرَ قد قصد الفصل والاستئناف بين الجملتين الأخيرتين، "ليثبت التحقيق بقد، وأنّ الجملة بعده حصلت فعلا، فهي استئنافية تفيد الخبر المؤكد، وليست حالية ذات اتصال تركيبي بالتي قبلها، ولو وصلت الكلام لضاع ذلك القصد المحقق".[1]

وبعدُ فهذه أمثلة يسيرة تشكل غيضا من فيض شروط غفيرة، ينبغي للمحلل أن يَمتلِئَ بها، أوردناها هنا تمثيلاً لا استقصاءً، وستأتي في غضون البحث أمثلة أخرى، تزيد الأمرَ وضوحًا.

ب.2- المعارف الخاصة[2]:

وهي الظروف المحيطة بالنص المدروس، والتي جعلته يخرج إلى حيز الوجود على شكل ونمط مخصوصين، وهو ما يُعرَفُ في البلاغة العربية بـ: مقتضى الحال، وهو "ما يستدعيه الأمر الواقع من مقاصد ومرام وأساليب وتراكيب تناسب المقامات المختلفة لصنع الكلام".[3] ومقتضى الحال يتضمّن أمرين هما: مقتضى المقام ومقتضى المقال.

[1]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 82.

[2]- سبق البيان أنّ هذه المعارف التي سنفصل القول فيها، إنما نعتت بالخاصة لأنها تختص بالنص المرادِ تحليلُه، فكل نص نروم تحليله ينبغي أن تكون لنا معارف محيطة عنه، كمناسبة إنشائه، وحال قائله ومتلقيه، وأحوال البيئة التي أنشئ فيها، إلى غير ذلك مما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

[3]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 55.

فمقتضى المقام: يُقصَد به أنّ لكل نص سياقًا وظروفًا مخصوصةً، أوجبت مجيئه على نمط معين، وهذه الظروف أيضا تعرف بالسياق غير اللغوي، أو السياق الخارجي،[1] كمناسبة إنشاء القصيدة أو مورد المثل أو سبب النزول أو سبب ورود الحديث، وكمعرفة حال المخاطِب والمخاطَب، والإلمام بخصوصية البيئة التاريخية والاجتماعية للنص وقت صناعته.[2]

أما مقتضى المقال فهو "التعبير المسوق به النص المدروس"، [3] أي الصورة اللفظية التي صُبَّت فيها معاني النص. فكما أنّ المحلِّلَ مطالَبٌ باستحضار سياقات النص المختلفة، يتوجب عليه أيضًا فقهُ عبارات النص المحلَّلِ، وفهمُ مفرداته وتراكيبه.

وسنورد هنا بعض التحاليل النحوية التي أجراها نحاة أو مفسرون أو شرّاح شعر، لنرى من خلالها كيف أنّ اعتمادهم على سياقات الآيات والأحاديث والأبيات الشعرية كان مُعينا لهم على إتمام التحليل بنجاح، والخروج منه برأي محمود وحكم سديد، وكيف أنّ مقتضيات المقام والمقال تساهم بأوفر نصيب في تحديد الوجه الإعرابي والصرفي، وفي معنى الأداة، وكيف تكون هذه المعطيات اللغوية وغير اللغوية مفاتيحَ في أيدي المحَلِّلِين.

فعندما تصدى المفسرون لقوله تعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴿٢﴾ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾ الروم: 1- 3، اعتمدوا على أسباب نزول هذه الآيات ليحددوا الوظائف النحوية لمفرداتها، ومن ذلك أنّ الضمير (هم) في قوله "غَلَبِهِم" ضمير متصل مبني على السكون في محل نصبٍ مفعولٌ به، فالمصدر مضاف إلى مفعوله، والتقدير : من بعد أن غلبهم عدوُّهم، وهم فارسُ[4].

---

[1]- محمود حسن الجاسم: أسباب التعدد في التحليل النحوي، (مجلة مجمع اللغة الأردني)، العدد 66، 1425هـ/2004م، ص 93-156. ويُعرِّفُ محمود حسن الجاسم المقام أو السياق الخارجي بقوله:"والمراد بالمقام جملة العناصر غير اللغوية المكونة للموقف الكلامي"، ص 116.

[2]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 56.

[3]- نفسه، ص 63.

[4]- السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 9، ص 29. وقد ورد في أسباب نزول هذه الآية أنّ كسرى بعث جيشا إلى الروم وأَمَّرَ عليهم رجلا...فسار إليهم بأهل فارس وظفر وقتل وخرب وقطع زيتونهم، وكان التقاؤهم بأذرعات=

ومثله إجماعُهم على أنّ الفعل "سَيَغْلِبُونَ" مبني للمعلوم، فالروم من بعد أن غلبتهم فارسُ سيَغلِبون فارسَ، يقول السمين الحلبي:"والعامة – بل نقل بعضهم الإجماع – على سيغلبون مبنيا للفاعل... وروي عن ابن عمر أنه قرأ ببنائه للمفعول، وهذا مخالف لما ورد في سبب الآية وما ورد في الأحاديث".[1]

لأنّ قراءة ابن عمر تقتضي أنهم سيُغْلَبُونَ في الوقعة الثانية بعد أن كانوا قد غَلَبُوا في الوقعة الأولى، وذلك أنه قرأ "غَلَبَت" في أول السورة بالبناء للفاعل، وهذا مخالف لما ورد في سبب نزول الآيات من أنّ الروم غُلبت من قبل فارس، ووعدهم الله بالانتصار بعد ذلك، كما هي قراءة الجمهور (العامة).

وقد استعان السمينُ الحلبي على أسباب النزول أيضا ليرد عمَّن قال إنّ "ال" في قوله تعالى:"في أدنى الأرض" عِوَضٌ من الضمير، وأنّ أصل التركيب أدنى أرضهم [أي أرض الروم]، وذلك أنه ورد في أسباب النزول أنهم غلبوا في أذرعات وبصرى من أرض العرب، ومن هنا لا يصح جعل "ال" عوضا من الضمير، وإنما تكون عهدية، أي في الأرض التي عُهِدَ أنهم غلبوا فيها، وهي كما قدمنا أذرعات وبصرى.[2]

وإذا كان الرجوع إلى أسباب النزول أمرًا لازمًا في تحليل الآيات الكريمة، فإنّ الإحاطة بأسباب ورود الحديث أيضا حتمٌ لازمٌ، لتتم الإجراءات التحليلية على أكمل وجه وأدقه، وهذا ما نلحظه في الحديث التالي، فعن سعيد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى رهطا وسعدٌ جالسٌ فيهم، فقال سعدٌ: فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا هو أعجبُهم إليّ، فقلت: يا رسول الله، ما لك عن فلان، فو الله إني لأراه مؤمنا فقال: "أو مسلما".[3]

=وبصرى...، فشق ذلك على المسلمين لكونهم مع الروم أهل الكتاب، وفرح المشركون لكونهم مع المجوس ليسوا أهل كتاب... ونزلت أوائل الروم فصاح "أبو بكر" بها في نواحي مكة" فرحا واستبشارا. ينظر: أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ج7، ص 156-157.

[1]- المرجع السابق، ج9، ص 30.

[2]- نفسه، ص 29. وينظر: الزمخشري: الكشاف، ج4، ص 563.

[3]- وتتمة الحديث :"فسكتُّ قليلا ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقالتي فقلت: ما لك عن فلان، فوالله إني لأراه مؤمنا فقال:"أو مسلما"، ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقالتي وعاد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال: "يا سعدُ إني لأُعْطِي الرجلَ وغيرُه أحبُّ إليّ منه خشية أن يكبه الله في النار". ينظر: نشأت علي محمود عبد الرحمن: التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف دراسة في الصحيحين، ص 151.

فـ"أو" في قوله صلى الله عليه وسلم "أو مسلما" للإضراب، وهي بمعنى "بل" ولكنه إضراب نهي لا إضراب إنكار، [1] فهو نهي عن القطع بالإيمان، إرشادًا لسعدٍ أنه لا يعلم بواطنَ الأمور إلا اللهُ، فعلى الإنسان أن يحكم بالظاهر على الرجل، وهو الإسلام، ويترك لله ما بطنَ، وهو الإيمانُ.[2]

والذي ساعد على تحديد معنى الأداة بدقة هو الوقوف على سبب ورود الحديث، وحالِ قائلِهِ ومُتَلَقِّيهِ.

ولا يَتيسَّرُ أيضًا لمن أراد أن يتعرض للنصوص الإبداعية شعرًا أو نثرًا بالتحليل، أي تحديدِ الوجه الإعرابي أو الصرفي الأدقّ أن يصل إلى مبتغاه فهمًا وإجراءً، إلا بعد أن يحيط بظروف إنشاء الكلام، كمناسبة القصيدة مثلاً، فإنّ للشعر دوافعَ وبواعثَ كما يقول نُقَّادُهُ، والإلمامُ بها يُسهِّلُ الوصولَ إلى المقصود. فإذا جئنا إلى قول المتنبي:

رُويدَكَ أيُّها المَلِكُ الجليلُ ... تـأنَّ وعُـدَّهُ مِمَّا تُنِيـلُ

وَجُودَكَ بالمُقامِ ولو قليلاً ... فَمَا فِيمَا تَجُودُ به قليلُ[3]

نجدُ أنّ مما يساعد على الوصول إلى حكم مرضيّ في تحديد الوظيفة النحوية لقوله في أول البيت الثاني "وَجُودَكَ" معرفةَ سياق القصيدة، وذلك أنّ المتنبي قالها عند تحرُّك سيف الدولة للرحيل عن أنطاكية، فهو يحاول أن يثنيَه عن عزمه في الرحيل، ويترجَّاه للبقاء معهم، وعلى هذا يتخرج قوله وَجُودَكَ على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقديرُ: وَجُدْ جُودَكَ بالإقامة معنا، فالواو استئنافية منفصلة عن المصدر، وجُودَكَ مفعول مطلق، ولا تُقرأُ (وُجُودُكَ) على أنها مبتدأٌ، كما قد يُتَوَهَّمُ.[4]

---

[1]- والدليل على أنّه إضراب نهي قول الرسول صلى الله عليه وسلم بعد ذلك: "إني لأُعْطِي الرجلَ وغيرُه أحبُّ إليَّ منه خشية أن يكبه الله في النار". فقد حكم أنه يحب ذلك الرجل، ومحبة الرسول صلى الله عليه وسلم لشخص تقتضي إيمانه، ويؤيد هذا ما جاء في إحدى روايات الحديث "لا تقل مؤمن بل مسلم". نشأت علي محمود عبد الرحمن: التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف دراسة في الصحيحين، ص 153.

[2]- نفسه، ص 153.

[3]- ناصيف اليازجي: العَرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، ج2، دار صادر، بيروت، لبنان، (دون تاريخ)، ص 16.

[4]- نفسه، 16.

ويؤيد هذا قوله بعدُ:"ولو قليلا"، وهو ما يتوافق مع الطلب في أول البيت "جُدْ جُودَكَ". أي جد بالإقامة معنا ولو كانت مدتها قصيرة.

ومن أوجه الإحاطة بظروف القول معرفة حال المتكلم، ولعل خير مثال على ذلك ما أُثِرَ من تعليق ابن عباس على ابن مسعود وعلي بن أبي طالب حين قرآ قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ ﴾ الزخرف: 77، قرآه يا مالِ على الترخيم في النداء، فردّ ابنُ عباس قائلاً: ما أشغل أهل النار عن الترخيم. فقد اعترض ابنُ عباس على قراءة المنادى بالترخيم مراعاةً لحال من حُكِيَ القول على لسانهم، وهم أهل جهنم، فهم في هول يُنسيهم التأنقَ في العبارة.[1]

ومعرفة حال البيئة التاريخية والاجتماعية التي ولد فيها النصُّ أمرٌ ضروريٌّ في التحليل، فعندما تكون على دراية بمعطيات البيئة التي نزلت فيها الآية الكريمة: ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ ﴾ المنافقون: 7، تعرف أنّ "حتى" في الآية تعليلية، لأنّ المنافقين يتظاهرون على المسلمين الضعفاء، ويقولون: "أمسكوا عنهم العون واحجبوه ليُضطروا إلى الكفر والارتداد".[2]

هذا ما أحببنا الوقوف عنده من أمر مقتضيات المقام، ممثلين له بأمثلة مفردة، تبين مساعدة السياقات الخارجية للآيات والأحاديث والأبيات في توضيح المقصود وتسهيل الإجراءات التحليلية، لننتقل بعد إلى ضرب المثال عن مساهمة مقتضيات المقال في إنجاح العمليات التحليلية.

وقد تقدم لنا قبلُ أنّ المقصود بمقتضى المقال أنّ لكل نص مفرداتٍ وتراكيبَ يتألف منها، وصورةً من النظم مخصوصةً تجب مراعاتها، ويجب على المحلل فقهُ مفرداتِ وتراكيبِ هذا النظم، ليتم له التحليل على أكمل وجه، ومن أخلَّ بهذا دخل عليه الخطأُ جملةً واحدةً.

يقول ابن هشام الأنصاري: "ولقد حكي لي أنّ بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذ له بيت المفصل:

لا يُبْعِدِ اللهُ التلبُّبَ والـ   غاراتِ إذْ قالَ الخميسُ: نَعَمْ

---

[1]- الزمخشري: الكشاف، ج5، ص 456.

[2]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 62.

فقال: "نَعَمْ" حرف جواب، ثم طلبا محلَّ الشاهد في البيت فلم يجداه... وإنما "نَعَمْ" هنا واحدُ الأنعام، وهو خبر لمحذوف، أي هذه نَعَمٌ، وهو محل الشاهد".[1]

والذي أوقع هذا الشيخ في الزلل هو عدم فقهه لمعاني البيت، أو كما قال ابن هشام في أول الباب: مراعاتُهُ لمقتضى الصناعة دون المعنى. فمعنى البيت لا يبعد الله لُبسَ السلاحِ (التلبّب) والهجومَ على الأعداء (الغارات) إذا قال الجيشُ (الخميسُ) هذه إبلٌ فأَغِيرُوا عليها.[2]

وعلى هذا أيضًا لم يستطع ابنُ هشام أن يُعربَ كلمة "حَقَلَّدٍ" في قول الشاعر:

تَقِيٌّ نَّقِيٌّ لم يُكَثِّرْ غَنِيمَةً   بِنَهْكَةِ ذي قُرْبَى ولا بِحَقَلَّدِ

حتى عرف معناها وأثبته. يقول ابنُ هشام: "وسألني أبو حَيَّانَ — وقد عَرَضَ اجتماعُنا –: علامَ عَطَفَ "بِحَقَلَّدٍ"، فقلتُ: حتى أعرفَ ما الحَقَلَّدُ، فنظرناه، فإذا هو السّيّءُ الخلق، فقلت: هو معطوفٌ على شيءٍ مُتَوَهَّمٍ، إذ المعنى: ليس بمكثر غنيمةً".[3]

ولعلنا نكتفي بهذه الأمثلة، وإنه يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق، فقد وَضُحَ المرادُ، وتبين خطرُ مقتضيات المقام والمقال في التحليل النحوي، وبان شرفهما، وتجلت قيمتهما. ولهذا وجدنا تمام حسان يقول إنّ فكرتي المقام والمقال من أنبل ما وصل إليه علم اللغة الحديث، وأنبلُ منه تفطنُ علماء البلاغة العرب لهما وربطهما بعبارتين شهيرتين هما: لكل مقام مقال، ولكل كلمة مع صاحبتها مقام.[4]

ج- شروط النص المحلَّلِ:

من النقاط الوثيقة الصلة بما تم تبيينه آنفًا، من شروط المحلِّل النحوي (المعارف العامة)، ومُتَطَلَّبَات التحليل من معارفَ خاصةٍ الحديثُ عن شروط النص المحَلَّلِ، فليس كلُّ كلامٍ قابلاً للتحليل، وإنما تُشترَطُ له شروط سنتناولها بالإيضاح والبيان.

---

[1]- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 6، ص 7- 8.

[2]- نفسه، ج 6، ص 7- 8.

[3]- نفسه، ج 6، ص 8- 9.

[4]- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 20.

وقد خصَّ قباوةُ النصَّ المحلَّل بالذكر، مُنَبِّهًا على ضرورة حيازته جملةً من الخصائص، حتى تكتمل عملية التحليل وتسير في طريقها السليم.

وأوّل ما يشترطه قباوة في النصوص القرآنية أو الحديثية أو الإبداعية الأدبية والعلمية هو أن تكون حائزةً لمعنى مكتمل واضح، لكي يتمكن المحللُ من إقامة تصور جيد عن النص الذي يروم تحليلَهُ، وأكثرُ ما نجد هذا في النصوص الكاملة، أمّا الجمل الموجزة والأبيات المفردة المنتزعة من سياقها اللغوي، فإنّ التعامل معها محفوفٌ بالمخاطرِ، ويُوشِك المحلِّلُ، إن لم يحتطْ ويتحفَّظْ في إطلاق الأحكام، أن يقع في أخطاء جسيمة. وإذا كان قباوة قد تشدّد في ضرورة امتلاك الكلام لمعنى تام واضح، فإنه سيرفض بالضرورة الأمثلة الهرائية غير الحاملة للمعاني البتة. يقول قباوة: "ولن يكون لشيء من اللفظ تحليلٌ نحويٌّ، إذا لم يقدم فائدة معنوية".[1]

وقد قال علماء العربية الأوائل: الإعراب فرعُ المعنى، أي تابع له ومتفرع عنه. والنظرُ في كتاب سيبويه وبابه الشهير: باب الاستقامة من الكلام والإحالة،[2] يُبرِزُ شدة تمسك النحاة الأوائل بالمعنى واحتفاءهم به.

ولهذا رفض قباوة التحليل النحوي الذي قام به تمام حسان، حين طبقه على نسق نطقي هُرائي، لا حظَّ له من العربية إلاّ رسمُ الحروفِ. وذلك حين صنع تمام بيتًا من الشعر لا يمتلك معنى معجميا، ثم أخذ في إعرابه، والبيت هو:

قاصَ التجينُ شِحالَهُ بتريسِهِ الـ   فاخِي فلم يَستفْ بطاسيةِ البرنْ[3]

---

[1]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 112.

[2]- سيبويه:الكتاب، ج1، ص 25. وذلك حين قال سيبويه:"هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غدًا. وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدًا، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبلَ، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيتُ، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسِ". فسيبويه هنا حكم على جملة: أتيتك غدا مثلا بالإحالة لفساد المعنى وتناقضه (آخره يناقض أوله) فما بالك بعدم وجود المعنى أصلا، فهو مردود من باب أولى. وينظر: محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ص 65 وما بعدها.

[3]- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 183. وقد قال تمام حسان بعد أن ساق هذا البيت مباشرة: "إن من حسن الحظ أن ابن اسحق (كذا) (رضي الله عنه) لم يتأخر به زمانه حتى يقرأ ما يبدو هنا أنه أريد به أن يكون من قبيل الشعر، ولو

وقد استند قباوة في رفضه هذا على أمور مُسلَّم بها عند النحاة قاطبةً، وهي ضرورة امتلاك النص المحَلَّلِ للمعنى، مع صحة العلاقات التركيبية، ثم ضرورة فهم المعرِبِ لما يعربه، وقد عبر ابن هشام عن هذا قائلا: "وأول واجب على المعرِب أن يفهم معنى ما يُعربه مفردًا ومركبًا".[1]

فإذا كانت العبارة لا تمتلك معنى، أو لم يخرج المعرِبُ بمعنى واضح بعد قراءتها، فلا سبيل إلى الحديث عن الإعراب، "ولن يكون للفظ وظيفة إعرابية أو صرفية، إذا لم يكن له معنى لغوي معروف".[2]

والذي نعتقده هنا أنّ مبالغة تمام حسان في إبراز قيمة المعنى الوظيفي، ودوره الكبير في التحليل النحوي، وأنه ثَمَرَة التعليق هو الذي أدَّاهُ إلى هذا القول النشاز في الدرس النحوي العربي، من أنّ حضور المعنى الوظيفي وحده في الجملة، دون المعنى المعجمي، ودون معطيات السياق كفيلٌ بإجراء العمليات الإعرابية بنجاح.[3]

=قد حدث هذا لعده من شعر الجن أو لزعم أنّ آدم قاله قبل أن يعلمه الله الأسماء كلها ربما دون أن يردف ذلك بقوله: والله أعلم". وعلق قباوة على هذا بعد أن ساق عبارة تمام حسان بتمامها قائلا:"هذه عبارته بحذافيرها، كما جاءت في كتابه، بما فيها من خلل وتسيب وسخرية وخلل، فهو يريد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ولكنه لا يعرف كيف ينقل كنيته، ويقول: "ربما دون" ومثل هذا التعبير لا يكون من عربي". التحليل النحوي أصوله وأدلته، 286.

والحقيقة أن تمام حسان لم يخطئ في نقل الكنية، فهو يريد محمد بن إسحاق بن يسار صاحب السير، وذلك أنه كان عالما بالسير والمغازي، ولكنه نقل كثيرا من الأشعار التي لا أصل لها، وهو الذي يقول فيه ابن سلام الجمحي:"...فكتب في السير أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعرا قطُّ، وأشعار النساء فضلا عن الرجال، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود، فكتب لهم أشعارا كثيرة...". محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، ج 1، قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، دون تاريخ، ص 7و8. وسياق كلام تمام حسان يدل على أنّ المقصود هو ابن إسحاق صاحب السير لا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي.

[1]- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج6، ص 7.

[2]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 111.

[3]- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 182.

وما بقي تسجيله هنا أنّ تمام حسان ساق رأيه هذا في شكل فرض فرضه، حيث قال:"لو أبحنا لأنفسنا أن نتساهل قليلا في أمر التمسك بالمعنى المعجمي فكوَّنَّا نسقا نطقيا من صور بنائية عربية لا معنى لها من الناحية المعجمية لأمكن لنا أن نعرب هذا النسق النطقي".[1]

ويتعين بعد الذي ساقه تمام حسان أنّ "لو" في بداية قوله حرف امتناع لامتناع، إذ امتنع إمكان الإعراب لامتناع التساهل في أمر التمسك بالمعنى المعجمي، فالمعنى المعجمي حجر الأساس في العملية التحليلية، ومن دونه لا حديث عن التحليل.

أمّا التعليق الذي أوجده بين المفردات التي لا معنى لها، والذي أثمر معنى وظيفيا – في رأيه – فلا يعدو أن يكون عنصرا مساعدا في الإجراء الإعرابي، ويبقى محتاجا إلى مفردات حاملة لمعان معجمية، ثم صحة تعلق بعضها ببعض. وهذا ما يؤكده جاكبسون حين قرر أنّ الجملة التي تحترم العرف النحوي (قواعد التعليق) تبقى محتفظة بطبقة أولى من طبقات المعنى، لا المعنى التام الذي يتيح الإعراب.[2]

ومن الأمور المطلوبة في النص أيضا أن يكون نصًّا أدبيًا أو علميًا، ذا عبارة أنيقة، مقصودة، أمّا الكلام العادي أو العامي المبتذل فلا يدخل في إطار التحليل النحوي. يقول قباوة: "ويحسن بنا أيضا الإشارة إلى أن العمليات الإجرائية، في التحليل النحوي، ينحصر ميدانها في التعبيرين الأدبي والعلمي، أي: الكلام الذي فيه مقاصد إبداعية أو معلومات دقيقة ... أمّا الأقوال اليومية العابرة فهي غنية عن هذه العمليات، لِمَا تُبنى عليه من البساطة أو العامية الهجينة".[3]

وبقي أمر تجدر الإشارة إليه في سياق الحديث عن النص المحَلَّلِ، وهو تعمُّدُ قباوة الإكثار من التطبيق على النصوص النبوية، تأييدًا ونُصْرَةً لمذهبه في توظيف الحديث النبوي الشريف في الدراسات

---

[1]- المرجع السابق، ص 182.

[2]- ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي، ص 12. ويقول محمد حماسة عبد اللطيف في موضع آخر:"وكسر دلالة المفردات الأولية يؤدي إمّا إلى الخطإ الدلالي مع الصحة النحوية – والصحية النحوية تجريدية [لا حقيقية] – ولذلك لا يحكم على "الجملة" هنا بأنها من اللغة، فلا يقال هذه "الجملة" – وهي من تمثيل أستاذنا الدكتور تمام حسان – "حنكف المستعص بسقّاحته في الكمظ" إنها جملة لغوية صحيحة، لأنّ مفرداتها فقدت الدلالة الأولية للمفردات لهرائيتها وعدم استخدامها في اللغة". نفسه، ص 58.

[3]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 14و15.

النحوية الأكاديمية. يقول قباوة في هذا الصدد:"وقد ظهرت كفة النصوص النبوية هنا بحضور لامع، تحقيقا لما دعوت إليه دائما من توظيف السنة الشريفة في الدرس النحوي".[1]

[1]- المرجع السابق، ص 5.

المبحث الثالث: أدلة التحليل النحوي:

سنسعى في هذا المبحث إلى تبين مفهوم الأدلة والقرائن، وضرب الأمثلة الموضحة لها، فعليها وعلى أصول التحليل النحوي مدارُ الحكم السديد والإجراء التحليلي الناجح. مع ذكر بعض الفروقات بينهما — أي بين أدلة التحليل النحوي وأصول التحليل النحوي — لِنُعَرِّجَ بعد ذلك على ذكر القرائن وأنواعها إذ هي وثيقةُ الصلةِ بالأدلة، وقد استعملا لمعنى واحد.

أ- مفهوم أدلة التحليل النحوي:

أ.1- الدليل لغة:

قال ابنُ فارس: دلَّ: الدال واللام أصلان: أحدهما إبانة الشيء بأمارةٍ تتعلّمها، والآخر اضطرابٌ في الشيء. فالأول قولهم: دللتُ فلانًا على الطريق، والدليل الأمارة في الشيء. [1] ودَلَّهُ على الشَّيءِ يَدُلُّهُ دَلاًّ ودَلاَلَةً فَانْدَلَّ سَدَّدَهُ إِليهِ،[2] والدليل المرشد، وما يُستدَلُّ به، والجمع أَدِلَّة،[3] فالدليل لغة ما يُرشدك إلى شيء معين أيا كان هذا الدليل المرشدُ حسيا أو معنويا.

أ.2- الدليل اصطلاحًا:

أما الدليل في الاصطلاح فهو الذي يلزم من العلم به العلمُ بشيء آخرَ،[4] وذلك كآثار الأقدام دليلا على المسير،[5] والدُّخَانِ دليلا على النار، فالدليلُ علامةٌ منصوبةٌ لمعرفة المدلول.[6]

---

[1]- ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ص 259.

[2]- ابن منظور: اللسان، ص 1413.

[3]- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، ص 294.

[4]- الشريف الجرجاني: التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1985م، ص 109.

[5]- فخر الدين قباوة: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ص 119.

[6]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص 439.

وإذ قد عرفنا مفهوم الدليل لغة واصطلاحا فسَيتيسَّرُ لنا إبراز مفهوم أدلة التحليل النحوي، فنقولُ إنها قرائن لفظية ومعنوية يستند إليها المحلِّلُ في الوصول إلى الحكم الإعرابي أو الصرفي السديد. وهي متنوعة بتنوع الخطابات، واسعة سَعةَ اللغة العربية.

ومن هنا فكل ضابط نحوي، أو حركة أو كلمة أو ذكر أو حذف أو تقديم أو تأخير، أو نبر أو تنغيم أعانك على الوصول إلى الحكم الإعرابي فهو دليلٌ. فالدليل – مثلاً – على أنّ كلمة "مَعَ" اسم، وهي ظرفٌ لا حرفُ جرٍّ تنوينُها، فالتنوين للأسماء دون الأفعال والحروف.

والدليل مثلاً على أنّ الفعل (لم يجرِ) محذوف حرف العلة وهو الياءُ الكسرةُ في آخره، فالكسرة دليل على الياء المحذوفة، كما أنّ الضمة في (لم يدعُ) دليل على الواو المحذوفة، والفتحة في (لم يبقَ) دليل على الألف المحذوفة.[1]

والجدير بالذكر هنا أنّ فخر الدين قباوة لم يَخُصَّ أدلة التحليل النحوي بتعريف خاصٍّ به، كما فعل مع مصطلح التحليل النحوي، وإنما عرّف بالدليل لغةً واصطلاحًا ثم عرف بالقرينة لغةً واصطلاحًا، ثم انطلق في إيراد الأمثلة، موزعةً على مستويات التحليل الثلاثة، التحليل الصرفي والتحليل الإعرابي وتحليل معاني الأدوات.

ثم تلزم الإشارة إلى أمر ثانٍ، وهو على الرغم من أنّ قباوة صرّح بوجود اختلاف بين الدليل والقرينة، وأنهما ليسا شيئًا واحدًا،[2] إلا أنه ظل يستعملهما على مدِّ كتابه مترادفين، يدلان على معنى واحد مشترك. فتحت مبحث الأدلة والقرائن في التحليل الإعرابي يقول قباوة:"وقد كنا، في الفصل الثاني من الباب الأول، عرضنا لكثير من الأدلة والقرائن العامة والخاصة، حين بسطنا الحديث عن أصول التحليل النحوي".[3]

---

[1]- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 82 و83.

[2]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 117. حيث يقول:"وقد تلتبس "القرينة" بالدليل، مع أنها متميزة عنه".

[3]- نفسه، ص 171 و172.

وقباوة هنا – بلا شك – يُحيلُ على المعارف العامة والمعارف الخاصة، وقد عدَّهَا هناك أصولاً، وذكر أنها تختلف عن القرائن – وسيأتي بيانُ هذا في المبحث التالي: بين أدلة التحليل النحوي وأصوله – ثم يعودُ هنا ليسميَ الأصول قرائنَ، فيقع في اضطراب مصطلحي.

وأمر ثالث نُرجِّحُه وهو أنّ قباوة اعتمد مصطلح أدلة التحليل النحوي – وهو موجود في عبارة العنوان "التحليل النحوي أصوله وأدلته"، وهو أيضا عنوان للباب الثاني: أدلة التحليل النحوي – وعدل عن مصطلح القرائن لا لشيء إلا لأنّ تمام حسان قد استعمله [أي استعمل مصطلح القرائن] واشتهر به، فلم يرد أن يتابع حسان فيما نهجه.[1]

ونختم هذا الوجه من القول بالإشارة إلى أنّ قباوة لم يخرج في تقسيمه لأدلة التحليل النحوي، عمّا سطّره علماء العربية القدامى والمحْدَثين من انقسامها إلى لفظية ومعنوية، وسيتضح هذا من خلال عرضنا للأدلة مع الأمثلة إن شاءَ اللهُ تعالى.

وسنورد، في عُجالة، أدلةَ كل مستوى من مستويات التحليل، مع مثالٍ مُوَضِّحٍ، لنَفْسَحَ المجالَ في الفصل الثاني التطبيقي لمناقشة النماذج التي أوردها فخر الدين قباوة، واستكشاف خصائص الممارسة التحليلية ومميزات المنهج عنده.

ففي مستوى التحليل الصرفي نجد أنَّ الأدلة والقرائن المعِينةَ على تحديد الصيغة الصرفية والتغيرات الطارئة عليها تتمثل في القرائن اللفظية والتركيبية، والحال أو السياق، والمعنى المعجمي.

---

[1]- صحيح أنّ مصطلح القرائن معهود مبثوث في كتب علماء العربية الأوائل لكنّ سياقَ تأليف الكتاب، "التحليل النحوي أصوله وأدلته"، وقد أُلِّفَ بعد كتاب تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، الذي اشتهر بهذه الفكرة، حتى اعتبره عديد الباحثين صاحب نظرية القرائن البديلة عن نظرية العامل في الدرس النحوي العربي، يرجح عندنا هذا. ينظر: خالد بن عبد الكريم بسندي: نظرية القرائن في التحليل اللغوي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 4، العدد 2، 2007م، ص 21 و22.

فمن الأدلة اللفظية المحدِّدة لاسمية الكلمة تَلَبُّسُها بصيغة من صيغ الأسماء ودلالتها على حدث مجرد من الزمان، أو ذات أو موصوف، ومن الأدلة التركيبية قبولها الجرَّ والإسناد والنداء والتنوين والتعريف والإضافة، إلى غير ذلك من الأدلة التركيبية، هذا بالإضافة إلى المعنى المعجمي ومعطيات السياق.[1]

ومن الأدلة اللفظية على فعلية المفردة تَلَبُّسُها بصيغة من صيغ الأفعال ودلالتها على الحدث مع الزمان، وقبولها الإسنادَ إلى الاسم والاتصال بالضمائر، إضافة إلى المعنى المعجمي والسياق المساعد.[2]

فإذا جئنا إلى الآية الكريمة: ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾ ص: 47 لنتبينَ طبيعة المفردة "المِصْطَفَيْنَ" أهي مثنى أم جمع مذكر سالم – بعد أن عرفنا أنها اسم لتلبُّسها بصيغة الاسمية، وقبولها التعريف والجر والوصف وغير ذلك – كان بين أيدينا قرينتان تركيبيتان هما وصف هذه الكلمة بالأخيار وهو جمع، والوصف يطابق الموصوف، وكذا دخول مِنْ التبعيضية عليها، بالإضافة إلى دليل لفظي، وهو حركة الفتحة على النون، فالفتحة لجمع المذكر السالم، والكسرة للمثنى، كما هو معلوم.[3]

والدليل على أنّ كلمة تَنْضُبٍ في قول الشاعر:

كأنَّ الغُبارَ الذي غادرَتْ ضُحَيًّا، دواخِنُ من تَنْضُبِ

اسمٌ، وإن جاءت على صيغة الفعل المضارع معناها المعجمي، فالتنضب شجر ضخم. إضافة إلى دليل تركيبي، وهو دخول حرف الجر عليها.[4]

هذا في المستوى الصرفي، أمّا في مستوى التحليل الإعرابي فإنّا نجد الأدلة والقرائن قد انقسمت عند فخر الدين قباوة إلى أدلة حالية ومعنوية وأدلة لفظية وتركيبية.

1- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 123.

2- نفسه، ص 123.

3- الزمخشري: الكشاف، ج 5، ص 275. وأبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ج 7، ص386. وفخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 141.

4- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 128.

أمّا الأدلة الحالية فقد سبق القول فيها، عند الحديث عن مرتكزات التحليل النحوي، تحت مبحث مقتضى المقام، والأمر نفسه بالنسبة للأدلة المعنوية، فقد بُسِطَ القولُ فيها عند الحديث عن مقتضى المقال، وكيف أنّ معنى المفردات والتراكيب يُعين على الوصول إلى الحكم التحليلي الصائب.[1]

وإلى هذا الحد يبقى أمامنا أمران للتوضيح والبيان، وهما الأدلة اللفظية والتركيبية. أما الأدلة اللفظية فهي عند قباوة تتمثل في العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة ووسائل الربط والتنغيم والنبر.[2]

فالدليل مثلاً على أنّ لفظة "سوقَكَ" في قول النبي صلى الله عليه وسلم:"رُوَيْدَكَ سوقَكَ بالقَوَارِيرِ" مفعول به العلامة الإعرابية (الفتحة)، [3] والصيغة (فَعْل) وهي صيغة من صيغ المصادر التي قد تأتي مفعولا به، ثم إنّ رتبتها بعد اسم فعل الأمر (رويدَ) والفاعل المستتر وجوبا دليل أيضا، فالتقدير أَمْهِلْ سَوْقَكَ،.[4]

كما أنّ الدليل على أنّ الفعل تَلَظَّى في الآية الكريمة: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ الليل: 14 فعل مضارع اشتماله على ضمير مستتر يعود على النار تقديره (هي)، وبهذا تحصل المطابقةُ، ويتبين لنا أنّ الفعل أصله تتلظى، ثم حذفت التاء الثانية تخفيفا، ولو كان ماضيا لكان مقتضى المطابقة مع الاسم المفرد المؤنث قبله (النار) أن يكون نارا تلظت.[5] ثم إنّ قراءة ابن مسعود دليلٌ أيضًا، فقد قرأ "تتلظى" على الأصل.[6]

1- ينظر: ص 62- 67، من بحثنا هذا.

2- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 177- 193. ذكر قباوة نغمة الأداء دليلا لفظيا ثم ذكر تحتها أنواعا، مع التمثيل لكل نوع. وذلك كتنغيم الصوت والنبر الوظيفي وتلوين الوقفات. ينظر: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 175.

3- نفسه، ص 178.

4- أبو البقاء العُكْبَرِي: إعراب الحديث، ص 112.

5- أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ج 8، ص 478. والسمين الحلبي: الدر المصون، ج 11، ص 30. وفخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 182.

6- محيي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج8، ط 7، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، 1420هـ/ 1999م، ص 336.

وأمّا الأدلة التركيبية عنده فقد تمثّلت في الإسناد والشرط والاقتضاء، [1] فكونُ الاسم مسندا إلى اسم آخرَ، وقد حصلت بهما فائدة دليل على أنه خبرٌ، والفعل المبني للمعلوم المسندُ إلى اسم متأخر عنه فعل مع فاعله، ولو بني للمجهول ثم ركب لصار فعلا مع نائب فاعله، إلى غير ذلك من العلاقات التركيبية الموضحة، كالشرط والاقتضاء، وانعدام إحدى هذه العلاقات يمنع الوظيفة الموافقة لها فإنْ عُدِمَ الإسنادُ بين الفعل والاسم لم يجز أن يكون فاعلا له.

ومثال ذلك أنّ كلمة "رجالٌ" في قوله تعالى:" ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ وَيُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ﴾ النور: 36 و37، في قراءة ابن عامر وأبي بكر ببناء الفعل يُسَبِّحُ للمفعول (يُسَبَّحُ)، [2] لا يصح كونها نائب فاعل لعدم صحة إسناد الفعل يُسَبَّحُ إليها، وإلاّ صار المعنى أنه يُسَبَّحُ رجالٌ، وهذا محال لأنّ الله عز وجل هو وحده من يُسَبَّحُ له، ولذا كان الجار والمجرور في محل نائب فاعل، أما "رجال" فهو فاعل لفعل محذوف والتقدير: يُسَبِّحُهُ رجالٌ.[3]

أمّا على مستوى تحليل معاني الأدوات فقد انقسمت الأدلة بين يديه إلى أدلة معنوية وأدلة لفظية.

أمّا الأدلة المعنوية فتتمثل في معطيات المقام، أو ما كان قد سماه قبلُ بمقتضى المقام، ولا داعي لتَكرار القول فيه، فقد مر في المبحث الثاني، عند الحديث عن مرتكزات التحليل النحوي.[4]

والأمر الثاني الذي ينضوي تحت الأدلة المعنوية هو معنى الجملة العام أو الأسلوب النحوي لها، ففخر الدين قباوة يرى بأنّ الأسلوب الذي تأتي ضمنه الأداة، كالنفي والتمني والاستدراك والدعاء والترجي، وغير

---

[1]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 173- 174. والأدلة التركيبية عند قباوة تقابل القرائن المعنوية عند تمام حسان، وهي عنده خمس: الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة.

[2]- أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ج 6، ص 421.

[3]- الزمخشري: الكشاف، ج 4، ص 308. وفخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 173. وينظر: ابن معطي الزواوي: الفصول الخمسون، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، دون تاريخ، ص 194.

[4]- ينظر: ص 62-67، من بحثنا هذا.

ذلك، كلها عوامل مساعدة لضبط معنى الأداة، فالتأثير متبادل بين الأداة والجملة، فهي تكسب الجملة معنى معينا، ثم قد يكون في نظم الجملة وسمتها ومعناها ما يدل على طبيعة الأداة ووظيفتها.[1]

فعندما نفهم من الآية الكريمة:﴿ وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ﴾ البقرة: 286 معنى الدعاء لأنّ الطلب صادر من أسفل إلى أعلى تتعين دعائية "لا" في الموضعين.[2]

أمّا الأدلة اللفظية فقد صرح قباوة بأنها أكثرُ من أن تحصر وتعد، وإنما اكتفى بالتمثيل لأشهرها، وهي أدلة الرتبة والاقتران والروابط والعلامة الإعرابية لضميماتها، ولفظ الأداة، ورسمها وأدائها.[3]

ويتضح دليل الرتبة مع الأداة "إذا" فهي في أول الكلام ظرفية شرطية، وفي وسطه ظرفية زمانية. [4] ثم إنّ رسم الأداة دليل أيضا على طبيعتها، وعلى هذا الأساس نحكم على "ما" بأنها استفهامية إذا حذفت ألفها بعد حرف الجر،[5] وذلك مثل قوله تعالى:﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾، النبأ: 1.

ب– بين أدلة التحليل النحوي وأصوله:

سبقت الإشارةُ إلى أنّ هناكَ فرقًا بين أدلة التحليل النحوي وأصول التحليل النحوي، وذلك أنّ أصول التحليل ثابتة لا تتخلَّف، أمّا الأدلة فتتغير، وتحضر وتغيب، فَيُعَوِّضُ بعضُها بعضًا،[6] ألا ترى أنك لا تستطيع الشروع في تحليل آية أو بيت من الشعر – تروم تحليلَكَ سديدا – حتى تعرف ملابسات إيراده، مُلقِيًا ومُتَلَقِّيًا وبيئةَ وزمانَ إلقاءٍ، إلى غير ذلك من الأمور التي أشرنا إليها آنفا. والمعنى اللغوي للفظِ

---

[1]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 259.

[2]- أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ج 2، ص 382.

[3]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 263 وما بعدها.

[4]- نفسه، ص 264.

[5]- نفسه، ص 268.

[6]- قد تختفي قرينة العلامة الإعرابية، في مثل قولنا: ضرب موسى عيسى، فتخلفها قرينة الرتبة لتتعين الفاعلية لموسى.

"الأصولِ" يَعضُدُ هذا الفهم، فقد أورد الخليل في معجمه أنه يقال: إنّ النخيل بأرضنا أصيلٌ، أي هو بها لا يفنى ولا يزول.[1]

ثم إنّ الأصول كلية، والأدلة والقرائن جزئية، وشيء آخرُ يميز بينهما، وهو أنّ الأصول يجب أن تكون حاضرة في ذهن المحلل قبل أن يبدأ التحليل، أمّا الأدلة فيتعامل معها أثناء التحليل.[2]

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التفريق – التفريق بين أدلة التحليل النحوي وأصوله – ممّا انفرد به فخر الدين قباوة، وإن لم يفصل أوجه الافتراق، بل اجتهدنا في تفصيلها انطلاقًا من خصائص وطبيعة كل قسم، أمّا الباحثون الآخرون فقد وردت مُتَضَمَّنَاتُ كل من الأصول والأدلة تحت مبحث قرائن التحليل أو التوجيه النحوي. إلا أنه عاد فنقض كلامه بكلام آخر عندما عد القرائن والأدلة شيئا واحدا ثم جعلهما بمعنى الأصول.[3]

ثم تلزم الإشارة إلى أمر ثانٍ، وهو على الرغم من أنّ قباوة صرّح بوجود اختلاف بين الدليل والقرينة، وأنهما ليسا شيئا واحدا،[4] إلا أنه ظل يستعملهما على مدِّ كتابه مترادفين، يدلان على معنى واحد مشترك. فتحت مبحث الأدلة والقرائن في التحليل الإعرابي يقول قباوة:"وقد كنا، في الفصل الثاني من الباب الأول، عرضنا لكثير من الأدلة والقرائن العامة والخاصة، حين بسطنا الحديث عن أصول التحليل النحوي".[5]

وقباوة هنا – بلا شك – يُحيلُ على المعارف العامة والمعارف الخاصة، وقد عدَّهَا هناك أصولاً، وذكر أنها تختلف عن القرائن، ثم يعود هنا ليسميَ الأصول قرائنَ، فيقع في اضطرابٍ مصطلحيٍّ.[6]

---

[1]- الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، ج7، ص 156.

[2]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 279.

[3]- نفسه، ص 171 و172.

[4]- نفسه، ص 117. حيث يقول:"وقد تلتبس "القرينة" بالدليل، مع أنها متميزة عنه".

[5]- نفسه، ص 171 و172.

[6]- كنت قد وجّهت إليه رسالة، أسأله فيها عما بدا لي اضطرابا في إطلاق المصطلحات فأجابني بما نصه:" إنّ التفرقة بين مفاهيم المصطلحات واجبة في البحث والتنظير، ثم يكون لها تعاون في التطبيق، ولكن لكلٍّ شخصيته المتميزة في العمل والتوجيه، مع حصول التعاون بينها في كثير من المراحل العملية دون تطابق أو تداخل. وهي أمور دقيقة يعلمها من يعلمها كما قال أحد=

ج– القرائن وأنواعها:

إنَّ من المصطلحات الوثيقة الصلة بالأدلة القرائنُ، فقد استعمل المصطلحان عند فخر الدين قباوة وعند كثير من الدارسين مترادفين، فقالوا أدلة وقرائن التحليل النحوي أو التوجيه النحوي، وإن كان إطلاق القرائن أكثرَ وأشيعَ.[1] وهذا ما جعلنا نُفردُ لها مبحثًا خاصًا، زيادةً في توضيح أدلة التحليل النحوي وبيانِ أمرِهَا.

ج.1– القرينة لغةً:

يقول ابن فارس: قرن: القاف والراء والنون أصلان صحيحان، أحدهما يدلُّ على جمع شيء إلى شيء، والآخر شيء يَنْتَأُ بقوة وشدة،[2] فمن الأول قولك: قرن الشيء بالشيء وقرنه إليه يقرنه قرنا شده إليه،[3] وقرنت بين الشيئين قرنا وقرانا جمعتُ، وقارنه مقارنة وقرانا: صاحبه واقترن به،[4] ومنه قيل للنفس والزوجة قرينة، فالنفس تقارن الإنسان، والزوجة تقارن الزوج وتصاحبه.

ج.2– القرينة اصطلاحا:

أمّا في الاصطلاح فالقرينة هي الأمر الدال على شيء لا بالوضع،[5] فدلالتها ليست وضعية كدلالة المفردات، وإنما دلالتها طارئة تكتسبها من الحال التي ترد فيها، ومن سياق الكلام الذي تكون فيه، سباقا ولحاقا. وتكون حالية ومقالية، فالحالية مثل قولك: حجًّا ميمونا، أي تَحُجُّ حجا ميمونا، فحال مخاطَبك

=الأئمة العظام لمن ظن التناقض في مقولاته. فمحال أن يكون تطابق بين كل من القرينة والدليل والأصل إلا في أوهام المثقفين بالثقافة الأجنبية المثبطة للتفكير والتدبر".

[1]- ينظر: راجي الأسمر: المعجم المفصل في علم الصرف، مراجعة: د. إيميل يعقوب، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413هـ/ 1993م، ص 334.

[2]- ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ج 5، ص 76.

[3]- ابن منظور: اللسان، ص 3610.

[4]- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، ص 730.

[5]- التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، ص 1315.

وهو مُتهيِّءٌ للحج قرينة حالية أغنت عن ذكر الفعل (تَحُجُّ)، [1] أما المقالية فنحو قوله عز وجل: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾ الرحمن: 60 ف"إلا" قرينة مقالية لفظية على أنّ "هل" للنفي.[2]

وقد تناول الباحثون – وخصوصا المحدثين – القرائن بالتصنيف، فكانت لهم تصنيفات متنوعة، فمنهم من صنفها إلى حالية ومقالية، كما أُثِرَ عن القدماء، ثم زاد ففرع القرائن المقالية إلى تفريعات عديدة، وأشهرهم تمام حسان في نظرية القرائن، ومنهم من قسّمها إلى قرائن شرعية وعقلية، بالإضافة إلى اللغوية.

أمّا تمام حسان فقد عرض نظرية القرائن، أول مرّة في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" تحت مبحث قرائن التعليق. حيث ذكر بأنّ فهم قرائن التعليق يُغني عن نظرية العامل المفتعلة، في الدرس النحوي العربي.[3]

وقد انقسمت قرائن التعليق بين يديه إلى حالية وهي تعرف من المقام، ومقالية، وانقسمت بدورها إلى قرائن معنوية وهي الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة، وقرائن لفظية، وهي الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغيم. وبتضافر هذه القرائن يمكن الوصول إلى الوظائف النحوية للمفردات، والعلاقات التركيبية بينها بسهولة ويسر.[4]

ولتوضيح قرائن التعليق اللفظية والمعنوية نورد المثال التالي: ضربَ زيدٌ عمْرًا يومَ الجمعةِ ضربًا شديدًا، تأديبًا لَهُ.

فبالنظر أولا إلى الفعل (ضَرَبَ) نرى أنه جاء على صيغة الأفعال الماضية، فنقول إنّ ضرب فعل ماضٍ (قرينة الصيغة)، ثم ننظر في لفظ (زيدٌ) فنرى أنّ صيغتَهُ صيغةُ اسم، فنحكم عليه بالاسمية (قرينة الصيغة)، ثم ننظر إلى الضمة في آخره فنقول إنه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية)، ثم نرى أنّ الفعل مسندٌ إليه (قرينة

---

[1]- راجي الأسمر: المعجم المفصل في علم الصرف، ص 334.

[2]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 117- 118.

[3]- يقول تمام حسان:"وفي رأيي – كما كان في رأي عبد القادر على أقوى احتمال – أنّ التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي وأن فهم التعليق على وجهه كافٍ وحدَهُ للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية". تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 189. وسيأتي التعليق على نظرية القرائن عند تمام حسان بعد عرضها.

[4]- نفسه، ص 190.

الإسناد)، ثم نرى أنه متأخر عن فعله (قرينة الرتبة) وهي رتبة محفوظة، ثم ننظر إلى الفعل قبله فنجده مسندًا إلى المفرد الغائب وهو (أي: زيدٌ) مفرد، وهذه (قرينة المطابقة)، وبتضافر هذه القرائن نصل إلى أنّ (زيدٌ) فاعلٌ لِضَرَبَ.

ثم ننظر إلى لفظ (عَمْرًا) فنلحظ أنّ صيغته صيغة الاسم وهي (قرينة الصيغة)، وأنه منصوب (قرينة العلامة الإعرابية)، ثم نجد أنّ العلاقة بينه وبين الفعل قبله علاقة التعدية، وهي متفرعة عن (قرينة التخصيص)، ثم نرى أنه مُؤَخَّرٌ عن الفعل والفاعل قبله (قرينة الرتبة)، والرتبة هنا غير محفوظة، وبتضافر هذه القرائن أيضا نحكم على لفظ (عَمْرًا) بالمفعولية.

ثم ننتقل بعد هذا إلى النظر في لفظ (يومَ) وفي علاقة النسبة بينه وبين لفظ (الجمعةِ)، وهي قرينة النسبة التي نجدها بين المضاف والمضاف إليه، كما نجدها بين الجار والمجرور مثل (لَهُ)، ثم ننظر إلى النصب في كلمة (يومَ) وهو قرينة العلامة الإعرابية، فنقول إنه ظرف زمان، وهو مضاف و(الجمعة) مضاف إليه.

وبعد هذا يتوجه النظر إلى لفظ (ضربًا) وكيف أتى مُؤَكِّدًا معنى الفعل وهو الضرب، وعلاقة التأكيد هذه متفرعة عن (قرينة التخصيص)، ثم ننظر إلى الفتحة في آخرة، وهي قرينة (العلامة الإعرابية)، فنقول إنه مفعول مطلق، مؤكد لفعله (ضربَ)، ثم ينحو النظر نحو لفظِ (شديدًا) التابعِ، وكيف أنه متلازم مع متبوعه (ضربًا)، وهذه قرينة التبعية، تضاف إليها قرينة العلامة الإعرابية (الفتحة)، وقرينة المطابقة، فلفظ (شديدا) مطابق لما قبله إفرادًا وتذكيرًا، وبهذا نقول إنه صفة له.

وأخيرا نصل إلى لفظ (تأديبًا) وارتباطه مع حدث الفعل (الضرب) بعلاقة السببية، فالضرب سببُهُ التأديبُ، وهي علاقة متفرعة عن قرينة (التخصيص). ثم يضاف إليها قرينة العلامة الإعرابية (النصب) فنقول إنه مفعول لأجله.

هذه نظرة تلخيصية عجلى لما اقترحه تمام حسان في نظرية القرائن، وهي جهد علمي رائد، يُذكَرُ ويُنَوَّهُ به. فتمام حسان لم يقف عند حدود النقد المجرد للنحوي العربي ونظرية العامل بل تعداه إلى تقديم البديل الذي يرضاه ويُؤمِنُ به.

نسجل هذا مع التوقف عند بعض العبارات التي سفَّهَ فيها حسان آراء نحاة العربية القدامى، وسجل غفلتهم عما بينه في نظرية القرائن.[1]

وذلك أنّ تركيز القدامى على العلامة الإعرابية، وعدم تنظيرهم لبقية القرائن، وعدم بسط القول فيها لا يعني أنهم يجهلونها، فقد كانوا يَصدُرُون في تحاليلهم للآيات والأحاديث والأبيات عن تصور شامل لملابسات القول، من اعتماد على السياق، واعتماد على كيفية إيراد الكلام، من علامة إعرابية وصيغة ورتبة، وذكر وحذف ومطابقة واختلاف، وإن لم يصرحوا في كثير من الأحيان بهذه المصطلحات، فالفكر النحوي العربي القديم يميل إلى الممارسة والتطبيق.

وفي هذا السياق يقول الباحث طه الجندي:"ومع تقديري الشخصي والموضوعي لهذه النظرية [أي نظرية القرائن لتمام حسان]، ولما قدمته من أفكار جديدة في الدرس النحوي فإني أرى أنها لم تبتعد عما جاء به النحويون كثيرا، والدليل على ذلك أقوال النحويين التي ساقوها في تحديدهم للباب النحوي، إذ إنها تبين أنهم كانوا على دراية بالقرائن النحوية، وأهميتها في تحقيق الربط، وتحديد المعنى النحوي".[2]

وهناك من لم يُمحِّض لهذا المبحثِ درسًا مفصَّلاً، وإنما نعت القرينة بحسب طبيعتها، فهي مرة شرعية وأخرى عقلية ومرات لغوية. فمثال الشرعية تعيين معنى الحرف "لن" في قوله تعالى:" ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾ الأعراف: 143 فهو حرف نصب يفيد النفي والاستقبال، خلافا لما زعمه الزمخشري من أنها تفيد التأبيد، [3] والقرينة المؤيدة لهذا الحكم – عدم كونها للتأبيد – شرعية، وهي جملة النصوص الشرعية التي فيها إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة. مثل قوله تعالى:" ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ القيامة: 22 و23.

[1]- وذلك حين صرح – وقد سبق نقل هذا القول – بأن فكرة العامل النحوي التي قال بها النحاة وقام عليها النحو العربي ما هي إلا خرافة، يمكن القضاء عليها بفهم قرائن التعليق. ينظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 189.

[2]- خالد بن عبد الكريم بسندي: نظرية القرائن في التحليل اللغوي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 4، العدد 2، 2007م، ص 23.

[3]- ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، مصر، 2009م، ص 73.

أما القرينة العقلية فهي التي يُستنَدُ فيها إلى العقل، فيساعد على تحديد الحكم أو المعنى إذ ذاك، ومثاله ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ الشورى: 11، فالمشهور عند النحاة أنّ الكاف زائدة، وهي داخلة على خبر ليس (مثل) والتقدير: ليس شيءٌ مثلَهُ، والذي أدى إلى هذا الحكم هو العقل لأنّ اعتبارها أصلية محال في حقه تعالى، إذ نكون قد نفينا المثلية عن مثله، وفي هذا إثبات المثل له، إذ التقدير: ليس مثلَ مثله شيءٌ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا".[1]

أما القرائن اللغوية فقد سبق بيانها، وذكر أقسامها المعنوية واللفظية، عند الدارسين المحدثين عموما، وعند تمام حسان تحديدا.

---

[1]- السمين الحلبي: الدر المصون، ج 9، ص 544. ونشأت علي محمود عبد الرحمن: التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف دراسة في الصحيحين، ص 44.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الممارسة التحليلية وخصائصها عند فخر الدين قباوة

توطئة:

بعد أن وقفنا في الفصل الأول على منهج التحليل النحوي في شقه النظري، مصطلحاتٍ ومفاهيمَ، سنخصص هذا الفصل للممارسة التحليلية عند فخر الدين قباوة، وذلك من خلال إيراد بعض نماذجه التطبيقية، موزعةً على أبوابها النحوية والصرفية، مع تحليلها ومناقشتها.

وسنستند في مناقشتنا لها إلى ما أورده المعربون والمفسرون والدارسون المحدثون في شأنها، لنخلص بعدُ إلى استكشاف خصائصها وسماتها ومرجعيات مُحَلِّلِها. ثم لنصل ختاما إلى وضعها – أي الممارسة التحليلية عند فخر الدين قباوة – في حاقِّ موضعِهَا، ضمن جهود الدارسين القدامى والمحدثين، في ميدان التحليل النحوي.

هذا وسنسعى إلى التركيز أكثر على النماذج التطبيقية التي وقع الخلاف في تحليلها، ثم كان لفخر الدين قباوة رأي فيها، سواء أكان هذا الرأي مستقلا متفردا أم كان تأييدا لرأي قد سُبِقَ إليه. وسنعمل على تنويع النماذج التطبيقية، لنجعلها موزعة بين الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة، والأبيات الشعرية.

المبحث الأول: التحليل الصرفي:

أ– تحليل الأسماء:

أ.1– تحليل كلمة " أشياء" في قوله تعالى:﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ ﴾ المائدة: 101.

يرى فخر الدين قباوة أنّ الهمزة في كلمة "أشياء" للتأنيث، ولهذا منعت الكلمة من الصرف، وذلك على غرار عذراء وصحراء، وهذا يقتضي أن الوزن الأصلي للكلمة فعلاء أي شيئاء، ثم كُرِهَ اجتماع همزتين، بينهما حاجز غير حصين (الألف)، فحدث قلب مكاني، وذلك عن طريق تقديم الهمزة الأولى إلى ما قبل فاء الكلمة، ثم بُنِيَ الوزن على نسق الأصل، فصارت أشياء (لفعاء).[1]

[1]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 142.

وما يذكر هنا أنّ فخر الدين قباوة اعتمد على دليل لفظي (العلامة الإعرابية)، وهي المنع من الصرف، أي الجر بفتحة، وهذا دليل لفظي لفت الانتباه إلى أصل الصيغة، وهو دليل لم يذكره قباوة ضمن أدلة التحليل الصرفي اللفظية.

وأمر آخرُ وهو أنّ هذا الرأي الذي ذهب إليه قباوة في تفسير الكلمة، وإن لم يصرح بمصدره هنا،[1] ينسب إلى الخليل وسيبويه والمازني وجمهور البصريين.

يقول السمين الحلبي:" واختلف النحويون في "أشياء" على خمسة مذاهب، أحدها – وهو رأي الخليل وسيبويه والمازني وجمهور البصريين -: أنها اسم جمع من لفظ "شيء" فهي مفردة لفظا جمع معنى، كطرفاء وقصباء وأصلها: شيئاء بهمزتين بينهما ألف ووزنها فعلاء ك"طرفاء" فاستثقلوا اجتماع همزتين بينهما ألف، لا سيما وقد سبقها حرف علة وهي الياءُ، وكثر دور هذه اللفظة في لسانهم فقلبوا الكلمة بأن قدموا لامها، وهي الهمزة الأولى على فائها وهي الشين فقالوا أشياء فصار وزنها لفعاء، ومنعت من الصرف لألف التأنيث الممدودة".[2]

نلحظ من خلال هذا المثال كيف انتقل قباوة من المستوى الظاهري إلى المستوى الخفي، فهو لم يكتف بوصف ظاهر اللفظ، بل تعداه إلى ذكر الأطوار التي مر بها حتى استوى على الصورة النهائية التي هو عليها في التعبير الناجز.

[1]- نسبه في موضع آخر إلى كتاب "عبث الوليد" لأبي العلاء المعري. ينظر التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 72.

[2]- السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 4، ص 434. وفي تحليل هذه المفردة خمسة مذاهب كما صرح السمين، إلا أنه تَرِدُ عليها كلها إشكالاتٌ، أما رأي الجمهور الذي تبعه قباوة فهو سالم منها إلا ما فيه من نقل مكاني للام الكلمة، وجعلها أولا قبل فائه، وهو – أي النقل المكاني – موجود في كلام العرب، وبهذا كان مذهب الجمهور أحق بالاتباع. وينظر: الفيومي: المصباح المنير، ط1، المكتبة العصرية، لبنان، 1417هـ/ 1996م، ص 172. حيث نسب الرأي إلى الخليل وحده.

وهذا صنيعه في كثير من التحاليل، إذ ينطلق من المستوى الظاهري، بتبيان طبيعة الكلمة، وتحديد صيغتها ونوعها وجنسها، ليتم الانتقال إلى المستوى الباطني، بتفسير التغيرات التي طرأت على المفردة، والمراحل التي مرت بها حتى صارت إلى صورتها النهائية.[1]

أ.2- تحليل كلمة "حاشا" في قوله تعالى:﴿ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ يوسف: 31.

يذهب فخر الدين قباوة إلى أنّ لفظة "حاشا" في الآية الكريمة اسم، والدليل على ذلك تنوينها في قراءة أبي السمال، حيث قرأ "حاشًا"، والتنوين لا يدخل إلا على الأسماء، فهو دليل لفظي على أنّ اللفظة اسم.[2]

وبهذا يُرَدّ قولُ من اعتبرها فعلية، لدخولها على الحرف وتصرفها، فيقال: حاشى وحاشْ وحشى، فهذان الدليلان وإن نفيا الحرفية فهما لم يثبتا الفعلية، لأنّ الأسماء يرد فيها الدخول على الحرف والتصرف.[3]

وهذا التوجيه الذي وجه به قباوة الآية قد اتبع فيه السمين الحلبي، يقول السمين:" والأولى أن يقال: الذي يظهر في الجواب عن قراءة العامة [أي: حاشا لله بغير تنوين] أنها اسم منصوب كما تقدم تقريره، ويدل عليه قراءة أبي السمال "حاشًا لله" منصوبا، ولكنهم أبدلوا التنوين ألفا كما يبدلونه في الوقف، ثم إنهم أجروا الوصل مجرى الوقف كما فعلوا ذلك في مواضع كثيرة تقدم منها جملة، وسيمر بك مثلها".[4]

---

[1]- ينظر على سبيل المثال تحليله لـ"يا بُنَيَّ" و"لتُبْلَوُنَّ". التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 72 و74.

[2]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 128.

[3]- نفسه، ص 128.

[4]- السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 6، ص 484. وقد وافق السمينُ الحلبيُّ الزمخشريَّ ومن تبعه كأبي حيان الأندلسي، في اعتبارها اسما، ولكنه خالفهم في الاستدلال، فبينما يرى الزمخشري أنها اسم ولم تنون مراعاةً لأصلها، لأنها منقولة من الحرفية إلى الاسمية، يرى السمين اسميتها، والدليل قراءة أبي السمال بالتنوين، أما قضية مراعاة الأصل، فهو يرى أنها لا تكون إلا في أسماء الأعلام، حين تنقل من الحرفية إلى الاسمية العلمية، وليست حاشا علمًا. يقول السمين:" أمّا قوله "مراعاة لأصله" فيقتضي أنه نقل من الحرفية إلى الاسمية، وليس ذلك إلا في جانب الأعلام، يعني أنهم يسمون الشخص بالحرف، ولهم=

وقد اعتمد السمينُ هنا – وتبعه قباوة – على دليل لفظي، وهو اقتران الكلمة بالتنوين. والتنوين قرينة لفظية دالة على الاسمية، وقد تقدم ذكرها مع قرائن أخرى تحدد الاسمية، كقبول الجر والإضافة وغير ذلك.

أ.3– تحليل كلمة "المِحَال" في قوله تعالى:﴿ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ الرعد: 13

يرى فخر الدين قباوة أن أصل كلمة "مِحَال" من المحل بمعنى النقمة والجدل، واللفظة على صيغة "فِعَال"، والميم أصلية، وهذا خلافا لمن ذهب إلى أنّ أصل الكلمة من الحول بمعنى القوة [وتكون الواو هنا أصلية]، وأنّ الميم زائدة، والدليل على ذلك أن لو كانت الواو أصلية لسلمت كسلامتها في أمثال هذه اللفظة (مِقوَل من القول، ومِعوَل من العول، وغيرها).[1] ولما أُعلِّتْ بقلبها ألفًا دلَّ ذلك على أنها زائدة.

وهذا الذي ذهب إليه قباوة مذهب الجمهور كما صرح السمين الحلبي، وزاد فنقل تغليط الأزهري لمن قال بزيادة الميم. قال السمين الحلبي:"واختلفوا في ميمه [أي ميم لفظ "المحال"]: فالجمهور على أنها أصلية من المِحْلِ وهو المكر والكيد، ووزنه فِعَال كمهاد. وقال القتبي: إنه من الحيلة ، وميمه مزيدة، كمكان من الكون...وقد غلَّطَهُ الأزهري وقال:"لو كان مِفعَلا من الحيلة لظهرت [أي الواو] مثل مِزوَد ومَحوَل ومَحوَر".[2]

=في ذلك مذهبان: الإعراب والحكاية، أما أنهم ينقلون الحرف إلى الاسم، أي: يجعلونه اسما فهذا غير معروف". ينظر: السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 6، ص 483.

1- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 151.

2- السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 7، ص 33.

ب- تحليل الأفعال:

ب.1- تحليل كلمة "آتيك" في قوله تعالى:﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ ﴿٣٩﴾ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ النمل: 39- 40.

يُرجح فخر الدين قباوة أن لفظ "آتيك" في الآيتين الكريمتين فعل مضارع، وذلك استنادا إلى دليلين مقاليين ظاهرين، أولها تحقق التطابق بين السؤال والجواب في التعبير بالفعلية، فقد سبق الآية سؤالٌ، وهو قوله تعالى:﴿ قَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَن يَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴾ النمل: 38.

وبما أنّ السؤال جاء بالصيغة الفعلية فالأولى أن يكون الجواب مطابقا له في الفعلية، لأنّ الأصل أن يأتي الجواب على نمط السؤال.[1]

والأمر الثاني أنّ القول بالاسمية مخالف لسياق الكلام ومقامه، "فالأصل في اسم الفاعل إذا أضيف إلى مفعوله في المعنى أن يخبر به عما وقع وانقضى فيما مضى"، [2] وهذا مُنافٍ لسياق الآية فالإتيان بالعرش سيكون من العفريت ومن الذي عنده علم من الكتاب في المستقبل، وهو ما يصلح مع الفعل المضارع الدال على الحال والاستقبال، وكأنّ سياق النظم: أنا سوف آتيك به.[3]

وتتجلى من خلال هذا التحليل قدرة قباوة على الاستدلال للرأي وعدم الركون إلى ما قاله بعض النحويين والمفسرين، فلما لم يقتنع بحجج مرجي الاسمية ذهب إلى فعليته، مرتكزا على دليلين مقاليين قويين.

[1]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 125.

[2]- نفسه، ص 125.

[3]- نفسه، ص 125. وقد رجح بعضهم كونه اسم فاعل لأنه أنسب وأليق بمقام ادعاء الإتيان بالعرش في وقت وجيز، ولأن الأصل في الخبر الإفراد، وتدعم هذا الوجه قراءة الإمالة للألف، وهو ما يقتضي أنها زائدة لا مبدلة من همزة.

وما يُلحَظ في هذا التحليل هو اتكاؤه على القواعد النحوية الكلية، مثل القاعدة التي تقول: الأصل تطابق صياغتي السؤال والجواب، فهي ذات خطر كبير في توجيه التحليل، وكثيرا ما تكون حاسمة في مسائل الخلاف، ومُرجِّحة لوجه نحوي دون آخر.

ب.2- تحليل كلمة "أخرق" في قول سالم بن واصبة:

ولا أنَّ نفسي يَزدهيها وَعيدُكم   ولا أنَّني بالمشيِ في القيدِ أخرقُ

وهذا المثال على نسق المثال السابق في الاستدلال، واتكائه على قاعدة نحوية كلية، وهي التطابق في الصياغة بين المعطوف والمعطوف عليه، فقباوة يستبعد أن تكون لفظة "أخرق" صفة مشبهة من الخرق، وهو الاضطراب، ويرجح كونها فعلا مضارعا، لأنها معطوفة على الجملة الأولى "يزدهيها"، فكان الأولى أن تكون الجملة الخبرية الثانية فعلية أيضا، "ولا أنني...أخرقُ".[1]

ج- تحليل يجمع بين الأسماء والأفعال (متكامل):

وقبل أن نغادر هذا المبحث نود الوقوف عند تحليل صرفي متكامل، قدمه فخر الدين قباوة، وحلل فيه أربعة أبيات تحليلا شاملا لكل أسمائها وأفعالها، ولكنَّا سنكتفي بإيراد تحليل بيت واحد، خشيةَ الإطالة، نعرض تحليله، ثم نتبعه بما نراه تعقيبا وتقويما.

يقول أبو تمام:

"على كُلِّ رَوَّادِ المِلاطِ تَهَدَّمَتْ   عَرِيكَتُهُ العَلياءُ وانهدَّ حالِبُه

ف"كل" هنا اسم بدلالة الجر والإضافة ومعنى اسم الذات وصيغة الاسمية. وهو في الأصل مشتق على وزن: فُعْل، بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر: كُلَّ يُكَلُّ، جُمِعَ يُجْمَعُ. ويوقف عليه بالسكون المجرد، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف، أو حذف اللام الثانية.

---

[1]- المرجع السابق، ص 125. وينظر: ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 73. حيث نجد قاعدة كلية مشابهة تقول: إن توافق المعطوف عليه والمعطوف في الخبر والإنشاء واجب.

وروّاد: اسم بدلالة الجر والإضافة مع الإضافة إليه والوصفية لما بعده وصيغة الاسمية. وهو على وزن فعَّال وأصله روواد، فيه إدغام صغير واجب. وهو مشتق على صيغة مبالغة اسم الفاعل، من مصدر: راد يرود. وصار هنا بمعنى الصفة المشبهة لتوكيد المبالغة، لأنه مضاف إلى فاعله في المعنى. يوقف عليه بالسكون المجرد، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف. وتجوز إمالة الألف للكسرة بعدها، على الرغم من وجود الراء المفتوحة، لأنها بعيدة من الألف.

والملاط: اسم بدلالة التعريف والإضافة والجر ومعنى الذات وصيغة الاسمية. وهو في الأصل مشتق على وزن: فِعال، بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر: ملط، أي سوي وسطح، عبر به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة. ولام التعريف ساكنة، فجيء بهمزة الوصل للتمكن من النطق بالساكن، وتسقط في الدرج. ويوقف عليه بالسكون المجرد، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف. ولا تجوز الإمالة، رغم الكسرتين، لوجود حرف الاستعلاء.

وتهدمتْ: فعل بدلالة تاء التأنيث والإسناد إلى فاعل ومعنى الحدث الماضي وصيغة الفعلية. وهو على وزن: تفعّل، وأصله تهددم، وفيه إدغام صغير واجب، والزيادة فيه للمطاوعة والمبالغة في التكثير. ويوقف عليه بالسكون المجرد.

وعريكته: اسم بدلالة الإسناد إليه والإضافة ومعنى الذات وصيغة الاسمية. وهو على وزن: فعيلة، بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر: عرك، أي: ضغط وكثف، عبر به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة، لأنه من الصفات الغالبة، والتاء مزيدة فيه للنقل من الوصفية إلى الاسمية. ويوقف عليه بالسكون المجرد مع حذف الواو التي هي بعد هاء الضمير في اللفظ. ولا يجوز الروم ولا الإشمام في الوقف، لوجود الضمة قبل الهاء.

والعلياء: اسم بدلالة التعريف والتأنيث والوصفية مع الموصوف وصيغة الاسمية مع الرفع. وهو على وزن: فعلاء، مشتق على صيغة الصفة المشبهة للمبالغة من مصدر: علي يعلى، أي: ارتفع يرتفع. وأصله "علياى" بألفين، أبدلت الثانية – وهي ألف التأنيث – همزة لالتقاء الساكنين. ولام التعريف ساكنة، فجيء بهمزة الوصل للتمكن من النطق بالساكن، وتسقط مع الواو قبلها في الدرج. ويوقف عليها بالسكون المجرد، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف، أو حذف الهمزة. وتجوز إمالة الألف للياء قبلها.

وانضمَّ: فعل بدلالة الإسناد إلى فاعل ومعنى الحدث الماضي وصيغة الفعلية. وهو على وزن: انفعل، وأصله "انضمم"، وفيه إدغام كبير واجب، والزيادة فيه للمطاوعة. والنون ساكنة، فجيء بهمزة الوصل للتمكن من النطق بالساكن، وتسقط في الدرج. ويوقف عليه بالسكون المجرد، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف، أو حذف الميم الثانية.

وحالبه: اسم بدلالة الإسناد إليه والإضافة ومعنى الذات وصيغة الاسمية مع الرفع. وهو مشتق على صيغة اسم الفاعل من مصدر: حلب، أي: أعان وأمدَّ، عبر به عن اسم الذات للمبالغة، لأنه من الصفات الغالبة. يوقف عليه بالسكون المجرد. وتجوز إمالة الألف للكسرة بعدها".[1]

هذا هو التحليل الكامل للبيت الشعري، بمنهج التحليل الصرفي عند قباوة، وسنحاول مناقشته، فيما يأتي:

بعد أن شرح قباوة معاني المفردات شرحا سياقيا موجزا عرّج على التحليل، وذلك أن المعنى المعجمي – كما قلنا – له دور كبير ، في إنجاح عملية التحليل، وجعلها تسير في الطريق السليم.

والملحوظ أنّ قباوة يتدرج في تحليله من تحديد طبيعة المفردة، أهي اسم أم فعل، إلى ذكر وزنها، أهي اسم فاعل أم مفعول أم صفة مشبهة...، ثم نوعها وهل هي مشتقة أو جامدة إلى غير ذلك، ثم التعريج على معنى الصيغة الصرفية، أو المعنى الذي أكسبته الزيادةُ، ليختم تحليل المفردة بذكر الأوجه التي تُؤدَّى بها، في حيز التعبير اللغوي الناجز.

فإذا جئنا إلى المفردة الأولى في البيت وهي "كُلِّ"، فهي اسم، والدليل على ذلك الجر الذي في آخرها وإضافتها إلى ما بعدها، ومعنى اسم الذات فيها، وصيغة الاسمية التي تتلبس بها. وهذه المرحلة الأولى في التحليل، وهي تحديد طبيعة المفردة، وذكر موقعها من الاسمية والفعلية.

ثم يتم الانتقال إلى تحديد وزنها، وهي على وزن فُعْل. ثم لا ينبغي ذكر الوزن مجردا عن دلالته في السياق التعبيري، فالصيغة هنا – كما قال – بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر كُلَّ يُكَلُّ أي جُمِعَ يُجْمَعُ.[1]

---

[1]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 152– 154.

وأمر آخر يجب التنبيه عليه والوقوف عنده، وهو نوع الكلمة من حيث الجمودُ والاشتقاقُ، فهي هنا مشتقة. وبعد تحديد طبيعة المفردة وذكر موقعها من الاسمية والفعلية، وذكر وزنها ومعنى الصيغة، ينتقل قباوة إلى ذكر الأوجه التي تؤدى بها المفردة، داخل التعبير الناجز.

ويتمثل هذا في قوله:"ويوقف عليه بالسكون المجرد، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف، أو حذف اللام الثانية".[2] فهذه مجمل الأوجه الصوتية التي تؤدى بها هذه المفردة في التركيب.

ثم يستمر قباوة في تحليل مفردات البيت على النسق نفسه، فبعد تحديده لطبيعة المفردات وذكر نوعها من حيث الجمودُ والاشتقاقُ — إن كانت اسما — فكل ورواد وملاط وعريكته — وإن لم ينصَّ عليه — والعلياء وحالبها كلها مشتقة. أما الأفعال فلم يحتج إلى النص على اشتقاقها لأنها مشتقة، إلا مجموعة يسيرة منها، حصرتها كتب اللغة.

ثم ينتقل إلى ذكر الوزن، ومعناه الصرفي، مع التركيز على المعنى الذي أكسبته الزيادة فيه، فكل على وزن فُعْل، بمعنى اسم المفعول، وروّاد على وزن فَعَّال مبالغة اسم فاعل، وتهدمت على وزن تفعل، والزيادة فيه للمطاوعة، والمبالغة في التكثير.[3]

ثم إن كان في المفردة تغيير ذكره، ونبه عليه، فالعلياء وصف على وزن فعلاء، والهمزة في آخره منقلبة عن ألف، لأنّ أصله من علي يعلى علياى، ثم أبدلت الألف الثانية همزة لالتقاء الساكنين. وروّاد وقع فيه إدغام صغير واجب، إذ أصل اللفظة روواد، ثم أدغمت الواو الأولى في الثانية.

وبعد هذا العرض الموجز لخطوات التحليل الصرفي للمفردات نأتي إلى ما يلي: وفق قباوة إلى حد بعيد في الإجراء التحليلي وتطبيق الأفكار النظرية التي بسطها في القسم النظري. ولم يخالف تطبيقُه تنظيرَه إلاّ في

---

[1]- فُعْل من الصيغ التي تدل على مبالغة اسم المفعول، وذلك مثل: ناقة عُبْرُ أسفار، أي: تعبر عليها الأسفار، وشيء نُكْر أي: منكر. قال تعالى: ﴿لَّقَدۡ جِئۡتَ شَيۡـٔٗا نُّكۡرٗا﴾ الكهف: 74. ينظر: فاضل صالح السامرائي: معاني الأبنية في العربية، ط 2، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، 1428 هـ/ 2007 م، ص 59.

[2]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 153.

[3]- والمطاوعة حصول فعل عن فعل، كأن تقول: ضاعفت الحساب فتضاعف وعلّمته فتعلّم. ينظر: أبو البقاء الكفوي: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص 810.

موضع واحد وهو عَدُّهُ الرفع دليلا على الاسمية، وذلك في قوله:"والعلياء: اسم بدلالة التعريف والتأنيث والوصفية مع الموصوف وصيغة الاسمية مع الرفع"[1]. وقوله: "وحالبه: اسم بدلالة الإسناد إليه...وصيغة الاسمية مع الرفع".[2]

والأصح أن الرفع لا يصلح دليلا على تحديد الاسمية لأنه غير مختص بالأسماء كالجر، فهو يدخل على الفعل المضارع أيضا. ولهذا لا يصلح أن يكون دليلا، وقد أصاب قباوةُ حين لم يذكره في القسم النظري.

هذا ونسجل هنا انفراد قباوة بإجراء مفقود في كتب التحليل الصرفي المعاصرة، وهو ذكره للأوجه الصوتية التي تؤدى بها المفردة، وهذا الإجراء مقتبس من كتب القراءات، وتحديدا من كتب الوقف والابتداء، التي تُعْنَى بتبيان أوجه القراءة التي تحتملها مفردات الآيات القرآنية الكريمة.

وتجدر الإشارة في ختام هذا المبحث إلى أنّ نصيب الحديث الشريف من التحليل الصرفي كان ضئيلا، حيث لم يطبق قباوة منهجه في التحليل الصرفي إلا على حديثين شريفين اثنين.

المبحث الثاني: التحليل الإعرابي:

سنقف في المستوى الثاني من مستويات التحليل النحوي الذي هو التحليل الإعرابي، عند بعض النماذج التي أوردها فخر الدين قباوة، مطبقا عليها منهجه، لنختبر توفيقه في تحليلها من عدمه. وذلك من خلال عرضها ومحاولة ردها إلى الأصول التي اتكأت عليها، من كتب المعربين والمفسرين، وغيرهم ممن عالجوا موضوع التحليل النحوي.

وسنورد نماذج موزعة على محاور التحليل الإعرابي التي تمثلت في تحليل المفردات وبيان وظائفها النحوية وعلاقاتها التركيبية، متحدِّرة من باب المرفوعات إلى المنصوبات إلى المخفوضات. ثم التعريج على تحليله لبعض الأفعال، مرورا بالمصادر المؤولة، وصولا إلى مستوى الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها.

1- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 154.

2- نفسه، ص 154.

وسنختم مبحثنا هذا بالوقوف عند نموذج من التحليل المتكامل، نعرضه – على طوله – لتتوضَّحَ صورةُ التحليل الإعرابي عند فخر الدين قباوة، ثم نشرع بعد ذلك في توجيه الأنظار إليه، مساءلة ونقدا وتقويما، كمعهود العمل في هذا القسم التطبيقي.

أ– المرفوعات:

أ.1– تحليل لفظ "بيتان" في قول الفرزدق:

وبيتانِ: بيتُ اللهِ نحن ولاتُهُ وبيتٌ، بأعلى إيلِياءَ، مُشَرَّفُ

يتوقف قباوة عند هذا البيت ليبين لنا أهمية الإسناد ودوره في كشف نظام الجملة، ومقتضيات الكلام. وذلك أن كلمة "بيتان" وورودها في أول البيت منفردة يجعلها في حاجة إلى كلمة أخرى تتعلق بها وتوضح معناها، إذ لا يصح جعلها "خبرا مقدما للمبتدأ "بيت الله" وما عطف عليه... إذ يصير خبرا بما هو تحصيل حاصل لا فائدة فيه".[1]

والتقدير على هذا: بيت الله نحن ولاته وبيت بأعلى إيلياء مشرف بيتان. ومن هنا فالوجه في "بيتان" أنه مبتدأ مؤخر لخبر محذوف تقديره: لنا بيتان. فالفرزدق يفتخر قائلا: لنا الكعبة وبيت المقدس "إيلياء".[2]

وهذا التحليل المعتمد على قرينة الإسناد الواجب تحققها بين كلمة "بيتان" والخبر "لنا" يرتكز قبل هذا على معنى البيت وسياقه، وهو للفرزدق مفتخرا بانتساب قومه للكعبة وبيت المقدس.[3] ولولا هذه الأصول لما تم الوصول إلى الحكم الصائب في التحليل.

وتجدر الإشارة إلى أن قباوة مسبوق إلى هذا التحليل فقد وجَّهَ به أبو علي الفارسي اللفظة في كتابه "كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب". أما قباوة فقد نزل هذا التوجيه في إطار منهجه في التحليل النحوي، تحت النماذج المخرجة بالاتكاء على قرينة الإسناد، مع شيء من التبسيط والترتيب، وحسن العرض.

---

[1]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 173.

[2]- أبو علي الفارسي: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، ص 275.

[3]- نفسه، ص 275.

أ.2- تحليل "ما ذا"، في قوله تعالى:﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ البقرة: 219.

يرى فخر الدين قباوة أن قراءة الرفع للفظة "العفو"، في الآية الكريمة دليل لفظي على أنّ "ما ذا" قبلها مركبة من كلمتين، فـ"ما" اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، و"ذا" اسم موصول في محل رفع مبتدأ الخبر. والتقدير: ما الذي ينفقون ؟ قل إنفاقكم العفوُ.[1]

وقد تعينت اسمية "ما" واسمية "ذا" أيضا لمجيء الجواب اسما "العفو"، ولما كان الأصل تطابق صياغتي السؤال والجواب، حكمنا على السؤال بالاسمية "ما ذا"، ويضاف إلى هذا أن الذي رجح جعل ذا اسم موصول افتقارها إلى الجملة بعدها.[2]

وقد رجح هذا الوجه – أي جعل "ما" استفهامية و"ذا" اسما موصولا ابنُ هشام الأنصاري، حيث يقول:" وهو أرجح الوجهين [يقصد الوجه الذي ذكرناه "استفهامية "ما" وموصولية "ذا"] في ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ البقرة: 219. أي الذي ينفقونه العفو، إذ الأصل أن تجاب الاسمية بالاسمية، والفعلية بالفعلية.[3]

وهذا التحليل يجمع إلى الاعتماد على المعنى الاستعانة بالأدلة التركيبية المصاحبة للفظ المحلل، والاعتمادَ على القواعد النحوية الكلية "الأصل تطابق صياغتي السؤال والجواب"، وقد سبق القول بأنها كبيرة الجدوى في توجيه النصوص وتحديد وظائف مفرداتها.

وهذا يؤدي بنا إلى القول إن الأصول والأدلة كثيرا ما تتضافر وتتحد لتقدم لنا سيرا صحيحا للحكم النحوي، ولا يكفي في كثير من الأحيان الأخذ ببعض الأدلة وإهمال البعض، لأن ذلك من شأنه أن يُشوِّه التحليل ويَسِمَهُ بالنقص وعدم الدقة.

1- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 183.

2- نفسه، ص 184.

3- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 4، ص 28- 30. وينظر: السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 2، ص 408 و409. وينظر: ابن الأنباري: كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1390 هـ/ 1971 م، ص 326 و327.

ب- المنصوبات:

ب.1- تحليل لفظ "كتابَ" في قوله تعالى:﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ النساء: 23- 24.

يرى فخر الدين قباوة أنّ "كتابَ" في الآية الكريمة مصدر، وهو مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: كتب، والتقدير إذ ذاك كتبَ كتابًا اللهُ عليكم.

والذي يُرجح هذا القول هو تحقيق الاتصال بين العبارتين في الآية، ودلالة ما تقدم من ذكر التحريم، الذي يناسبه كتب الله كتابا عليكم. [1] وقد استبعد قباوة كون "عليكم" اسم فعل أمر، وكتاب مفعولا له، لأن ذلك في رأيه يقطع نظم الآية.

وقد اختار قباوة هنا رأي السمين الحلبي، إذ يقول:"قوله "كتابَ الله" في نصبه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه منصوب على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة المتقدمة قبله وهي قوله: "حرمت"، ونصبه بفعل مقدر أي: كتب اللهُ ذلك كتاباً عليكم".[2]

والملحوظ أن هذا التحليل يقف على دعامتين اثنتين، أحدهما ترجع إلى المعنى وهي مراعاة اتصال الكلام بعضه ببعض، فتكون جملة "كتبَ كتابًا" متصلة ومؤكدة لما تقدم من "حُرِّمَتْ".

والأمر الثاني الاعتماد على الصناعة، وذلك أن قراءة النصب، وجعل "كتابَ" معمولا، يحتم البحث عن عامل هذا النصب، مع تقديره مناسبا لسياق الآية.

---

[1]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 181. والآية السابقة التي فيها ذكر التحريم هي قوله تعالى:

﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ ﴾ جزء من الآية: 23 من سورة النساء.

[2]- السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 3، ص 648.

ب.2- تحليل لفظ "زائرا" في قول جرير:

يا صاحبيَّ دَنَا الرَّوَاحُ فسِيرَا لا كالعشيةِ زائرًا ومَزُورًا

يذهب فخر الدين قباوة إلى اعتبار زائرًا في البيت مفعولا به لفعل محذوف ، والتقدير: لا أرى زائرا ومزورا له، مثل ما أراه في هذه العشية.[1] والذي ساعد على هذا التوجيه دليل تركيبي هو الاقتضاء، فعلى الرغم من أن الكلمة لا يظهر في سياقها سباقا ولحاقا ما هو بين العمل فيها إلا أنّ دليل الاقتضاء يُنبِّهُنا إلى أن الكلمة لا تكون منصوبة حتى يقتضي هذا النصب عاملٌ، وقد أضمر هنا لدلالة الكلام عليه.[2]

وهذا الدليل التركيبي "الاقتضاء" الذي هو سبب العمل النحوي عند قباوة.[3] ، له أثر كبير في كشف مضمرات التعبير الناجز، انطلاقا من فكرة أن اللفظ لا تتغير حاله من صورة إلى أخرى (رفعا ونصبا وخفضا وجزما) حتى يكون المتسبب في ذلك عامل، سواء أكان ظاهرا أم مقدرا.

هذه نماذج من تحليل فخر الدين قباوة لبعض المرفوعات والمنصوبات، أما المخفوضات فلم يتعرض قباوة لمثال يندرج تحتها، ولعل السر في إهماله لها قلةُ وقوع الخلاف في شأنها، ويسرُ الوصول إلى وجه الحقيقة فيها.

ج- الأفعال:

ج.1- تحليل "تولوا" في قوله تعالى:﴿ وَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٖ كَبِيرٍ﴾ هود: 3.

يعدُّ قباوة الفعل الأول "تولوا" في الآية الكريمة فعلا مضارعا، أصله تتولوا ثم حذفت التاء الثانية للتخفيف، والذي دل على هذا دخوله في علاقة تركيبية، هي علاقة الشرطية، حيث تتعانق الجملتان وتترتب إحداهما على الأخرى.[4]

---

[1]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 175.

[2]- نفسه، ص 175.

[3]- ينظر: الفصل الثالث من كتاب "مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء لفخر الدين قباوة، ص 113- 191.

[4]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 174.

وفي المثال هنا اشتملت جملة جواب الشرط على ضمير للمخاطب يعود على "تولوا"، وهذا الضمير في آخر "عليكم"، فدل هذا أن الضمير في الفعل الأول أيضا للمخاطب، أي إن تولوا (بحذف التاء) أنتم، ولو كان ماضيا (تولوا هم) لجاء في جملة جواب الشرط (فإني أخاف عليهم).[1]

فقرينة الشرط التركيبية التي هي إحدى القرائن التركيبية الثلاث عند فخر الدين قباوة دلت على أنّ الفعل الأول فعل مضارع، وبهذا يتحقق الاتصال و الانسجام بين جملة الشرط وجوابه، ولو اعتبرنا الفعل ماضيا لتفكك التعبير وَلَعَادَ آخرُه على غير أوله.[2]

ج.2- تحليل الفعل "يجعلْ" في قوله تعالى:﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ ، الفرقان: 10.

إن مجيء الفعل "يجعلْ" بالجزم، وليس قبله حرف جزم ولا فعل ظاهر الجزم، يُعطَفُ عليه قد يُشكل، ويدفع إلى التساؤل، ما السبب في جزم "يجعلْ"، وهنا يرى قباوة أن الفعل "يجعلْ" معطوف على جواب الشرط "إنْ شاء" فإن جزمه تبع لمحل المعطوف عليه "جعل"، فجواب الشرط جاء بصيغة الماضي إلا أنه في محل جزم، فجاء المعطوف عليه مجزوما أيضا، أي تابعا لمحله.[3]

---

[1]- المرجع السابق، ص 174.

[2]- ينظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 6، ص 609. حيث يقول ابن هشام:" ومما يشتبه نحو "تولوا" بعد الجازم والناصب، والقرائن تبين، فهو في نحو: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ﴾ التوبة: 129 ماض، وفي نحو: ﴿ وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ ﴾ هود: 3 مضارع. وتجدر الإشارة إلى أنّ محقق الكتاب عبد اللطيف محمد الخطيب يذهب إلى أن التاء المحذوفة في "تولوا" هي التاء الأولى. يقول:" والتقدير في الآيتين: وإن تتولوا، فإن تتولوا، فهو فيهما للمخاطب، ودخل الشرط فحذف النون، والتاء الأولى محذوفة للتخفيف، والأصل: تتولون". نفسه، ص 609. أما قباوة فقد تقدم أنه يرى أن التاء المحذوفة هي الثانية. والأرجح قول قباوة لأننا نبتدئ النطق بالتاء ثم نصطدم بتاء ثانية فيحدث الثقل فيحتاج إلى التخلص من هذه التاء الثانية.

[3]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، 178.

والقول في هذا المثال شبيه بالقول فيما سبق – الفعل "تولَّوا" – فقد قامت قرينة الشرط التركيبية دليلا على أن الفعل "يجعلْ" مجزوم، ولا إشكال في هذا، فهو معطوف على جواب الشرط، الذي جاء بصيغة الماضي لكنه مجزوم المحلِّ.[1]

د- المصادر المؤولة:

- تحليل الآية:﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ الأنعام: 109.

يرى فخر الدين قباوة أنّ المصدر المؤول من "أنّ وما دخلت عليه" في محل نصب، سدَّ مَسَدَّ المفعولين الثاني والثالث لـ"يشعر"، وهذا بشرط وصل الكلام، وعدم قطعه إلى آخر الآية، لكي ينسحب الاستفهام على الآية جميعا.[2] أما لو كانت قبلها سكتة فستتحول طبيعتها وتصير بمعنى "لعل"، حيث ينتهي الاستفهام عند جملة "يشعركم"، ثم يكون استئناف، يُبَيِّنُ تعنُّتَ الكافرين، وعدم إيمانهم وتسليمهم بالمعجزات.[3]

وهنا نجد قباوة يعتمد على دليل لفظي مساعد على تحديد الوظائف النحوية بدقة، ألا وهو دليل تنغيم الصوت، وما يندرج تحته من أنواع الوقف والابتداء. فالوقوف عند آخر الآية يجعل "أنّ وما دخلت عليه" سادة مسد المفعولين الثاني والثالث، أما الوقوف عند آخر يُشعِرُكُمْ – كما تقدم – يجعلها بمعنى لعلَّ، وقد استفاض قباوة في التمثيل لهذا الدليل اللفظي الصوتي، مع ما ينضوي تحته من نبر وظيفي وتلوين للوقفات.

وكل هذه الأدلة اللفظية ذات أهمية كبرى في تحديد الوجه النحوي الأدق، ولذا أكثر المعربون والمفسرون التوسل بها، والناظر في كتاب "إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل" لابن الأنباري، و"الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" للسمين الحلبي يجد طائفة غفيرة من النماذج مُخَرَّجَة على هذه الأدلة والقرائن.

---

[1]- ينظر: السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 8، ص 459- 461.

[2]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 189.

[3]- نفسه، ص 189.

وتجدر الإشارة إلى أنّ فخر الدين قباوة قد تبع في تحليله لهذه الآية – على عادته – السمينَ الحلبي، حيث ذكر السمين أنّ عامة القراء على فتح همزة أنَّ، ولهم فيها ستة أوجه، أظهرها أنَّ "أنَّ" بمعنى لعل. يقول السمين:"وقرأ العامة "أنَّها" بفتح الهمزة...وأمّا قراءة الفتح [أنَّها] فقد وجهها الناس على ستة أوجه، أظهرها: أنها بمعنى لعلَّ، حكى الخليل"أتيتَ السوق أنَّكَ تشتري منه شيئا"، فهذا من كلام العرب – حكاه الخليل – شاهد على كون "أنَّ" بمعنى لعلَّ".[1]

هـ– الجمل وأشباه الجمل:

هـ.1– الجمل التي لها محل من الإعراب:

– تحليل جملة "ونحن له مسلمون" في قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ البقرة: 133.

يرى فخر الدين قباوة أنّ جملة "ونحن له مسلمون" في الآية الكريمة تحتمل وجهين في الحالية، فإما أن تكون في محل نصبٍ حالاً من الفاعل، والتقدير أي: مُستسلِمين لنهيه وأمره في كل أمورنا. والثاني أن تكون في محل نصب حالا من المفعول به ، أي مُستسلَمًا لنهيه وأمره في كلها.[2]

والداعي إلى هذا قرينة لفظية، وهي وسائل الربط، وذلك أن وجه الحالية من الفاعل يؤيده اشتمالُ الجملة الحالية على ضمير هو "نحن" يعود على الفاعل "نعبد"، ووجه الحالية من المفعول يؤيده اشتمالُها على ضمير هو الهاء من "له" يعود على المفعول به "إلهك". وإن كان قباوة يرجح كونها حالا من الفاعل والمفعول معا، لتضمنها الضميرين الرابطين.

---

[1]- السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 5، ص 102. وقد استفاض السمين الحلبي في ذكر الأوجه الستة، مع تبيان أثر الوقوف في توجيه المعنى، وهو ما أعاد قباوة ذكره ملخصا مهذبا.

[2]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 183. وينظر: السمين الحلبي الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 2، ص 127، حيث ذكر لها السمين ثلاثة أوجه، أولها أنها معطوفة على قوله "نعبد"، والثانية أنها حال من فاعل "نعبد"، وهو وجه ذكره قباوة، والثالث – وهو رأي الزمخشري – أنها اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

وهنا نجد أن عود الضمائر شكل دليلا لفظيا مهما في تحديد الوجه الإعرابي الدقيق، وهذا الدليل يندرج تحت دليل لفظي أكبر هو وسائل الربط، التي تحفظ للتركيب تماسكه، وتمد الناظر فيه بالأدلة والقرائن، لتحليل مفرداته.

ويظهر في هذا التحليل أيضا، وفي ترجيح قباوة لكون الجملة حالا من الفاعل والمفعول معا، لتضمُّنها الضميرين الرابطين، اعتمادُه على قاعدة نحوية كلية – وإن لم يصرح بذلك – وهي: إعمال الكلام أولى من إهماله، فإعطاء اعتبار للضميرين معا أولى من إعطاء الاعتبار لواحد دون الآخر.

هـ.2– الجمل التي ليس لها محل من الإعراب:

– تحليل جملة "نساؤكم حرث لكم" في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ البقرة: 222- 223.

يرى فخر الدين قباوة أن جملة "نساؤكم حرث لكم" تفسيرية لقوله تعالى:"فأتوهن من حيث أمركم اللهُ، لأنها مرتبطة بها معنويا، وثيقة الصلة بها، وعليه تكون الجملة قبلها "إن الله يُحب التوابين ويُحب المتطهرين" اعتراضية للحث على الطاعة.[1]

وقباوة هنا يتبع ابن هشام الذي يقول:"فإنّ ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ تفسير لقوله تعالى: ﴿ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ أي إنّ المأتي الذي أمر الله به هو مكان الحرث، دلالة على أنَّ الغرض الأصلي في الإتيان طلبُ النسل، لا محضُ الشهوة".[2]

وهذا التحليل يرتكز على قرينة الاقتضاء، وطلب المفردات والجمل لبعضها البعض، وهو ما يحقق الانسجام والتواصل بين آي الذكر الحكيم، وهو مطلب ظل قباوة يتحراه ويسعى إليه في كل تحليل، فإذا صادف وجهين جائزين، أحدهما يحقق الاتصال والآخر يُبْعِدُه مال إلى الاتصال والانسجام.

---

[1]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 175- 176.

[2]- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 5، ص 82.

وفي ختام هذا المبحث نورد تحليلا متكاملا لفخر الدين قباوة على بيت من الشعر، ثم نتولاه بالوصف والنقد والتقويم، كما سبق القول في مطلع المبحث.

يقول عمرو بن كلثوم:

"ألا هُبِّي بِصَحْنِكِ، فاصبَحِينا ولا تُبقِي خمورَ الأندرِينَا

ففي أوله تجد: "ألا"، وهو يحتمل أن يكون: فعلا ماضيا، وحرف عرض، وحرف تحضيض، وحرف توبيخ، وحرف تمن، وحرفيَ استفهام ونفي، وحرفيَ استفهام وجواب، واسما مبتدأ أو خبرا، وحرف نداء ومنادى، واسم صوت لزجر الخيل أصله "هلا" أبدلت الهاء همزة...غير أنّ وروده جامدا في أول القصيدة، قبل فعل أمر، يحجب تلك الاحتمالات ما عدا حرف التحضيض، فيكون لدينا المعادلة التالية:

كلمة جامدة في أول النص معناها الطلب قبل فعل أمر = حرف تحضيض.

وهبي: يجوز أن يكون: منادى ومبتدأ وخبرا وفاعلا، ومفعولا به مقدما، وفعلا وفاعلا، وفعلا ناقصا مع اسمه. ولكن ما فيه من الطلب الأمري مع وقوعه بعد حرف تحضيض يعني أنه فعل أمر وفاعله. ولا يصح الفعل الناقص هنا لأنه لا يصاغ للأمر، ولا وجود للخبر بجملة فعلية:

تركيب طلبي بالأمر مع ضمير المخاطبة = فعل أمر مبني على حذف النون، وضمير متصل في محل رفع فاعل. وبصحن: متعلقان ب"هب"، أو بفعل مقدر مع الفاعل والمفعول به: اسقينا. ولا معنى للتعلق بالفعل "هب" لأنه لا يتعدى مباشرة بالباء، وليس المراد أن تهب داخل الصحن. ولا يعلق بالفعل "اصبح" للفصل بالفاء. ولا حاجة إلى تقدير فعل وفاعل لأنّ الحالية مغنية عن ذلك:

جار ومجرور يدلان على المصاحبة بعد فعل يقتضي الحالية = متعلقان بحال محذوفة عن فاعل: هب.

والفاء: حرف عطف، حرف زائد، حرف استئناف، رابطة لجواب شرط مقدر: إن تهبي. ولا تكون الفاء هنا زائدة، ولا للاستئناف، وليس في السياق ما يشير إلى محذوف، ثم هي تصل بين فعلين اتصالا سببيا، بحيث يترتب الثاني منهما على الأول:

حرف وصل يفيد السببية بين فعلين = حرف عطف.

ولا: نافية للجنس، مشبهة بـ"ليس"، حرف نفي بعده فعل مخاطب أو غائبة، حرف جازم، حرف زائد. وليس لنفي الجنس أو التشبيه موقع هنا للدخول على فعل، وليس للنفي معنى إذ المقصود الطلب لا الإخبار، ولا تصح الزيادة لفساد المعنى ولأن الفعل "تبقي" مجزوم:

حرف يفيد الطلب قبل فعل مضارع مجزوم = حرف جازم.

وخمور: خبر لـ"لا" المشبه بـ"ليس"، منادى مضاف، تمييز، مفعول به، ومنصوب بنزع الخافض. وقد استحال أين يكون تشبيه بـ"ليس"، ولا معنى للنداء هنا، وما في النص شيء مبهم يميَّز، والتمييز لا يضاف إلى معرفة، ولا حاجة إلى تقدير فعل محذوف، إذ لدينا فعلان متعديان: "اصبحي" و"تبقي" أولهما يتعدى إلى اثنين، ولا يحتاجان إلى تقدير حرف جر أيضا:

اسم منصوب بعد فعلين يقتضيان المفعول = مفعول به منصوب، تنازع فيه الفعلان، فيكون للثاني لأنه أقرب".[1]

هذا تحليل قباوة للبيت الشعري، أوردناه بتمامه لنعلق عليه بما نراه لازما في إيضاح طبيعة التحليل، فنقول: أورد قباوة بعد كل معطى تحليلي (المفردة التي يتوجه إليها بالتحليل) مجموعة من الاحتمالات، وهو يشير بهذا إلى أنّ المفردة في التركيب تحتمل ابتداءً وقبل النظر عدة توجيهات إلا أنه بعد الاعتماد على أصول التحليل النحوي "مقتضياتِ مقامٍ ومقالٍ"، وبعد الاستعانة بأدلة التحليل النحوي اللفظية والتركيبية ترتفع جميع الاحتمالات غير السديدة، ويثبت الوجه الأدق والأليق بالسياق.

وقد تجلى تحليل فخر الدين قباوة في شقين الأول النظر والاعتماد على أصول التحليل النحوي ومرتكزاته، وذلك من خلال الإحاطة بمقتضى المقام، كسياق القصيدة ومناسبتها وقائلها. ومقتضى المقال، أي معنى الأبيات، وذلك بشرح الأبيات في الهامش شرحا سياقيا مناسبا، وهذه الخطوة وإن لم تتجلَّ في التحليل إلا أنها مَرْعِيَّةٌ.

[1]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، 194 و195.

أما الشق الثاني فهو الاعتماد على أدلة التحليل اللفظية والتركيبية لتحديد وظائف ومعاني وعلاقات المفردات في التعبير الناجز. فـ"ألا" حرف تحضيض بدليل تركيبي، وهو ورودها قبل فعل أمر، و"هبي" فعل أمر مسند إلى المؤنثة المخاطبة.

والمتأمل في تحليل قباوة يجد أنه يأخذ برأي ابن هشام الأنصاري في "مغني اللبيب"، حين عاب على المعربين اهتمامهم بإعراب الواضحات، ودعاهم إلى مجانبة ذلك. [1] ومن هنا رأينا قباوة يتجاوز تحليل المفردات السهلة الواضحة، فهو هنا لم يُحلِّل "اصبَحِينَا" (فعل+ فاعل+ مفعول به)، ولم يحلل المضاف إليه "الأندرين".

يميل فخر الدين قباوة إلى مذهب البصريين في باب التنازع، حيث يجعل العمل للفعل الثاني لأنه أقرب. وهذا في عبارة اصبَحِينا ولا تُبقي علينا خمورَ، فـ"خمورَ" منصوب بالفعل الثاني (تبقي) لقربه.

لم يتحدث قباوة عن كلمة الأندرين والخلاف الواقع فيها، هل هي معربة بالحركات أو ملحقة بجمع المذكر السالم؟.

وقد ثناه عن تحليلها منهجُهُ – الذي ذكرناه قبلُ – والمتمثل في عدم إعراب الواضحات، فالكلمة واقعة موقع المضاف إليه، وهو موقع واضح يدرك بأيسر النظر، ولكن علامة إعرابها تحتاج إلى إيضاح.[2]

---

[1]- يقول ابنُ هشام: "واعلم أنني تأملت كتب الإعراب، فإذا السببُ الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور: أحدها: كثرة التَّكرار...الأمر الثاني: إيراد ما لا يتعلق بالإعراب... والأمر الثالث: إعراب الواضحات: كالمبتدأ والخبر، والفاعل ونائبه، والجار مع المجرور، والعاطف والمعطوف... وقد تجنبت هذين الأمرين [كذا، مع أنه عدَّ ثلاثة أمور]، أتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر، ويتمرن به الخاطر، مع إيراد النظائر القرآنية، والشواهد الشعرية، وبعض ما اتفق في المجالس النحوية". ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 1، ص 57- 63.

[2]- ينظر: محمد علي طه الدرة: فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، ج 1، ط 2، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، السعودية، 1409 هـ/ 1989 م، ص 335. حيث ذكر الخلاف في هذه المفردة. يقول الدرة:"الأندرين قرية بالشام كثيرة الخمر، ويقال: إنما أراد أندر، ثم جمعه بما حواليه، ويقال: إن اسم الموضع أندرون، وفيه لغتان، أي في إعرابه توجيهان: منهم من يعربه إعراب جمع المذكر السالم، يرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء، وبفتح النون في كل ذلك، ومنهم من يجعل الإعراب في النون، ولا يجيز أن يأتي بالواو، أي يعربه بحركات ظاهرة على النون، وقال أبو إسحاق: يجوز أن يأتي بالواو، ويجعل الإعراب في النون، ويكون مثل زيتون، يجري إعرابه في آخر حرف منه، أي بحركات ظاهرة على النون".

والجدير بالذكر في آخر هذا المبحث أنّ قباوة كثيرا ما كان يتغاضى في ممارساته التحليلية عن ذكر الأصول والمرتكزات التي اعتمد عليها، وإنما ينتقل مباشرة إلى تخريج العبارات على الأدلة اللفظية والتركيبية التي سبق تفصيلها في القسم النظري.

وذلك طلبا للاختصار وتجنبا للقول في أمور مُدركَة بأيسر النظر. وعدم ذكرهما لا يعني أنه لم يُعطِها أهمية، أو أنه تجاوزها، بل المؤكد أنه تملَّى النظرَ فيها، ولم يُباشِر الأدلة إلى بعد ضبطها والتحقق منها.

المبحث الثالث: تحليل معاني الأدوات:

جعل فخر الدين قباوة لمستويات التحليل النحوي الثلاث – المستوى الصرفي والإعرابي ومعاني الأدوات – أصولا نحوية واحدة، ترجع إليها، ثم جعل لكل مستوى أدلةً مساعدةً على تمييز المفردات وتحديد صيغها ووظائفها ومعانيها النحوية.

ففي مستوى تحليل معاني الأدوات نجد أن الأدلة تمثلت في الأدلة الحالية (وهي تضم مقتضيات المقام والمقال)، والأدلة المعنوية، والأدلة اللفظية. وسنحاول إيراد بعض النماذج لمساءلتها وتقويمها إن تطلَّبَ الأمرُ ذلك.

أ– تحليل معنى "الواو" في قول عمر بن الخطاب:"أ وإنها في كتاب الله".[1]

يرى فخر الدين قباوة أنّ "الواو" في قول عمر بن الخطاب زائدة لوصل الكلام بما قبل القول، لا عاطفة كما قال العُكْبَرِي.[2]

---

[1]- وسياق القول أنه حين توفي النبي صلى الله عليه وسلم، جزع عمر بن الخطاب، وأنكر الخبرَ وقال: إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يموت حتى يُفني اللهُ المنافقين. فاعترضه أبو بكر قائلا وتلا الآية الكريمة: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ﴾ آل عمران: 144، فقال عمر: "أ وإنها في كتاب الله"؟. ينظر: فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 242.

[2]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 242. وينظر: العكبري: إعراب الحديث، ص 501، حيث يقول:"الصواب فتح الواو، والهمزة للاستفهام كقوله تعالى: ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا ﴾ البقرة: 100، والواو هنا عاطفة وتسكينها ضعيف".

وقباوة هنا استبعد كونها عاطفة لعدم تحقق الانسجام، فليس قبلها ما يَصِحُّ أن يكون معطوفا عليه، وإنما هي زائدة في الأصل قبل الهمزة. والتقدير: وأ إنها في كتاب الله، ولكن لما كانت للهمزة الصدارةُ قدمت وتأخرت عنها الواو، باقية على زيادتها.

هذا ما ذكره قباوة، وهناك أمر آخر لعله يكون علة زيادة هذه الواو بين الهمزتين وهو الثقل الحاصل بتوالي هاتين الهمزتين "أ إنها". وقد اعتمد قباوة هنا على مقتضى المقال، معنى وصياغة، مع ربطه بما قبله، لتحقيق الانسجام، والخروج بهذا المعنى للأداة "الواو".

ب– تحليل معنى "الهمزة" في قوله تعالى:﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ المؤمنون: 82.

يرى فخر الدين قباوة أن "الهمزة" قبل "إنا لمبعوثون" استفهامية تفيد الإنكار، وهي في الأصل حرف ابتداء، وحقُّ موضعِها أن تكون قبل عبارة "أ إذا متنا وكنا ترابا وعظاما" لأنَّ لحروف الاستفهام صدارةَ الكلامِ. وتكون "إذا" ظرفية متعلقة بـ"مبعوثون".[1]

وإنما قدمت عليها عبارة "إذا متنا وكنا ترابا وعظاما" المسبوقة بحرف الاستفهام الزائد "الهمزة" لتوكيد الاستفهام الإنكاري، وللمبالغة في الإنكار والاستبعاد.[2] وذلك بتقديم لفظ الموت، واتصافهم به.

وهذا المعنى – معنى الإنكار والاستبعاد – قد ذهب إليه محيي الدين الدرويش، حيث قال في إعرابه للآية الكريمة:"الهمزة للاستفهام الاستبعادي، وإذا ظرف مستقبل متضمن معنى الشرط...والهمزة [يقصد الهمزة الثانية في الآية التي جاءت قبل "إنَّا لمبعوثون"] للاستفهام الاستبعادي أيضا".[3] أي أنَّ الكافرين يستبعدون يوم القيامة، بل يُنكِرُونه ويعتقدون أنه أساطير الأولين، كما جاء في الآية الكريمة بعدُ.[4]

---

[1]- المرجع السابق، ص 242.

[2]- نفسه، 242.

[3]- محيي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج5، ص 220.

[4]- قال تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٨٢﴾ لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ المؤمنون: 82- 83.

والملحوظ هنا أنّ مراعاة الأصول والضوابط التي تحكم الصيغ والأدوات أمر ضروري، فمعرفةُ أنّ لحروفِ الاستفهامِ صدارةَ الكلامِ ومراعاتُهُ تَعصِمُ المحَلِّلَ من الوقوع في الخطإ. كما أنّ فقه طبيعة العلاقة التي تربط الأداة بما حولها في السياق يحدد معناها بدقة، وذلك مثل معرفة أن الأداة جاءت للابتداء أو الاستفتاح أو الاستثناء أو الاستدراك أو التعقيب أو الترتيب أو التفسير أو الفصل أو غير ذلك من المعاني النحوية.[1]

هذا بعد الإحاطة بمقتضيات المقام، من سبب نزول وحال المخاطِب والمخاطَب، والبيئة وغير ذلك مما سبق بيانُهُ، وهنا قد استعنا بمعرفة حال المتكلِّمين وهم الكفار في حسن تفهم دلالة الآية وتوجيهها.

ج- تحليل معنى "أنَّى" في الحديث الشريف: "وأنَّى بأرضِكَ السَّلامُ؟".

يذهب فخر الدين قباوة إلى أنَّ "أنّى" في الحديث الشريف - والذي سياقه أن موسى سلَّمَ على الخَضِرِ، فقال له الخضرُ:"وأنَّى بأرضك السلامُ؟" — محتملة لوجهين، أولهما: أنها بمعنى: مِنْ أين؟ فتكون استفهامية للظرفية المكانية، في محل نصب ظرف مكان، يتعلق بالخبر المقدم المحذوف. والسلام مبتدأ مؤخر.[2]

وثانيهما أنها بمعنى: كيف؟، أي: كيف بأرضك السلامُ؟ فهي استفهامية للحال والاستبعاد، في محل رفع خبر مقدم.[3]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ قباوة لم يزد على أن لخص ما ذكره العُكْبَرِي في "إعراب الحديث النبوي"، حيث ذكر هناك الوجهين، وشرحهما بشيء من التفصيل، ولم يُرجِّحْ أيَّ واحد منهما على الآخر.[4]

وذلك أنَّ بعض العبارات المحتمِلة لأكثرَ من وجه، ولا مُرجِّحَ معتمدا يُغلِّبُ وجها على آخر، تبقى قابلة للاحتمالين. وفي هذا المواضع يكثر الخلاف ويحتدم صراع الأفهام والأقلام بين المعربِينَ.

---

[1]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 240.

[2]- نفسه، ص 257.

[3]- نفسه، ص 257.

[4]- أبو البقاء العُكْبَرِي: إعراب الحديث النبوي، ص 53.

د- تحليل معنى "الواو" في قول النبي صلى الله عليه وسلم:"بُعِثْتُ أنا والساعةَ كهاتَيْنِ".[1]

يرى فخر الدين قباوة أنّ "الواو" في الحديث الشريف جاءت للمصاحبة المجازية، والمبالغة في التقريب، أي أنّ الساعة قريبة المجيء، وكأنَّ مجيئها مقترن ببعثة النبي صلى الله عليه وسلم.[2]

وقباوة هنا – وهو تابع للعُكْبَرِي في تحليله – يستدل على معنى "الواو"، وأنها للمصاحبة المجازية، ويستبعد العطف بدليل عقلي منطقي، وهو أن الساعة لا تبعث.[3]

وهناك أمرٌ آخرُ يندرج ضمن أصول التحليل النحوي، وهو ما يعرف بمقتضى المقام، حيث إنَّ معرفة المحلل لحال المتكلم وزمان تكلمه قد ساعد على الوصول إلى الحكم المرضي.

هـ- تحليل معنى "ثم" في الآية الكريمة:﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٦ ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ ٱلْآخِرِينَ﴾ المرسلات: 16 -17.

يذهب فخر الدين قباوة إلى أنّ "ثم" في الآية الكريمة حرف استئناف لا عاطفة، والدليل على ذلك العلامةُ الإعرابيةُ (الضمةُ) في آخر "نُتْبِعُ"، فهي دليل على أنّ "ثم" للاستئناف لا للعطف على الفعل المجزوم قبلها بـ"ألم".[4]

ويضاف إلى هذا معنى الآية، فهو دليل وموجه أيضا، "فالمراد أنّ إهلاك الآخرين لما يحصلْ، وليس داخلا في حيز الاستفهام التقريري المحقق".[5] فمن خلال هذا النموذج اتضح لنا أنّ العلامات الإعرابية للمفردات الواقعة بعد الأدوات أدلة لفظية، تساعد على تحديد معاني الأدوات.

---

[1]- قال النبي صلى الله عليه وسلم هذه الحديث، وأشار بالسبابة والوسطى. فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 260.

[2]- نفسه، ص 260.

[3]- نفسه، ص 260. وينظر: أبو البقاء العُكْبَرِي: إعراب الحديث النبوي، ص 110.

[4]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 267.

[5]- نفسه، ص 267.

وقد جانب الدرويشُ الصوابَ في هذا الموضع حين عدَّ "ثُمَّ" حرف عطف، ثم قال في الفعل المضارع بعدها – وكان حقُّهُ، على قوله، أين يكون مجزوما عطفا على "نهلك" المجزوم: "ونتبعهم فعل مضارع مرفوع استئنافا، أي: ثم نُتْبِعُهُمْ".[1] وكان يُغْنِيهِ عن هذا الاضطراب أن يقول "ثمَّ" حرف استئناف.

و– تحليل معنى "الواو" في بيت خالد بن عبد الله الطائي

وعاذلةٍ قامتْ عليَّ تَلُومُني كأني إذا أعطيتُ مالي أضِيمُها

يذهب قباوة إلى أنّ "الواو" في بداية البيت "واو رب"، وهي للابتداء، لأنه لا وجود لكلام قبلها تصله بما بعدها. وهي دالة على رُبَّ المحذوفة، وهو أسلوب يشيع بكثرة في المقطوعات الشعرية والأراجيز.[2]

وهو بهذا يخالف الكوفيين والمبرد الذين يرون أنّ "الواو" حرف جر، وقد رأى غيرهم أنها حرف عطف تعطف على كلام سابق في نفس الشاعر أو محذوف.[3]

وقد استدل قباوة على مجيئها للابتداء عوضا عن رُبَّ المحذوفة بدليل لفظي، وهو ورودها مقترنة، في أول الكلام باسم نكرة مجرور، وهو مبتدأ مجرور لفظا مرفوع محلا. فاقتران الواو بالاسم المنكر بعدها، بالإضافة إلى الموقع حددا طبيعتها.

وتجدر الإشارة إلى أمر آخر، وهو عدم ذكر قباوة لمعنى "رُبَّ" المحذوفة، وهو معنى يبقى مُنسَحِبًا على التركيب، حتى بعد حذفها، وهل هي للتكثير أو التقليل؟.

والواضح من معنى البيت أنها دالة على التكثير، أي: كم من مرة قامت هذه العاذلة بالليل تلومني وتُعَنِّفُني، وأنا في حالة تُغنِي عن هذا اللوم والتعنيف.

---

[1]- محيي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج 8، ص 180.

[2]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 240.

[3]- نفسه، ص 241.

ز- تحليل "أي" في الحديث الشريف:"أيُّمَا رجلٍ عاد مريضًا فإنما يَخُوضُ في الرحمة".

يرى فخر الدين قباوة أنّ "أيّ" في الحديث الشريف شرطية، وهي هنا غير جازمة، وقد استدل على شرطيتها بدليل لفظي، [1] وهو اقترانها بجملتين تترتب الثانية منهما على الأولى، وهو ما يعرف بدليل الاقتران.[2]

وذلك أنّ اقتران بعض الأدوات بمفردات مخصوصة دليل على طبيعتها ومعناها النحوي، فمجيء "ذا" مثلا مقترنة بجملة اسمية دليل على أنها للمفاجأة، أما اقترانها بجملتين تترتب إحداهما على الأخرى فهي ظرفية شرطية. وعلى ذلك قول المتنبي:

إذا أنتَ أكرمتَ الكريمَ ملكتَهُ وإنْ أنتَ أكرمتَ اللئيمَ تمرَّدَا[3]

ح- تحليل معنى "على" في قول عبد الله بن الدُّمَيْنَةِ:

بِكُلٍّ تداوينا، فلم يُشْفَ ما بِنَا على أن قُرْبَ الدارِ خيرٌ من البُعْدِ

على أن قُرْبَ الدارِ ليس بنافعٍ إذا كان من تَهْواهُ ليس بذي وُدِّ

يذهب فخر الدين قباوة إلى أنّ "على" في كل من البيت الأول والبيت الثاني للاستدراك، فالشاعر يذكر بأنه تداوى بالقرب والبعاد فلم يُشْفَ ما بِهِ. ثم قدّر أنه قد يتبادر إلى الذهن أنهما سِيّان، لعدم حصول الشفاء معهما، فاستدرك على هذا الإطلاق (عدم الشفاء بالقرب والبعد) بـ"على" مُخَصِّصًا أنّ قرب الدار خيرٌ من بُعْدِهَا.

1- قسم قباوة أدلة تحليل معاني الأدوات إلى أدلة حالية (مقتضى الحال: مقتضى المقام ومقتضى المقال) ومعنوية ولفظية، وكلمة لفظية هنا لا تقابل التركيبية، فالتركيبية لا ذكر لها بين أدلة التحليل لمعاني الأدوات عند قباوة، خلافا لها في أدلة التحليل الإعرابي، حيث وجدنا الأدلة التركيبية (الإسناد، الشرط، الاقتضاء) وحدها، والأدلة اللفظية (العلامة الإعرابية، الصيغة، الرتبة...) وحدها.

2- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 264.

3- ناصيف اليازجي: العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، ج 2، ص 183.

ثم عاد في البيت الثاني ليُخصِّصَ أكثر فأكثر، مستدركا ما قاله في عجز البيت الأول (قرب الدار خير من البعد) بأنّ قرب الدار نافعٌ بشرطِ وُدٍّ وصفاءِ قلبِ من تهواهُ، مستعينا في ذلك بما أفادته "على" من استدراك.[1]

وقباوة هنا استعان استعانة ظاهرة بمقتضى المقال، أي معنى البيت الشعري، بالإضافة إلى إحاطته بمبحث التضمين، حيث ضُمِّنَتْ "على" هنا – وهي في الأصل للاستعلاء – معنى الاستدراك. حيث رفعت في كل مرة العمومَ قبلها، مُثبِتةً مُؤَكِّدة التخصيصَ لما بعدها.

هذه بعض النماذج التي أوردها فخر الدين قباوة في كتابه، عرضناها مع الشرح والتحليل والتعقيب، لنتبيَّنَ منها طبيعة المنهج، وطبيعة الممارسة وخصائص التحليل عنده، ويبقى أمرٌ لا بد من التذكير به وهو أنّ أصول وأدلة وقرائن التحليل النحوي أكثر من أن تُحصى، في هذا البحث، وإنما تكفي الإشارةُ إلى أهمِّهَا، وإنه يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

[1]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 262. أصل الاستدراك لـ"لكن" وقد تفيده حروف أخرى مثل "على" في هذا الموضع.

المبحث الرابع: خصائص التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة:

أ- منهج التحليل النحوي: المرجعية التراثية والغاية التيسيرية:

إنّ منهج التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة، وإن كان منهجا لتحليل النصوص الأدبية تحليلا نحويا إلا أنه يعكس خلفية معرفية ونسقا فكريا لصاحبه، فالمنهج عربي، بمصطلحات عربية، مأخوذة من الدرس اللغوي العربي القديم. وسنحاول في النقاط التالية الإبانةَ عن شيء من خصوصيات المنهج عندهُ.

أ.1- الاعتماد على النتاج اللغوي العربي القديم:

سبق الذكرُ أنّ هذا المنهجَ عربي أصيل، أراده صاحبُهُ بديلاً عن المناهج الغربية المجتلبة لتحليل النصوص. ومن ثَمَّ رأيناه يؤسسه على النتاج اللغوي العربي القديم، ولكنه لم يقتصر على ما أورده النحاة، بل اعتمد على قاعدة واسعة، تمثلت في كتب النحو وشواهده، وكتب التفسير بمذاهبه، وكتب إعراب القرآن الكريم والحديث الشريف، كما اعتمد أيضا على كتب شرح الشعر، وكتب النقد والبلاغة. يَستمِدُّ منها الأصول والضوابط، والأمثلة والنماذج، وكثيرا من التفسيرات والتعليلات.

ولكنّ ههنا سؤالاً يُطرَحُ، ما الجديد الذي أضافه قباوةُ إذا قلنا بأنه كان دائم الرجوع والاعتماد على ما أورده النحاة والمعربون والمفسرون ؟. فنقول: إنّ تجديده كان كثيرا ما يتركز في جانب التشذيب والتهذيب، وتيسير العبارة وحسن عرضها. هذا دون أن نغفل جملة من الآراء التي انفرد بها، مُعقِّبًا مُستدرِكًا على النحاة.

ثم إنّ هناك أمرًا يحسن توضيحُهُ، وهو: صحيح أنّ قباوة كان كثير النقل لآراء النحاة القدامى، والاعتماد على توجيهاتهم وتخريجاتهم، إلاّ أنه كان في كل مرة يُطعِّمُ مصطلحاتهم وعباراتهم بمدلولات جديدة، مرتبطة بخصوصية التجربة.[1]

---

[1]- لا يصعب على الباحث إدراك كثرة اعتماد قباوة على آراء النحاة والمفسرين ومعربي القرآن الكريم والحديث الشريف القدامى، فإنه بالرجوع إلى كتبهم وإلى المواطن التي تضمنت معالجة الأمثلة التي طبق عليها قباوة منهجه، يتضح له ذلك بأيسر النظر.

أما اعتماده على كتب النقد والبلاغة فقد تجلى بالإضافة إلى النقل عنهم والتصريح بذلك، في اعتماد بعض مصطلحاتهم، وذلك على غرار مصطلحات: مقتضى الحال ومقتضى المقام ومقتضى المقال.

أ.2- الحكم النحوي: تيسير لا تعسير

إنّ منهج التحليل النحوي عند قباوة منهج تعليمي تيسيري، يكتفي بإيراد الوجه الإعرابي أو الصرفي الأيسر والأليق بالسياق. يقول قباوة في هذا الصدد:"ثم لا بد من التنبيه على ناحية مهمة جدا، في ميدان التحليل النحوي كله. وهي التزام أساليب شِبْهِ موحدة في الكتاب الواحد. ثم إذا كان للكلمة أكثر من وجه محتمل، في الإعراب أو المعنى أو الصرف، وجب اختيار أيسر الوجوه وأقيسها وألصقها بالسياق، والاكتفاء ببسط ذلك المختار، دون التعرض للوجوه المحتملة الباقية".[1]

وقد وجه الباحث محمود حسن الجاسم في مقال له بعنوان "تعدد الأوجه في التحليل النحوي" نقدا لفخر الدين قباوة، مفاده أنّ قباوة قد أخل بذكر أسباب تعدد الأوجه الإعرابية. يقول الجاسم:" وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا المؤَلَّفَ [يقصد كتاب "التحليل النحوي أصوله وأدلته] فيه قدر كبير من الفائدة، ولكن كثيرا من القضايا المهمة في التحليل النحوي قد تجاوزها، ولا سيما تلك المتعلقة بالترجيح والتضعيف والرفض في محاكمة الأوجه".[2]

والحقيقة أن نقد محمود حسن الجاسم غير دقيق، لأن قباوة قد بين طبيعة منهجه في غير ما مناسبة، وأنه تعليمي تيسيري، يكتفي باختيار الوجه الأيسر، وعدم التعرض لبقية الأوجه. يقول قباوة:" إذا كان التحليل يراد به التوسعة فلا بأس أن تورد الوجوه المحتملة في الحاشية، مع بيان علاقات بعضها ببعض، والمعاني المختلفة المتولدة عن تلك الوجوه".[3]

=هذا وقد تجلى اعتماده على معارف القراءة والتجويد وعلى كتب الوقف والابتداء في إجراء انفرد به قباوة دون سائر كتب التحليل النحوي في العصر الحديث، وهو ذكر الأوجه الممكنة التي تؤدى بها المفردة داخل التعبير الناجز. كما تجلى اطلاعه الواسع على كتب القراءات وكتب الوقف والابتداء في استرساله في الحديث عن قرائن النبر والتنغيم والوقف. ينظر ص 184 إلى ص 193 من كتاب التحليل النحوي أصوله وأدلته.

[1]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 30.

[2]- محمود حسن الجاسم: تعدد الأوجه في التحليل النحوي، مجلة جذور، ج 28، مج 11، رجب 1430 هـ/ يوليه 2009م، جدة، المملكة العربية السعودية، ص 48 و49.

[3]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 273. وينظر: ص 30 و31 من الكتاب نفسه.

فقباوة بهذا القول يشير إلى وجود مستوى آخر من الممارسة، تُذكر فيه جميع الوجوه التي تحتملها العبارة، إلا أنّ هذه المعالجة ليست مقصودة في تحليله التيسيري، وعدم تعريجه عليها في كثير من الأحيان لا يعني أنه دونها، وإلا فقد ذكر في مواطنَ من كتابه أوجها محتملة ورجح بينها باستدلال لا يدع مجالا للشك في قدرته على التقصي والاحتجاج والترجيح.

والناظر في كتاب "التحليل النحوي أصوله وأدلته" يجد أنّ قباوة قد وُفِّقَ إلى حد كبير في اختيار الأحكام النحوية، أوجها إعرابية وصرفية ومعاني أدوات، فكثيرا ما كان يخرج من مسألة كثرت فيها الأقوال واشتد فيها الجدل والأخذ والرد برأي محمود يسير، يفهمه الشادي بَلْهَ المتمرسَ.[1] كما كان يميل إلى اختيار الوجه الخالي من التقدير والتأويل ما أمكنه ذلك.[2]

وقد هداه إلى هذا طبيعةُ منهجِهِ، فقد قدَّمنا أنه منهج تعليمي تيسيري، بخلاف ممارسات اعتمدها بعضُ الباحثين، ممن عالجوا هذا الموضوع. فالمتأمل في التحليل النصي لمحمد حماسة عبد اللطيف، في كتابه "الإبداع الموازي"، على سبيل المثال، يلحظ أنه تحليل جمالي، موجه إلى مستويات عليا، تُسلَكُ فيها جموع الباحثين والمتخصصين في فقه أسرار التركيب العربي.

أ.3- المصطلح توحيد لا تعدد:

فرضت طبيعة منهج التحليل النحوي، وهي طبيعة تعليمية تيسيرية على فخر الدين قباوة توحيد المصطلحات في التنظير والتطبيق، حيث التزم مصطلحات مضبوطة محددة، سار عليها على مد كتابه. وهذا دفعا للاضطراب والبلبلة التي يُحدِثُها التنويع في المصطلحات. والخلط بين البصري منها والكوفي.

---

[1]- ينظر على سبيل المثال تحليله للآيتين الكريمتين: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ۖ وَإِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ ﴿٣٩﴾ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ النمل: 39- 40. وقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَـٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ ۖ كِتَـٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ النساء: 23- 24.

[2]- ينظر تحليله لكلمة "شكرا"، في قوله تعالى: ﴿ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا﴾ سبأ: 13. التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 160 و161.

وقد اعتمد قباوة على المصطلحات البصرية المشهورة بين الدارسين، وتجنب المصطلحات الكوفية القليلة التداول إلا في كتب النحو التخصصي، الموجهة للباحثين. كما عدل عن المصطلحات المهجورة، والرجراجة التي جاءت مبثوثة في كتب النحاة الأوائل، قبل أن تؤصل مسائل النحو، وتضبط فصوله وأبوابه، وترسم حدوده ومصطلحاته.

وقد صاحب هذا التوحيد في المصطلحات توحيدٌ في التعبير التحليلي، [1] وهذا لكي يسير التحليل النحوي على طريق لاحبٍ لا اعوجاج فيه. حيث اعتمد قباوة على أساليب موحدة في التعبير، تسير من الأعم إلى العام، إلى الخاص فالأخص.[2]

ب– أشتات مجتمعات في منهج التحليل النحوي:

هذه جملة من التقييدات التي قد لا يجمعها خيطٌ ناظمٌ إلا أنها تكشف في مجملها عن بعض خصائص الممارسة التحليلية عند فخر الدين قباوة، وتوضح شيئا من خصوصيات المنهج عنده.

تَميَّزَ التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة بالمزج بين الدرس الإعرابي والصرفي، وهي نقطة لاقت اعتراضا من الباحث محمود حسن الجاسم الذي يقول:"وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا المؤَلَّفَ [التحليل النحوي أصوله وأدلته] فيه قدر كبير من الفائدة، ولكن كثيرا من القضايا المهمة في التحليل النحوي قد تجاوزها، ولا سيما تلك المتعلقة بالترجيح والتضعيف والرفض في محاكمة الأوجه، إضافة إلى ذلك تخالفه في كثير من

---

[1]- التعبير التحليلي هو عبارة الإعراب، أو هو الطرف الأيسر من معادلة التحليل النحوي، على رأي فخر الدين قباوة، حيث تكون معطيات النص المحلل طرفا أيمن. فعندما نريد أن نعرب جملة: جاء الحقُ تكون كل من "جاء" و"الحق" أطرافا يمنى تقابلها الأطراف اليُسرَى، وبينهما علامة المساواة (=) فجاء (طرف أيمن) = فعل ماض مبني على الفتح الظاهر (طرف أيسر). والحق (طرف أيمن) = فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره (طرف أيسر).

[2]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 30. وينظر: النهج الإسلامي للتعليم العالي ونموذجان بالتبريزي والمهارات النحوية، للمؤلف نفسه، ص 257، حيث يقول:"ولا شك أنّ توحيد التعبير والاصطلاح يقيم علاقات منطقية بين النظر والتحليل، ويغرس في الذهن واللسان واليد مهارات منظمة جاهزة للعمل الإيجابي الناجح".

القضايا الأخرى، في تصوره لكل من المفهوم [مفهوم التحليل النحوي] الذي دمج فيه بين النحو والصرف".[1]

والحق أنّ قباوة لم يأت بشيء مُنكَرٍ ولا غريبٍ، حين مزج بين النحو والصرف، فهو مُتَبَنٍّ ومُتَّبِعٌ – كما سلف الذكرُ – لمنهج نحاة العربية القدامى الذين كانوا يمزجون بين النحو والصرف. وقد قدمنا فيما سبق أيضا أنّ الاطلاع على مفهوم النحو عنده يَرفَعُ هذا الإشكالَ ويُزيلُهُ.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى تضمين قباوة للمستوى الصوتي في التحليل الصرفي، حيث يذكر الأوجه المحتملة في تأدية المفردات داخل التعبير الناجز، والتلوّنات الصوتية التي تطبع المفردات، من خلال التحامها بما قبلها وما بعدها.

تجلى تطبيق فخر الدين قباوة على النص القرآني في تحليل آيات مفردة، أما مع النص الشعري فقد زاوج بين التطبيق على أبيات مفردة ومقطوعات ونصوص شعرية. وهذه الملحوظة تقودنا إلى ذكر أمر مهم، وهو خلو كتاب قباوة من توضيح مفهوم النص، فهو كثيرا ما كان يدعو إلى التطبيق على نصوص مكتملة لا على أمثلة مجتزأة، ثم وجدناه بعد ذلك يُحَلِّلُ آيات مفردة وأبياتا منتزعة من مواقعها في القصائد.

يُكثِرُ قباوة من نقد المعاصرين، واتهامهم بعدم فهم مقاصد النحاة القدامى.[2] وقد حظي تمام حسان، من بينهم، بنصيب وافر من هذا النقد، إذ أكثر قباوة تعقُّبَهُ والردَّ عليه.[3]

يرتكز قباوة في تحليله الإعرابي والصرفي على القواعد النحوي الكلية، حيث يستعين بها بمعية القرائن الحالية والمقالية للوصول إلى الحكم النحوي السديد.[4]

---

[1]- محمود حسن الجاسم: تعدد الأوجه في التحليل النحوي، ص 49.

[2]- فخر الدين قباوة: وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب بحث إحصائي للتأصيل، ص 162.

[3]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 74 و77 و79، وابتداء من الصفحة 106.

[4]- نفسه، ص 77، وذلك حين الاستعانة بقاعدة الأصل في الكلام عدم الزيادة. وكذا الاعتماد على قاعدة: الأصل تطابق صياغتي السؤال والجواب. المرجع نفسه، ص 125.

حازت النصوص القرآنية والشعرية أوفر نصيب في التحليل النحوي عند قباوة. أما النصوص الحديثية فقد جاءت قليلة جدا في مستويي التحليل الصرفي والتحليل الإعرابي، ليُفسَحَ لها المجالُ بحضور لافت في مستوى تحليل معاني الأدوات.

ج– مآخذُ على المنهج:

بعد أن أبنَّا عن شيء من خصوصيات منهج التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة نختم الفصل بذكر بعض المآخذ التي وقفنا عليها، من خلال بحثنا. وسنسجلها في النقاط التالية:

إنّ طريقة عرض التحليل النحوي عند قباوة – وهو تحليل متكامل — بتوزيع التحليل على مستويات ثلاث، والفصل بينها يجعل التحليل مقطوع الأوصال بعض الشيء. فالطريقة ممنهجة ولكنها غير جمالية.

بيد أنه لا بد من ذكر أمر وهو: تجلي تكامل منهج التحليل النحوي عند قباوة بوضوح في تحليل المقطوعات الشعرية، أما في تحليل الأبيات المفردة والآيات القرآنية، فلم يظهر ذلك. وإنما هي تحاليلُ جزئيةٌ، تستهدف لفظة مُشكِلة في التعبير.

من المآخذ التي سجلنا، ورأيناها قد تكررت غيرَ مرةٍ عدمُ عزو الآراء والنصوص إلى أصحابها. فكثيرا ما كان يُدلِي قباوةُ بآراءٍ في مسائلَ معينةٍ، هو مسبوق فيها إلا أنه لا يشير إلى ذلك.[1]

[1]- ينظر حديثه عن قصة المجنون بن جندب، ص 113، وبيت زهير الكلبي. التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 180. وينظر تحليله لكلمة "أشياء"، ص 142، في الكتاب نفسه، ويقابل بما جاء في كتاب "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" للسمين الحلبي، ج 4، ص 334.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الباحث محمود حسن الجاسم قد أصاب كبد الحقيقة، حين انتقد قباوة في قضية عدم عزو بعض الآراء. يقول الجاسم:" وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا المؤَلَّفَ [التحليل النحوي أصوله وأدلته] فيه قدر كبير من الفائدة، ولكن كثيرا من القضايا المهمة في التحليل النحوي قد تجاوزها... وتخالفه أيضا في حل القضايا المنهجية، مثل انعدام التوثيق لكثير من الأفكار التي تبناها، وقد سبق بها، وفي أسلوبه في رده على بعض الباحثين". هذا ويشير الباحث في الجملة الأخيرة من هذا القول إلى الرد العنيف الذي كان يجابه به قباوة تمام حسان، وقد أوقعه هذا العنف في الجور على تمام حسان، وتخطئته من غير ما وجه. ينظر على سبيل المثال رده عليه في قضية الأمثلة الهرائية، ص 105 من "التحليل النحوي أصوله وأدلته".

ومما هو موصول بالملحوظة السابقة طريقة التهميش المجملة عنده، حيث لا يعطي قباوة في ثبت المصادر والمراجع كل المعلومات عن مصدره، وإنما يكتفي بعنوان الكتاب مع الصفحة، دون ذكر المؤلف، فمثلا في الصفحة 289 يحيل إلى كتاب "ضرائر الشعر" دون ذكر المؤلف، وهذه الطريقة تعتمد على اطلاع القارئ ومعرفته بكتب العربية، أما إن كان لا يعرف صاحب الكتاب، وهو هنا لابن عصفور فسيقع في حيرة.

ومن المآخذ المرصودة أيضا الاضطراب المصطلحي الذي وقع فيه قباوة، وذلك حين قال بوجود اختلاف بين أصول التحليل النحوي وأدلة التحليل النحوي، ليعود بعد ذلك– في القسم التطبيقي– إلى تسمية الأصول بالأدلة. وقد تقدم ذكر هذا الاضطراب بشيء من التفصيل في القسم النظري.[1]

خلا تحليل قباوة من ذكر النِكاتِ النحوية والبلاغية إلا في بعض المواضع. وقد تشفع له في هذا الإخلال طبيعة المنهج التيسيرية، إلا أنه يبقى بخلوه منها جافا بعض الشيء، يفتقد إلى الحسن والرونق.[2]

أهمل قباوة، في كثير من الأحيان، وبخاصة في مستوى التحليل الإعرابي، ذكر أصل التركيب، فكان يتعامل مع التعبير الناجز، في شكله الظاهر (البنية السطحية). ومن المعلوم أن ذكر أصل التركيب من شأنه أن يوضح البنية السطحية، ويبرز حذق المنشئ وبلاغته، فعندما نقول، على سبيل المثال: إنّ أصل التركيب في: طابَ محمدٌ نفسًا هو طابتْ نفسُ محمدٍ، ثم عدل به عن التركيب الأول لتمكين المعنى في نفس السامع لوقوع التفصيل بعد الإجمال، فهذا يوضح بلاغة المتكلم.[3]

---

[1]- ينظر: مبحث "بين أدلة التحليل النحوي وأصوله"، من بحثنا هذا، ص 75.

[2]- لم يذكر قباوة بعض النكات إلى في مواضع قليلة. ينظر مثلا تحليله للآية الكريمة: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ﴾ النجم: 43. التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 172. وكذا تحليله للآية الكريمة: ﴿ وَإِنِّي مُرۡسِلَةٌ إِلَيۡهِم بِهَدِيَّةٖ فَنَاظِرَةُۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾النمل: 35. المرجع نفسه، ص 122.

[3]- الكفراوي: شرح الكفراوي على الآجرّومية، دار المعرفة، المغرب، 1421 هـ/ 2001 م، ص 145.

خاتمة

خاتمة:

هذا مبلغ القول في منهج التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة، وقد انتهينا من خلال بحثه ومدارسته إلى النتائج التالية:

يُعَدُّ التحليل النحوي وليد التدبر في النص القرآني، وهو ضارب بجذوره في أعماق الثقافة العربية الإسلامية، فقد مارسه الصحابة والتابعون، ثم استقر في كتب النحاة والمفسرين ومعربي القرآن الكريم والحديث الشريف. حتى إنك لواجِدُهُ مُندَاحًا في كتب علوم كثيرة، ومن نظر في كتب شرح الشعر والنقد والبلاغة والأصول وشرح السنة النبوية عرف ذلك وأَثْبَتَهُ.

كان حضورُ التحليل النحوي في هذه المؤلفات حضورا عَمَلِيًا تطبيقيا، ولم يُؤَلِّفْ فيه نظريًا إلا ابنُ هشام الأنصاري، في كتابيه: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" و"الإعراب عن قواعد الإعراب".

تَوَضَّحَ لنا من خلال سرد مراحل حياة فخر الدين قباوة وجهوده في ميدان النحو العربي عامة والتحليل النحوي خاصة، رسوخُ قدمه وسَعةُ اطلاعه، وتحققُهُ من علوم العربية. تشهد له بهذا أعمالُهُ التي ذكرناها، وما قاله في حقه الباحثون.

تفردّ فخر الدين قباوة بوضع تعريف دقيق للتحليل النحوي، والفصلِ بين أصولِ التحليل النحوي وأدلةِ التحليل النحوي، وتنظيره للأولى، أي لأصول التحليلِ.

ويُقابلُ هذا تَبَعِيَّتُهُ الظاهرةُ، في مبحث الأدلة والقرائن اللفظية، لِمَا أورده تمام حسان في نظرية القرائن، تحت مبحث القرائن اللفظية. إلاّ بعضَ التغييرات الطفيفة على مستوى المصطلح.

ويُسجَّلُ أيضا اعتمادُ فخر الدين قباوة الكبيرُ – في مبحثي التحليل الصرفي والتحليل الإعرابي – على كتاب "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" للسمين الحلبي، وعدمُ الإشارة إلى الأخذ عنه في بعض المرات.

اعتمد قباوةُ على مذهب البصريين في الإعراب والصرف، وعلى مذهب الكوفيين في معاني الأدوات، حيث يَكثُرُ تضمينُ الحروفِ معاني بعضٍ. ومن ثَمَّ يجدُ المحلِّلُ فسحةً في التوجيه والتخريج.

وفي ختام هذه النتائج المستخلصة يمكننا القولُ بأنَّ فخر الدين قباوة قد استطاع تقديم منهج نحوي متكامل، تعليميٍّ تيسيريٍّ، يُمَثِّلُ جهدا لا يُستهان به، في سبيل البحث عن منهج عربي لتحليل النصوص.

هذا وإنْ كان لصاحب البحث أن يقترح فإنه يقول: إنَّ مواطن أبكارا في هذا الموضوع — التحليل النحوي — لا تزال بحاجة إلى الدرس والمتابعة، عند فخر الدين قباوة وعند غيره من الباحثين، قديمًا وحديثًا.

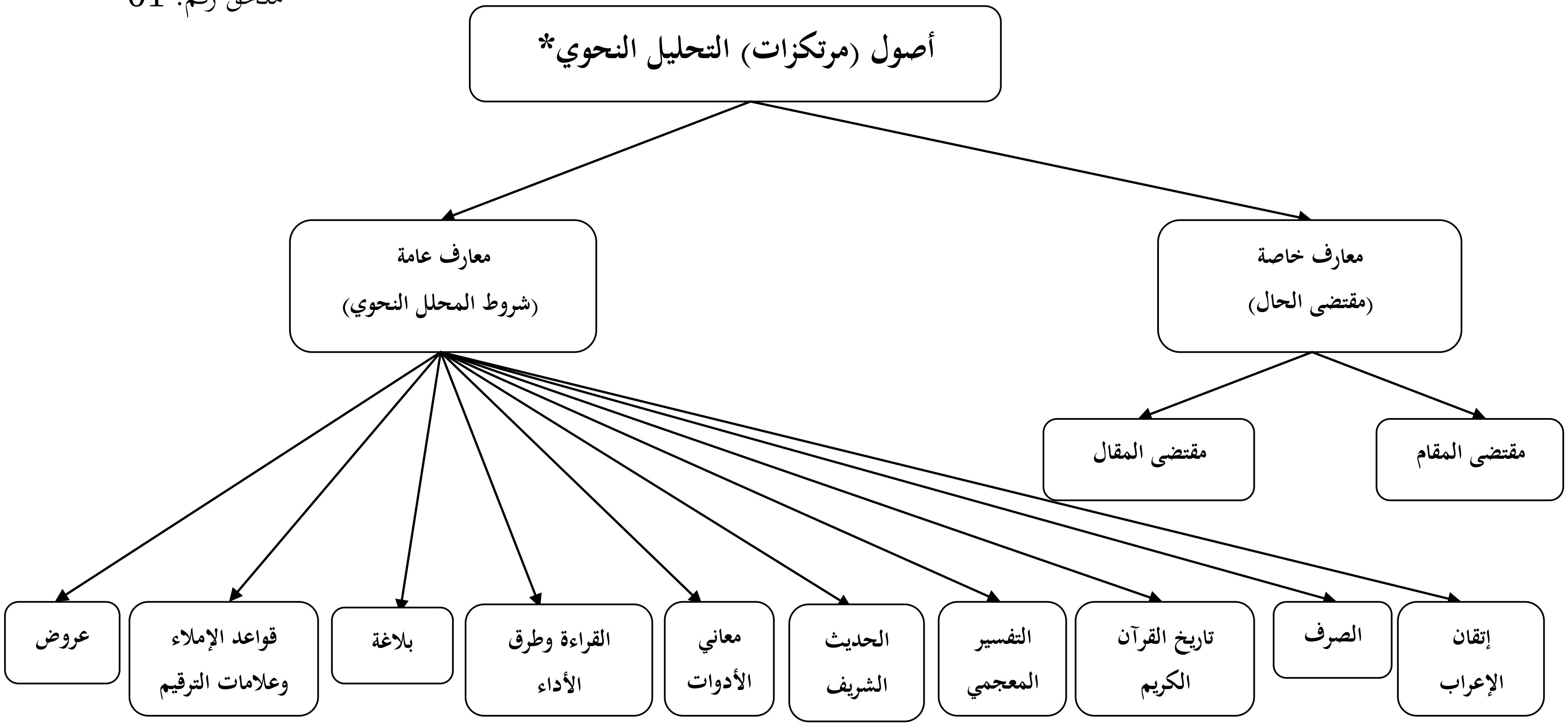
ومن هذه المواطن التي تحتاج إلى التفات الباحثين تاريخُ التحليل النحوي وتقلبُه في كتب النحاة وغير النحاة، ويَعْقُبُهُ استخلاصُ خصائص الممارسة التحليلية حسب العصور والمؤلفين، ثم تَبْرُزُ – في هذا السياق – الحاجةُ الملحة إلى وضع معجم لمصطلحات التحليل النحوي.

هذا ما يسرَ اللهُ —تعالى– لنا إنجازَهُ، ومنه وحدَهُ التوفيقُ.

الملاحق

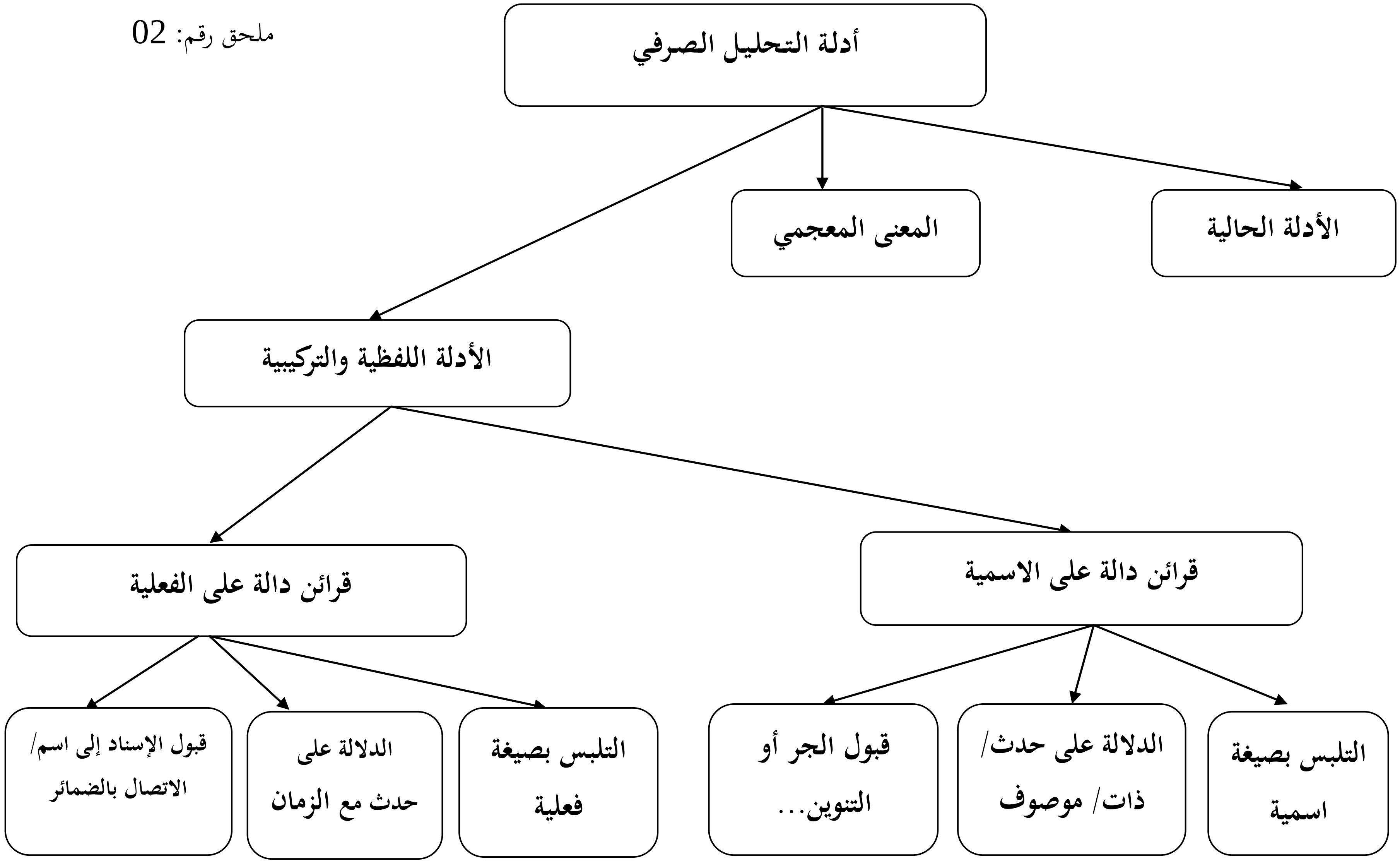
الملاحق:

ملحق رقم: 01

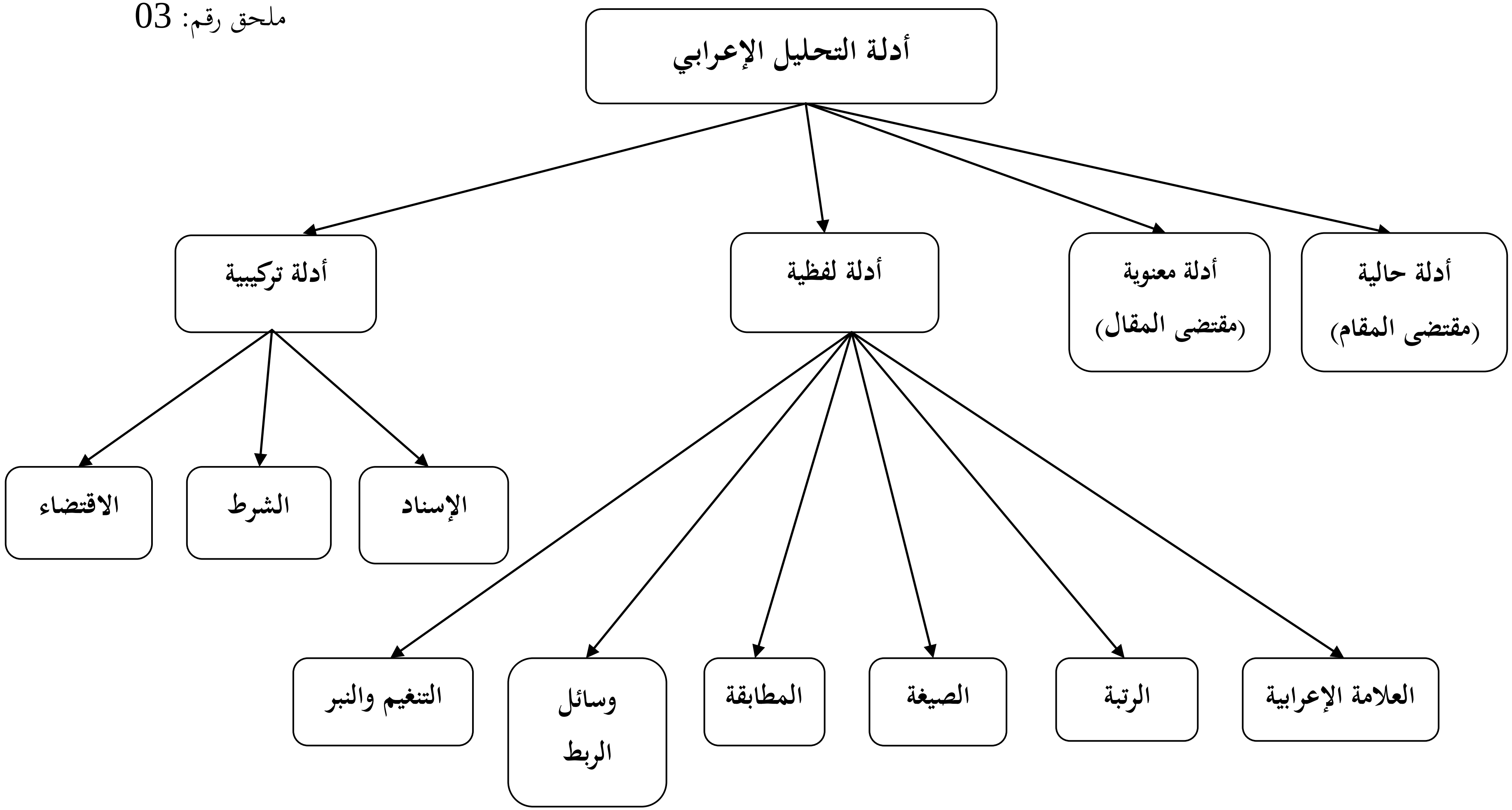


*- مخططات أصول التحليل النحوي، وأدلة التحليل الصرفي والإعرابي ومعاني الأدوات عند فخر الدين قباوة.

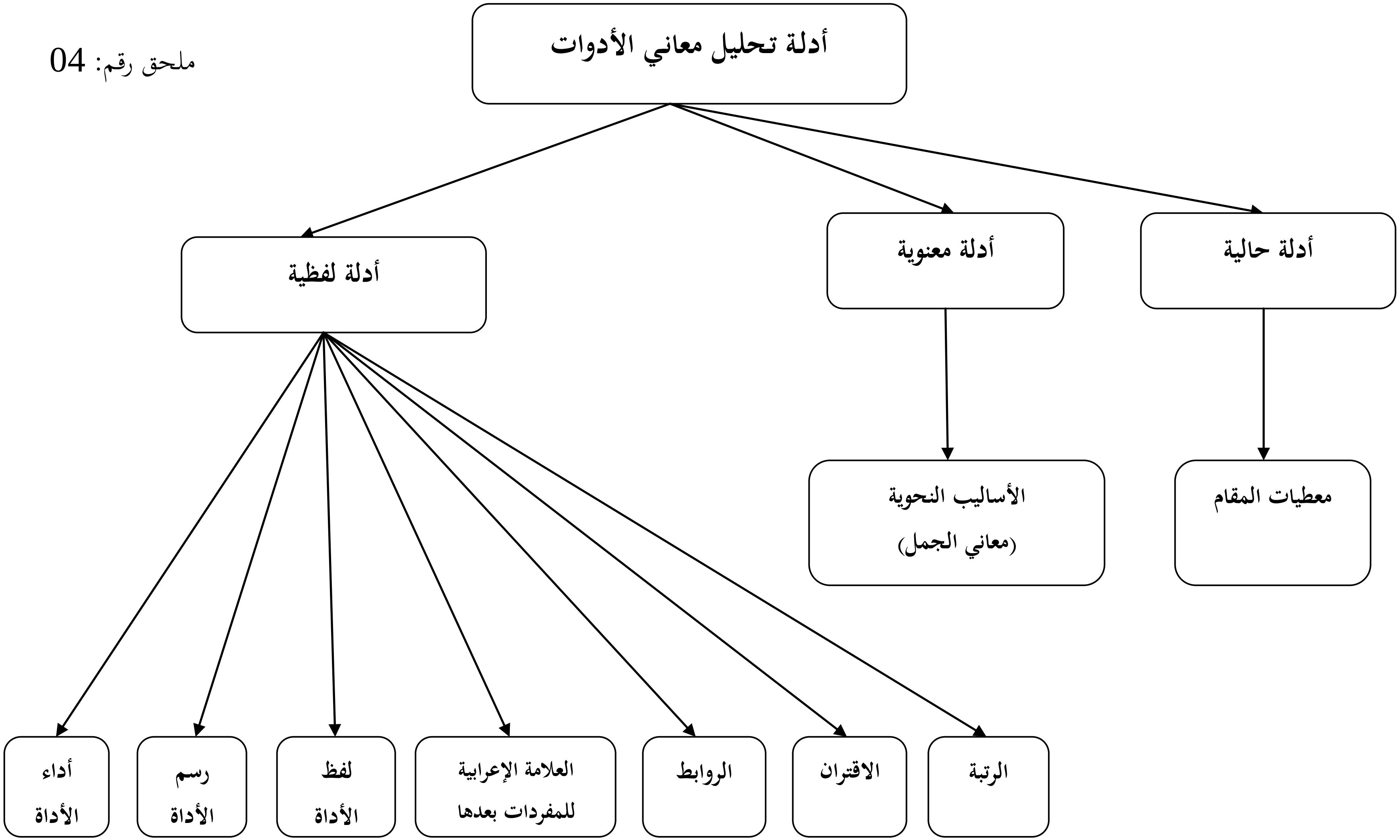
ملحق رقم: 02


أدلة التحليل الصرفي
الأدلة الحالية
المعنى المعجمي
الأدلة اللفظية والتركيبية
قرائن دالة على الاسمية
قرائن دالة على الفعلية
التلبس بصيغة اسمية
الدلالة على حدث/ ذات/ موصوف
قبول الجر أو التنوين...
التلبس بصيغة فعلية
الدلالة على حدث مع الزمان
قبول الإسناد إلى اسم/ الاتصال بالضمائر

ملحق رقم: 03


أدلة التحليل الإعرابي
أدلة تركيبية
أدلة لفظية
أدلة معنوية (مقتضى المقال)
أدلة حالية (مقتضى المقام)
الاقتضاء
الشرط
الإسناد
التنغيم والنبر
وسائل الربط
المطابقة
الصيغة
الرتبة
العلامة الإعرابية

ملحق رقم: 04


أدلة تحليل معاني الأدوات
أدلة حالية
أدلة معنوية
أدلة لفظية
معطيات المقام
الأساليب النحوية
(معاني الجمل)
الرتبة
الاقتران
الروابط
العلامة الإعرابية للمفردات بعدها
لفظ الأداة
رسم الأداة
أداء الأداة

ملخص البحث

ملخص البحث باللغة العربية

يحاول هذا البحث الموسوم بـ"منهج التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة من خلال كتابه التحليل النحوي أصوله وأدلته بين النظرية والتطبيق" التعريفَ بمنهج عربي، قَدَّمَهُ قباوة ليكون بديلاً عن المناهج الغربية في تحليل النص الأدبي.

وقد توزع البحثُ على مقدمة ومدخل وفصلين وخاتمة. أما المدخل فقد تضمن مبحثين اثنين، فكان المبحث الأول بعنوان: تاريخ التحليل النحوي في الدرس اللغوي العربي القديم، ذكرت فيه ارتباط التحليل النحوي بالنص القرآني، وأنّ أوَّلَهُما وليد التدبر في الثاني، ثم عرَّجت على ذكر أهم مظان الممارسات التحليلية، من كتب نحو وتفسير وإعراب قرآنٍ كريمٍ وحديثٍ شريفٍ، ثم ذكرت جملة من الخصائص التي اختصت بها هذه الممارسات. أما المبحث الثاني فقد مَحَّضته للحديث عن حياة فخر الدين قباوةَ وأعمالِهِ، فذكرت له ترجمة موجزة، وجانبا من جهوده في علوم العربية، وصولا إلى تَعداد مؤلفاته وتحقيقاته.

ثم جاء الفصل الأول المعنون بـ"الأطر النظرية لمنهج التحليل النحوي"، ليتكفل بالحديث عن التحليل النحوي، في شقه النظري، عند الدارسين المحدثين وفي الدرس اللغوي الغربي بإيجاز، ليتمَّ التوقف مليا عند فخر الدين قباوة، حيث بدأت الفصل بمبحث ضُبِطَت فيه بعض المفاهيم الرئيسة، كمفهوم المنهج والتحليل النحوي، ثم انتقلت إلى المبحث الثاني الموسوم بـ"مرتكزات التحليل النحوي"، حيث وقفت على الأصول التي يقوم عليها التحليل النحوي، والتي توزّعت في حقلين هما: المعارف العامة والمعارف الخاصة، ثم ختمت المبحث بذكر شروط النص المحَلَّلِ.

أما الفصل الثاني التطبيقي فقد جاء موسوما بـ"الممارسةُ التحليليةُ وخصائصُها عند فخر الدين قباوة"، وقد توزع على أربعة مباحث، خُصِّصَ الأول للتحليل الصرفي، حيث أوردت فيه بعض النماذج التي حلّلها فخر الدين قباوة، مع مناقشتها بالرجوع إلى كتب المتقدمين والمتأخرين، ممن تعرضوا لتلك النماذج بالتحليل.

ثم عرضت في المبحث الثاني، المعنون بالتحليل الإعرابي طائفةً من الممارسات الإعرابية، مع مناقشتها أيضا، ورد الآراء والأقوال إلى أصولها، ثم ختمت الممارسة التحليلية بمبحثٍ ثالثٍ، كان بعنوان: تحليل معاني

الأدوات، عرضت فيه بعض الحروف والأدوات، ضمن سياقاتها، ثم راقبت قباوة في تحليله لها، مع المناقشة والنقد والتقويم.

هذا لأحُطَّ الرِّحَالَ عند مبحث رابع أخيرٍ موسومٍ ب"خصائص التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة، ذكرت فيه ميزات وخصائص اختص بها منهجه التحليلي، من مرجعية تراثية وغايات تيسيرية، مرورا بطبيعة الممارسة والتمثيل، وغير ذلك مما دُوِّنَ في موضعه من هذا البحث، ثم أنهيت البحث بخاتمة، تمثلت في النتائج التالية:

يُعَدُّ التحليل النحوي وليد التدبر في النص القرآني، وهو ضارب بجذوره في أعماق الثقافة العربية الإسلامية، فقد مارسه الصحابة والتابعون، ثم استقر في كتب النحاة والمفسرين ومعربي القرآن الكريم والحديث الشريف. حتى إنك لواجِدُهُ مُندَاحًا في كتب علوم كثيرة، ومن نظر في كتب شرح الشعر والنقد والبلاغة والأصول وشرح السنة النبوية عرف ذلك وأَثْبَتَهُ.

كان حضورُ التحليل النحوي في هذه المؤلفات حضورا عَمَلِيًا تطبيقيا، ولم يُؤَلِّفْ فيه نظريًا إلا ابنُ هشام الأنصاري، في كتابيه: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" و"الإعراب عن قواعد الإعراب".

تَوَضَّحَ لنا من خلال سرد مراحل حياة فخر الدين قباوة وجهوده في ميدان النحو العربي عامة والتحليل النحوي خاصة، رسوخُ قدمه وسَعةُ اطلاعه، وتحققُهُ من علوم العربية. تشهد له بهذا أعمالُهُ التي ذكرناها، وما قاله في حقه الباحثون.

تفردّ فخر الدين قباوة بوضع تعريف دقيق للتحليل النحوي، والفصلِ بين أصولِ التحليل النحوي وأدلةِ التحليل النحوي، وتنظيره للأولى، أي لأصول التحليلِ.

ويُقابلُ هذا تَبَعِيَّتُهُ الظاهرةُ، في مبحث الأدلة والقرائن اللفظية، لِمَا أورده تمام حسان في نظرية القرائن، تحت مبحث القرائن اللفظية. إلاّ بعضَ التغييرات الطفيفة على مستوى المصطلح.

ويُسجَّلُ أيضا اعتمادُ فخر الدين قباوة الكبيرُ - في مبحثي التحليل الصرفي والتحليل الإعرابي — على كتاب "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" للسمين الحلبي، وعدمُ الإشارة إلى الأخذ عنه في بعض المرات.

اعتمد قباوةُ على مذهب البصريين في الإعراب والصرف، وعلى مذهب الكوفيين في معاني الأدوات، حيث يَكثُرُ تضمينُ الحروفِ معاني بعضٍ. ومن ثَمَّ يجدُ المحلِّلُ فسحةً في التوجيه والتخريج.

وفي ختام هذه النتائج المستخلصة يمكننا القولُ بأنَّ فخر الدين قباوة قد استطاع تقديم منهج نحوي متكامل، تعليميٍّ تيسيريٍّ، يُمثِّلُ جهدا لا يُستهان به، في سبيل البحث عن منهج عربي لتحليل النصوص.

Résumé

Cette recherche marquée tente par la « méthode d'analyse grammaticale chez fakhreddine kabaoua à travers son livre l'analyse grammaticale les origines et les preuves entre la théorie et la pratique » définition d'une approche arabe, par kabaoua être un substitut pour les approches occidentales de l'analyse de texte littéraire.

Et peut être distribué de recherche sur l'entrée et deux chapitres, ou nous avons parlé de l'histoire de l'analyse de la leçon de grammaire linguistique dans l'ancien arabe, alors nous avons une traduction sommaire de fakhreddine kabaoua et en dehors de sa grammaire et de la bibliographie de ses écrits et son enquête.

Puis vint le premier chapitre de la théorie le droit de « cadre théoriques de la méthode de l'analyse grammaticale » pour révéler la nature du programme , et montre la nature de ses composantes, ou nous avons commencé une recherche pour ajuster les concepts clés , suivie d'une étude des derniers piliers de l'analyse grammaticale, pour terminer l'énumération du chapitre des conditions de l'analyste de texte.

Le deuxième chapitre est marqué comme « la pratique et les caractéristiques analytiques à fakhreddine kabaoua » a fait un test des arguments théoriques présentés dans le premier chapitre, et en regardant les modèles appliqués, répartis sur trois niveaux d'analyse : l'analyse morphologique, l'analyse grammaticales, et l'analyse des significations des outils.

Comme on a exposé l'opinion de kabaoua dans chaque numéro, avec un commentaire à ce sujet, critiques et évaluations, et notre réponse à l'avis de tous ses éléments d'actif à ce que nous pourrions le permettre. Ce chapitre nous a scellés pour en extraire les caractéristiques les plus importantes qui ont marqué l'approche de la grammaire d'analyse chez kabaoua, une référence à partir d'un caractère très traditionnel et de facilitation de la représentation, par la pratique et la protestation. Enfin nous avons termine notre recherche d'un ensemble de nos résultants.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع[1]:

- القرآن الكريم برواية حفص عن الإمام عاصم.

أ- المصادر:

- فخر الدين قباوة:

1- التحليل النحوي أصوله وأدلته، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة، 2002م.

2- المورد النحوي نماذج تطبيقية في الإعراب والصرف، ط1، دار الأصمعي، حلب، 1971م.

3- المورد النحوي الكبير نماذج من التحليل النحوي في الإعراب والأدوات والصرف، ط 4، دار طلاس، دمشق، 1987م.

4- إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط5، دار القلم العربي، حلب، 1409هـ/1989م.

5- تصريف الأسماء والأفعال، ط3، مكتبة المعارف، بيروت، 1998م.

6- فتاوى في علوم العربية، ط1، دار الملتقى، حلب، 1427هـ/2007م.

7- النهج الإسلامي للتعليم العالي ونموذجان بالتبريزي والمهارات النحوية، ط 1، دار الرفاعي للنشر – دار القلم العربي، حلب، 1429هـ/2008م.

8- تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف بحث وثائقي للتأصيل، ط 1، دار الملتقى، حلب، 1425هـ/2004م.

9- مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ط2، دار الفكر، دمشق، 1430هـ.

10- تحليل النص النحوي منهج ونموج، ط1، دار الفكر، دمشق- دار الفكر المعاصر، لبنان، 1997م.

11- الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ط 1، مكتبة لبنان ناشرون- الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، 2001م.

12- وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب بحث إحصائي للتأصيل، ط1، دار الرفاعي للنشر- دار القلم العربي، حلب، 1428هـ/2007م.

ب- المراجع العربية:

- ابن الأنباري:

[1]- رتبنا المصادر والمراجع ترتيبا ألفبائيا، بالابتداء باسم المؤلف (اسم شهرته)، دون احتساب "ال" التعريف.

13- كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1390 هـ/ 1971 م.

- ابن جرير الطبري:

14- تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، حققه وعلق حواشيه: محمود محمد شاكر- راجعه وخرج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، دون تاريخ.

- ابن جني:

15- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دون تاريخ.

- أبو حيان الأندلسي:

16- تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: الدكتور: زكريا عبد المجيد النوتي والدكتور: أحمد أحمد النجولي الجمل، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413هـ/1993 م.

- ابن خالويه:

17- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، طبع تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية في عاصمة حيدر آباد الدكن، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1360هـ/1941م.

- ابن عصفور:

18- المقرِّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط 1، (دون ناشر)، 1392هـ/1972م.

- ابن معطي الزواوي:

19- الفصول الخمسون، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، دون تاريخ.

- ابن منظور:

20- لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، دون تاريخ.

- ابن هشام الأنصاري:

21- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دون تاريخ.

22- شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، مصر، 2009م.

- ابن يعيش:

23- شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (دون تاريخ).

- أبو البقاء العُكْبَرِي:

24- إعراب الحديث النبوي، تحقيق: عبد الإله نبهان، ط 2، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1407 هـ/1986 م.

- أبو البقاء الكفوي:

25- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش- محمد المصري، ط 2، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، 1419هـ/1998م.

- أبو علي الفارسي:

26- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ/1988 م.

- أبو علي المرزوقي:

27- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، علق عليه وكتب حواشيه: غريد الشيخ- وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ/2003م.

- أحمد بن فارس:

28- معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ/1979م.

- تمام حسان:

29- اللغة العربية معناها ومبناها، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1979م.

- جلال الدين السيوطي:

30- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط 2، دار الفكر، 1399هـ/1979م.

- حاجي خليفة:

31- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (دون تاريخ).

- الخليل بن أحمد الفراهيدي:

32- كتاب العين، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، دون تاريخ.

- راجي الأسمر:

33- المعجم المفصل في علم الصرف، مراجعة: د. إيميل يعقوب، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413هـ/ 1993م.

- الزمخشري:

34- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 1418 هـ/ 1998 م.

- سيبويه:

35- الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط 3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ/1988م.

- السمين الحلبي:

36- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق الدكتور: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، دون تاريخ.

- السعيد شنوقة:

37- دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1430هـ/2009م.

- الشريف الجرجاني: التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1985م.

- علاء نور الدين:

38- عبد القاهر الجرجاني في قراءات البلاغيين المحدثين، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007.

- فاضل صالح السامرائي:

39- معاني الأبنية في العربية، ط 2، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، 1428 هـ/ 2007 م

- الفيروزابادي:

40- القاموس المحيط وبهامشه تعليقات وشروح، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1399هـ/1979م.

- الفيومي:

41- المصباح المنير، ط1، المكتبة العصرية، لبنان، 1417هـ/ 1996م.

- الكفراوي:

42- شرح الكفراوي على الآجرّومية، دار المعرفة، المغرب، 1421 هـ/ 2001 م.

- مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

43- المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1403هـ/1983م.

44- المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، 1425هـ/2004م.

- محمد بن سلام الجمحي:

45- طبقات فحول الشعراء، ج 1، قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، دون تاريخ.

- محمد بن الطيب الفاسي:

46- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق وشرح: محمود يوسف فجال، ط2، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

- محمد حماسة عبد اللطيف:

47- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي-الدلالي، ط 1، دار الشروق، القاهرة، 1420هـ/2000م.

48- الإبداع الموازي التحليل النصي للشعر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م.

- محمد سمير نجيب اللبدي:

49- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، دون تاريخ.

- محمد عدنان جبارين:

50- التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في "المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية" دراسة في المبادئ والأصول والمنهج، ط 1، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 1432 هـ/2011 م.

- محمد علي طه الدرة:

51- فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، ط 2، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، السعودية، 1409 هـ/ 1989 م.

- محمود محمد الطناحي:

52- مقالات العلامة الدكتور محمود محمد الطناحي صفحات في التراث والتراجم واللغة والأدب، ط 1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، 1422هـ/2002م.

53- مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي مع محاضرة عن التصحيف والتحريف، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1405هـ/1984م.

- محيي الدين الدرويش:

54- إعراب القرآن الكريم وبيانه، ط 7، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، 1420هـ/ 1999م.

- ناصيف اليازجي:

55- العَرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، دار صادر، بيروت، لبنان، (دون تاريخ).

- نجيب بن خيرة:

56- الأديب موسى الأحمدي نويوات حياته وآثاره، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

- نشأت علي محمود عبد الرحمن:

57- التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف دراسة في الصحيحين، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1432هـ/2011م.

- يوسف بن خلف العيساوي:

58- علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، ط1، دار الصميعي، الرياض، 1428هـ/2007م.

ج- المراجع الأجنبية:

-dictionnaire de linguistique et des sciences du langage Jean Dubois et autres, larousse

د- الرسائل المخطوطة:

- وليد حسين محمد عبد الله:

1- نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي (رسالة دكتوراه)، كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية، كانون الثاني، 2006 م.

- الزايدي بودرامة:

2- التحليل النحوي وتوجيه الدلالة قراءة في كتاب الأمالي لابن الحاجب (رسالة ماجستير)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007 م.

هـ- الدوريات:

- خالد بن عبد الكريم بسندي:

1- نظرية القرائن في التحليل اللغوي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 4، العدد 2، 2007م.

- محمود حسن الجاسم:

2- أسباب التعدد في التحليل النحوي، (مجلة مجمع اللغة الأردني)، العدد 66، 1425هـ/2004م.

3- تعدد الأوجه في التحليل النحوي، مجلة جذور، ج 28، مج 11، جدة، المملكة العربية السعودية، رجب 1430 هـ/ يوليه 2009 م.

الفهرس

الفهرس